المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي – تيسمسيلت-

معهد العلوم القانونية والإدارية

قسم العلوم السياسية

تأثير المصالحة الوطنية على القضية الفلسطينية

2017/2006

مذكرة تخرج من متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: دراسات إستراتيجية

إعداد الطلبة:

1- نزيهة مقاديم

2- فايزة طرانجي

إشراف الأستاذ:

أسامة بوشماخ

لجنة المناقشة

الأستاذ : أيوب دهقاني ..... رئيسا

الأستاذ أسامة بوشماخ ..... مشرفا

الأستاذ : مشري مرسي.. ..... مناقشا

تاريخ الايداع

2018/06/06

شكر وتقدير

يقول سبحان الله وتعالى ﴿لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾.

بعد الشكر والامتنان لله سبحانه وتعالى على ما أنعمه علينا من فضله وكرمه ما مكننا من إنجاز مذكرتنا هذه.

نتقدم بالشكر وجزيل العرفان إلى الأستاذ المشرف أستاذنا الفاضل "أسامة بوشماخ" لجهوده الكبيرة في إبداء ملاحظاته، وتوجيهاته في إعداد هذا العمل، كما لا يفوتنا أن نتقدم بجزيل الشكر لكل من قدم لنا يد العون والمساعدة من أساتذة وزملاء.

ونخص بالذكر أختي الغالية دنونة التي ساعدتنا كثيرا في إنهاء هذه المذكرة، لبنى، أمين نوباجي.

إهداء

أقـــدم عمـــلي هذا خالصـــا إلـــى الله سبـحانه وتعالـــى الـــذي"**عَلَّمَ الإِنسَانَ مَالَمْ يَعْلَمْ**"

ومن ثـم إلـــى مـــن علّمـــاني قـــوّة الصّـــبر والتّـــحمل بدعواتـــهما..... الـــوالدين العـــزيزيـــن أطـــال الله في عـمرهـــما .

إلـــى إخـــوتي حفظهـــم الله :لبـــنى،عمـــر دنونـــة ،ســـامية،آيـــة فـــاروق.

إلـــى صـــديقاتي :فـــايزة ،فطيمـــة،أمينـــة.

إلـــيكم جميعـــا أهـــدي هـــذا الجهـــد الأكاديمـــي.....

نزيـــهة

إهـداء

أهـدي ثمـرة هـذا العمـل المتواضع إلى:

من قال فيهما الله عز وجل بعد بسم الله الرحمان الرحيم "وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا".

إلى من كانت صدرا يحتضنني ويدا تباركني.....أمي الحنونة.

إلى أبي الغالي الذي تعب وضحى من أجلي وشجعني على مواصلة درب العلم

أطال الله في عمرهما .

إلى كل عائلة طرانجي ودروش .

إلى إخوتي: نوال، أحلام، نسيمة، نور الهدى.

إلى أخي الوحيد إبراهيم حفظك الله .

إلى بهجة الحياة عبد الرؤوف وأشرف عبد الرحيم.

إلى أخي الثاني بن تمرة.

إلى أعز صديقاتي: حورية، فتيحة، نزيهة، نسرين.

إلى كل من لم يبخل عني بمعلومة، أو كلمة في سبيل إنجاح مذكرتي.

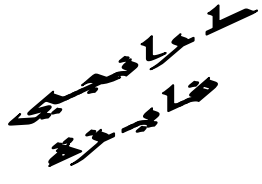

ملخص الدراسة

تناولت الدراسة المصالحة الوطنية الفلسطينية وتأثيرها على القضية في الفترة مابين (2006-2017)، وهي الفترة التي شهدت فوز حماس في الانتخابات التشريعية 2006، وما نتج عنها بعد فوز حماس، ما جعلها تنفرد بالسلطة ،ما أدى لحدوث صراع بين حركتي فتح وحماس ،نتج عنه انقسام فلسطيني تسبب في حالة يأس وإحباط ومعانات الشعب الفلسطيني ، ما أدى إلى وجوب تطبيق اتفاق المصالحة.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الأسباب التي أدت إلى الانقسام الفلسطيني ،ودوافع إقدام حركتي فتح وحماس على إبرام اتفاق المصالحة ،والعراقيل التي تواجه تطبيق اتفاق المصالحة.

كما تسعى دراستنا إلى معرفة إمكانية نجاح المصالحة الوطنية الفلسطينية وما مدى تأثير اتفاق المصالحة بين حركتي فتح وحماس على القضية الفلسطينية مستقبلا ،فالهدف من وجود تطبيق المصالحة يحد من حالة الانقسام الفلسطيني الذي وقف حاجزا أمام جهود توحيد القوى ضد المحتل الفلسطيني ،لذلك وجب توحيد الصف وإنهاء حالة الانقسام.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها،أن نجاح المصالحة ممكن مادامت الأطراف المتنازعة نواياها صادقة من أجل اتفاق الطرفين وإنهاء الانقسام.

Abstract

The study dealt with the Palestinian national reconciliation and its impact on the issue during the period (2006-2017), the period in which Hamas won the 2006 legislative elections and what resulted from Hamas' victory, which made it unique to the Authority. This led to a conflict between Fatah and Hamas. A Palestinian division that caused despair, frustration and suffering of the Palestinian people, which led to the implementation of the reconciliation agreement.

This study aims to identify the reasons that led to the Palestinian division, the motives of Fateh and Hamas to conclude the reconciliation agreement, and the obstacles facing the implementation of the reconciliation agreement.

Our study also seeks to know the possibility of the success of the Palestinian national reconciliation and the extent to which the reconciliation agreement between the Fatah and Hamas movements affects the Palestinian issue in the future. The goal of implementing the reconciliation limits the state of Palestinian division, which has blocked the efforts of unifying forces against the Palestinian occupier. Split status.

The study concluded with a number of results, the most important of which is that the success of reconciliation is possible as long as the conflicting parties are sincere in their intention to reach agreement between the parties and end the division.

قائمة المحتويات

كلمة شكر

إهداء

تقسيم الدراسة

المقدمة ..... أ

الفصل الأول

تطورات القضية الفلسطينية من1993 إلى 2006

المبحث الأول: مؤتمر مدريد للسلام 1991 ..... **12**

المطلب الأول: دوافع انعقاد مؤتمر مدريد للسلام **13**

المطلب الثاني: نتائج مؤتمر مدريد **15**

المبحث الثاني: اتفاقية أوسلو 1993 ..... **17**

المطلب الأول: الدوافع السياسية لتوقيع اتفاق أوسلو **18**

المطلب الثاني: انعكاسات اتفاق أوسلو على القضية الفلسطينية **21**

المطلب الثالث: نتائج اتفاق أوسلو **22**

المبحث الثالث: اتفاق كامب ديفيد 2000 ..... **31**

المطلب الأول: مفاوضات كامب ديفيد (جويلية/ 2000) **32**

المطلب الثاني: فشل كامب ديفيد **32**

المطلب الثالث :انتفاضة الأقصى 2000 ..... **35**

خاتمة **42**

الملخص

قائمـة المحتويـات

الفصل الثانـي

مسار القضية الفلسطينية في ظل حركة حماس في انتخابات 2006.

المبحث الأول: فوز حركة حماس في انتخابات 2006 ..... **45**

المطلب الأول: أسباب دخول حماس انتخابات 2006 ..... **46**

المطلب الثاني: نتائج الانتخابات..... **47**

المطلب الثالث: المواقف الدولية والإقليمية من فوز حماس في الانتخابات التشريعية عام 2006 ..... **49**

المطلب الرابع: التحديات التي واجهت حماس في انتخابات 2006 ..... **55**

المبحث الثاني: انقسام الفلسطينيين بين حركة فتح وحماس..... **61**

المطلب الأول: أسباب الصراع الفلسطيني الداخلي بين فتح وحماس..... **62**

المطلب الثاني: الآثار السياسية للانقسام الفلسطيني **69**

المطلب الثالث: نتائج الانقسام الفلسطيني..... **72**

المبحث الثالث: مبادرات التسوية بين السلطة الفلسطينية وحماس..... **74**

المطلب الأول: وثيقة الأسرى **75**

المطلب الثاني: اتفاق مكة..... **77**

المطلب الثالث: المبادرة اليمنية **79**

خاتمة..... **80**

قائمة المحتويات

الفصل الثالث

المصالحة الوطنية الفلسطينية

المبحث الأول: دوافع المصالحة الوطنية الفلسطينية وآفاقها **83**

المطلب الأول: دوافع المصالحة الوطنية الفلسطينية **84**

المطلب الثاني: آفاق المصالحة الفلسطينية..... **85**

المبحث الثاني: المواقف الدولية والإقليمية من المصالحة..... **87**

المطلب الأول: المواقف الدولية من المصالحة الفلسطينية **88**

المطلب الثاني: المواقف الإقليمية من المصالحة..... **89**

المبحث الثالث: مستقبل المصالحة الفلسطينية **92**

المطلب الأول: السيناريو الثوري..... **93**

المطلب الثاني: السيناريو الخطي..... **95**

المطلب الثالث: السيناريو الإصلاحي **97**

خاتمة..... **99**

الخاتمة العامة **101**

قائمة المراجع..... **10**

كان لبريطانيا منذ القرن العشرون دور في سياسة تكوين دولة صهيونية في فلسطين، وذلك لعدة أسباب أهمها طبيعة الأرض وقدسيتها وبركتها ومركزيتها، وقد توجت بريطانيا سياستها بوعد بلفور الذي أطلقه وزير خارجيتها "آرثر جيمس بلفور"، حيث سهل هذا الوعد بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، وقد فرضت حالة التضييق التي عانى منها الشعب الفلسطيني إلى التساؤل عن وسائل العمل التي تمكن من تحرير فلسطين، وببروز الهوية الوطنية الفلسطينية من خلال الفصائل الفلسطينية التي نددت بحق الشعب الفلسطيني بالاستقلال والسيادة الوطنية وحقه في استعادة حقوقه بكل الوسائل، رغم حالة الانقسام التي عاشها المجتمع السياسي الفلسطيني بين طرفي الوطن "فتح" و "حماس"، والانقسام الجغرافي في إدارة السلطة بين رام الله وغزة.

يعيش المجتمع السياسي الفلسطيني حالة من الانقسام استمرت لفترة طويلة رغم كثرة مبادرات المصالحة التي طرحتها جهات فلسطينية وأخرى عربية من أجل الوصول إلى حل لإنهاء الانقسام والصراع بين الطرفين.

ولما كانت المخاطر التي تتعرض لها القضية الفلسطينية، وحالة اليأس التي عانى منها الشعب الفلسطيني لا تحتمل استمرار حالة الانقسام، بل تستدعي حالة من المصالحة ليتمكن الفلسطينيين من تحقيق أهدافهم.

هذا ما أدى لوجوب المصالحة بين الطرفين من أجل النهوض بالقضية الفلسطينية، وبناء نظام سياسي فلسطيني يجمع كل أطراف العمل السياسي الفلسطيني، ويمكن من دفع الفلسطينيين نحو تحقيق هدفهم المتمثل الاستقلال.

أهمية الموضوع:

✓ إن مستقبل القضية الفلسطينية مرتبط بمفهوم المصالحة الوطنية بآثارها السلبية أو الإيجابية على الحلة النضالية التي تسعى إلى تحقيق الاستقلال.

✓ تعتبر المصالحة الوطنية الفلسطينية محل اهتمام الباحثين وعليه تكمن أهمية دراستنا في معرفة نتائج المصالحة الوطنية على القضية الفلسطينية.

أهداف الموضوع:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف البحثية التالية:

أن نتعرف على تطور القضية الفلسطينية ومفهوم المصالحة الفلسطينية.

✓ أن نحدد طرفي المصالحة الوطنية الفلسطينية كما نحاول من خلال هذه الدراسة أن نحدد الفاعلين المؤثرين في القضية الفلسطينية.

✓ أن نتعرف على دوافع حركتي فتح وحماس للذهاب إلى المصالحة.

✓ كما نسعى أيضا إلى التعرف على أثر المصالحة الفلسطينية الوطنية بين الطرفين المتنازعين على مستقبل القضية الفلسطينية.

✓ أن نتعرف على الأطراف والقوى الإقليمية والدولية التي تؤثر سلبا أو إيجابا على عملية المصالحة.

صعوبات الموضوع:

واجه الباحث العديد من الصعوبات والعراقيل من بينها:

- قلة المراجع والمصادر في مكتبة الجامعة.
- معظم لكتب المتعلقة بموضوع الدراسة كانت منحازة لطرف على حساب آخر.
- ضيق الوقت.

مبررات اختيار الموضوع:

المبررات الذاتية:

✓ إن الاهتمام بموضوع تأثير المصالحة الوطنية على القضية الفلسطينية تتمثل في التقرب أكثر من الواقع الفلسطيني، والاستفادة من نتائج البحث في فهم أعمق للأطراف المتنازعة والتي تسعى إلى تحقيق المصالحة، وقصد معرفة تلك الأحداث واستخلاص العبر والإفادة منها مستقبلا، وضرورة لفت الانتباه لصناع القرار في فلسطين إلى توحيد المواقف الفلسطينية من أجل النهوض بالقضية الفلسطينية.

المبررات الموضوعية:

اختيار الفترة مابين 1993إلى 2017 هي فترة شهدت العديد من التحولات السياسية في مسار القضية الفلسطينية حيث شهدت هذه الفترة تعثر عملية السلام وحصول الانقسام الداخلي الذي أدى إلى ضرورة البحث عن المصالحة الوطنية.

الدراسات السابقة:

لقي موضوع المصالحة الوطنية وتأثيرها على القضية الفلسطينية اهتماما واسعا من قبل الباحثين، فتعددت الدراسات حول هذا الموضوع، نتيجة لبروز حركتي فتح وحماس في النشاط السياسي، وأهمية المصالحة بين الطرفين لمواصلة هذا النشاط، ومن أهم هذه الدراسات:

1- معتصم محمد مفلح زيد مفهوم المصلحة الوطنية الفلسطينية وتأثيره على الوحدة الفلسطينية منذ اتفاق أوسلو، 1993:

ناقشت هذه الدراسة مفهوم المصلحة الوطنية الفلسطينية والفاعلون الذين يؤثرون في تحديده كما تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على أثر المفهوم في تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية، وكيف أثر اتفاق أوسلو على ذلك، وخلصت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج أبرزها، أنه بعد اتفاق أوسلو وتعثر عملية التسوية وتصاعد قوة حركة حماس، فإن الانقسام الفلسطيني كان نتيجة متوقعة، وما حدث في قطاع غزة صيف 2007 يعتبر بنتائجه ضربة أضرت بالمصلحة الوطنية الفلسطينية[1].

2- **مناع معين، 2011، التقدير الاستراتيجي المصالحة بين فتح وحماس التطورات والاحتمالات:**

ناقشت الدراسة احتمالات المصالحة الفلسطينية في ضوء القضايا الخلافية، وعوامل الفشل التي تحملها، مؤكدة على أهمية التغيرات السياسية في الوطن العربي، وتأثيرها على القضية الفلسطينية مستعرضة لتطور موقفي حركتي فتح وحماس ،والرد الإسرائيلي عليها[2].

3- حبيب إبراهيم محمود مستقبل اتفاق المصالحة الفلسطينية –القاهرة- رؤية تحليلية.

ناقشت هذه الدراسة آفاق نجاح اتفاق المصالحة الفلسطينية الموقع في القاهرة بتاريخ 2011/5/4 بعد حالات الفشل التي صاحبت الاتفاقات السابقة، وخلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها إمكانية نجاح المصالحة ما دامت النوايا صادقة كما توصي الدراسة بضرورة تضافر الجهود من جميع القوى الإيجابية في القضية الفلسطينية لمساعدة الطرفين على تجاوز العراقيل[3].

الإشكالية:

عاشت فلسطين سلسلة من الأحداث التاريخية المتلاحقة في العصر الحديث، بداية من الحكم العثماني الذي امتد حكمها حوالي 400عام، ثم سيطرة بريطانيا وفرنسا على الوطن العربي وتقاسم أراضيه بعد سقوط الدولة العثمانية من خلال ما عرف باتفاقية "سايكس بيكو" التي سهلت لبريطانيا إقامة وطن قومي لمن أسمتهم "الشعب اليهودي"، ورغم حالة الانهاك التي خرج بها الفلسطينيون من سطوة ونفوذ الاستعمار المتلاحق عبر التاريخ، ورغم ضعف الإمكانيات المادية وانعدام أدوات الضغط والنفوذ السياسي، إلا أن تمسكهم بوطنهم وإصرارهم على الاستقلال كان بارزا في نشاطهم السياسي، ويظهر هذا

---

[1]- تهميش الدراسة في محتوى الرسالة .

[2]- حبيب إبراهيم محمود،"مستقبل اتفاق المصالحة الوطنية الفلسطينية"، *رسالة ماجستير*، (فلسطين:جامعة غزة، قسم العلوم السياسية،2012)، ص531.

[3]- تهميش الدراسة في محتوى الرسالة.

النشاط من خلال حركتي فتح وحماس رغم الانقسام والصراع بين الطرفين، وهذا ما أدى لوجوب المصالحة بينهما.

- **وعليه يمكننا طرح التساؤل الرئيسي التالي:**

ما تأثير المصالحة الوطنية على القضية الفلسطينية؟

أسئلة الدراسة

- ✓ما هو مستقبل هذه القضية في ظل الخلافات الداخلية؟
- ✓ماهي أطراف النزاع؟ ولماذا حصل هذا الانقسام؟
- ✓ما تأثير الخلافات على مستقبل القضية الفلسطينية؟

فرضيات الدراسة:

- ✓مبادرات التسوية السلمية أثرت بشكل سلبي على القضية الفلسطينية.
- ✓ساهم فوز حماس في الانتخابات التشريعية عام 2006 في تعميق الخلاف والانقسام بينهما.
- ✓المصالحة الوطنية تؤثر إيجابا على القضية الفلسطينية.
- ✓كلما كانت فرص أكثر للمصالحة كانت هناك فرص إيجابية للنهوض بالقضية الفلسطينية.

منهجية الدراسة:

- ✓انتهجنا في هذه الدراسة مناهج بحثية تراعي الأسس العلمية من بينها:

الإطار المنهجي:

لقد اعتمدنا في دراستنا هذه على المناهج الملائمة لمثل هذه الدراسة وقد تم الاستعانة بالمناهج التالية:

المنهج الوصفي التحليلي:

يرتكز هذا المنهج على وصف دقيق للظاهرة، على صورة نوعية أو كمية، ويهدف هذا المنهج إلى رصد ظاهرة أو موضوع محدد بهدف فهم مضمونه، وهذا المنهج أسلوب من أساليب التحليل المرتكز على معلومات كافية عن ظاهرة أو موضوع ما خلال فترة زمنية معينة، وذلك من أجل الحصول على نتائج عملية تم تفسيرها بطريقة موضوعية بما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة ،ويتميز هذا المنهج بأنه يعطي تفسيرا واقعي للعوامل المرتبطة بالظاهرة أو موضوع الدراسة[1].

المنهج التاريخي:

[1]- أحمد عارف العساف، محمود الوادي، منهجية البحث في العلوم الاجتماعية والإدارية، (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع،2011)، ص51.

هو منهج يتضمن مراجعة وتقييم الأفكار والوقائع والأفعال في إطار نظري فيعين هذا المنهج على تحليل أحداث الماضي وتفسيرها، بهدف الوقوف على مضامينها بصورة علمية يحدد تأثيرها على الواقع الحالي للمجتمعات، وبناء على ماسبق فإن هذا المنهج يستخدم لاسترجاع المعلومات عن الأحداث ذات طابع معرفي ،وذلك لتحديد تأثير الأحداث الماضية على القضايا التي تعاني منها المجتمعات[1].

يركز المنهج التاريخي على دراسة الماضي من أجل فهم الحاضر والتنبؤ بالمستقبل، يستخدم كذلك بدراسة الحاضر من خلال دراسة ظواهره وأحداثه وتفسيرها بالرجوع إلى أصلها وتحديد التغيرات والتطورات التي تعرضت لها ومرت عليها[2].

استخدمنا المنهج التاريخي في تتبع الأحداث التاريخية التي سبقت وذلك لإثراء الدراسة وتتبع الجذور ومراحل تطور القضية الفلسطينية، ودراسة ما توفر من المعلومات والوثائق كمصادر أساسية، فكان لا بد من الأخذ بالمنهج التاريخي الذي يعتمد على جمع البيانات والمعلومات، وعرضها وتحليلها للخروج باستنتاجات موضوعة تؤدي إلى نتائج أقرب للواقع.

تقنية السيناريو:

هو أحد أهم الأساليب المستخدمة في الدراسات المستقبلية والسيناريو هو وسيلة للتخطيط الإستراتيجي الذي تستخدمه بعض المنظمات لإعطاء مرونة لخطط طويلة الأمر، أنه تكيف وتعميم للأساليب التقليدية.

وهي تعتمد على تحديد البدائل الظاهرة مستقبلية، من أجل استكشاف التفاعلات والعلاقات المتبادلة لنفس الظاهرة: أو مع السياق المحيط بها.

وهي الرغبة في معرفة كيف ستكون المستقبل.

حدود الدراسة:

الإطار المكاني: المكان داخل فلسطين،حركة حماس (قطاع غزة) وحركة فتح (الضفة الغربية)، وهذا بسبب التطورات التي شاهدتها الساحة الفلسطينية الداخلية.

الإطار الزماني:

هذه الدراسة تأتي في الفترة مابين 2006 إلى غاية 2017 كون هذه الفترة شهدت تطورات واضحة من فوز حماس في الانتخابات التشريعية 2006 إلى غاية المصالحة الوطنية التي شهدتها حركتي فتح وحماس.

الإطار المفهومي:

تناولت الدراسة عدة مفاهيم ومصطلحات سنتناولها فيما يلي:

---

[1]- موفق الحمداني وآخرون، مناهج البحث العلمي، (الأردن:جامعة عمان للدراسات العليا ،2006)، ص107.

[2]- ربحي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم، أساليب البحث العلمي، (عمان:دار صفاء للنشر والتوزيع،2010)، ص60.

المصالحة:

إن المصالحة كمشروع مجتمعي طويل الأمد تعني إنجاز توافق وطني بين مختلف مكونات الإطار الحضاري للمجتمع حول خطة شمولية ومتكاملة ،محددة ودقيقة تسترشد بالمبادئ الأساسية المستخلصة من تجارب فض النزاعات بالطرق الهادئة ،وتخضع لمضمون القانون الدولي وإجراءاته الملزمة للدولة[1].

وتعني المصالحة الرجوع معا إلى المجلس، والهمل في انسجام جماعي، واستعادة حالة العلاقة السلمية التي لا يتسبب فيها أي طرف الضرر للآخر، وحالة يأمن فيها الكل عدم حصوله على ذلك الضرر من جديد، وحيث يلغى الانتقام من قائمة الخيارات المتاحة، لكن هذا لا يعني أن استعادة العلاقة السلمية هدف في حد ذاته، بل لابد من توفير شروط استمرار هذه العلاقة، وإن مبررات التي يتطلبها هذا التحول في العلاقة طويلة ومعقدة[2].

منظمة التحرير الفلسطيني:

تأسست عام 1964 في القدس كمنظمة سياسية، سعت لتمثيل الفلسطينيين وقيادة نضالهم السياسي في سبيل التحرير الوطني، كان رئيسها الأول أحمد الشقيري في سنة 1969، تولى ياسر عرفات قيادتها إلى حين وفاته سنة 2004، أما الآن فرئيس المنظمةمحمود عباس أبو مازن وهو الرئيس الفلسطيني الحالي، وفي سنة 1974 اعترفت القمة العربية في الرباط بالمنظمة على أنها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

التسوية السلمية

يحمل هذا المصطلح معنى محاولة فض النزاع بين طرفين أو أكثر، بطرق سلمية، وعادة ما تتم بقبول الأطراف بحل يوقعون عليه ويلتزمون على اتفاقية محددة[3]، وفي تعريف آخر، يقول الباحث "صالح الشاعري" أن التسوية عبارة عن توفيق بين المصالح المتضاربة، وتعتبر فيما يخص الصراع العربي الصهيوني، اتفاقا بين "ظالم ومظلوم" في وضع محدد، يقبل فيها الظالم تشريع الظلم لأنه عاجز عن المواجهة[4].

---

[1]- معتز سمير الدبس، "التطورات الداخلية وأثرها على حركة المقاومة الإسلامية (حماس) 2000- 2009 "*رسالة ماجستير* ،(فلسطين:جامعة الأزهر ،قسم العلوم السياسية،2010)،ص 84.

[2]- كربوش أحمد، "مكانة سياسية المصالحة الوطنية في حل الأزمة في الجزائر، *رسالة ماجستير*، (الجزائر: جامعة الجزائر -3-، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2012.)، ص58.

[3]- محسن محمد صالح، فلسطين سلسلة دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، (ماليزيا، 2002)، ص38.

[4]- حمزة عبد الحميد محمود الصمداوي،"تجربة م.ت.ف.السياسية من المقاومة المسلحة إلى التسوية السلمية"، *رسالة ماجستير*، (فلسطين: جامعة النجاح الوطنية، قسم العلوم السياسية، 2008.)، ص168.

الصراع

عمل مقصود من طرف ما للتأثير سلبا على طرف آخر بشكل يؤثر سلبا على قدرة ذلك الطرف، ويعيق تحقيق أهدافه وخدمة مصالحه، كما يعرف أيضا أنه عملية تفاعل اجتماعي بين طرفين أو أكثر تبدأ عندما يدرك أحد أطرافها أن الطرف الآخر يعيق أهدافه، مما يخلق لديه شعور بالإحباط يقوده إلى تفسير طبيعة الموقف ومقاصد الطرف الآخر وبالتالي إلى القيام بسلوك معين[1].

القضية

تعرف القضية بأنها أي مسألة أو مجموعة مشاكل تحظى باهتمام وأولويات النظام الدولي، على اعتبار أنها قضايا معقدة ومتداخلة، وتجسد علاقات التفاعل بين أطراف النظام الدولي التي تعجز منفردة على هذه المشاكل العويصة التي تحتاج إلى تنسيق وتعاون، بقصد التغلب على العقبات التي تحول دون الاتفاق على حل مرض[2].

حركة حماس

هي حركة جهادية، وهي جزء من حركة النهضة الإسلامية، كما أنها حركة شعبية ترى في العقيدة الإسلامية والمنطلقات الإسلامية أساسا ثابتا للعمل ضد العدو أسسها الشيخ أحمد ياسين عام 1987، وفي 6 ديسمبر 1987 أصدرت حماس بيانها الأول وكان بمثابة الإعلان الرسمي للحركة ،لكن يرجع تاريخها لعام 1948 حيث كانت من النشطين على الساحة الفلسطينية، وقد عملت الحركة تحت أسماء مختلفة كـ "المرابطون على أرض الإسراء" و "حركة الكفاح الإسلامي"[3].

حركة فتح:

هي حركة وطنية أعلنت انطلاقها في 1 يناير 1965 تعتبر إحدى أبرز حركات الشعب الفلسطيني، تستند في مبادئها على أن فلسطين أرض للفلسطينيين وهي أرض عربية يجب على كل أبناء العروبة المشاركة في تحريرها ،كما برزت أجنحة متعددة لحركة فتح منها "كتائب شهداء الأقصى"[4].

---

[1]- إبراهيم علي ريابعة، "إدارة الصراع والنزاع"، تم زيارة الرابط الآتي: www. net.alukah، بتاريخ (2-1-2018) بتاريخ (2-1-2018) على الساعة (15:45).

[2]- أوندر كوتلو وآخرون،" المؤتمر الدولي تركيا والقضية الفلسطينية" ،ملتقى دولي منشور الموسوم بـ كتاب أبحاث المؤتمر(قونيا،:جامعة نجم الدين أربكان2017)، ص 450.

[3]- معتز سمير الدبس،"التطورات الداخلية وأثرها على حركة المقاومة الإسلامية (حماس)2000-2009"*رسالة ماجستير* ، (فلسطين: جامعة الأزهر،قسم العلوم السياسية،2010)، ص،19.

[4]- معتز سمير الدبس، مرجع سابق، ص 20.

تقسيم الدراسة

الفصل الأول:تطورات القضية الفلسطينية من 1993إلى 2006 (مشاريع التسوية السلمية)

المبحث الأول:مؤتمر مدريد للسلام1991

المطلب الأول:دوافع انعقاد مؤتمر مدريد

المطلب الثاني :نتائج مؤتمر مدريد

المبحث الثاني:اتفاق أوسلو 1993

المطلب الاول:الدوافع السياسية لتوقيع اتفاق أوسلو

المطلب الثاني:انعكاسات اتفاق أوسلو على القضية الفلسطينية

المطلب الثالث:نتائج اتفاق أوسلو

المبحث الثالث:اتفاق كامب ديفيد 2000

المطلب الأول:مفاوضات كامب ديفيد2000

المطلب الثاني:فشل كامب ديفيد2000

المطلب الثالث:انتفاضة الأقصى2000

الفصل الثاني:مسار القضية الفلسطينة في ظل فوز حماس في انتخابات 2006

المبحث الأول: فوز حركة حماس في انتخابات 2006

المطلب الأول:أسباب دخول حماس انتخابات 2006

المطلب الثاني:نتائج انتخابات 2006

المطلب الثالث:المواقف الدولية والإقليمية من فوز حماس في الانتخابات التشريعية 2006

المطلب الرابع:التحديات التي واجهت حماس في انتخابات 2006

المبحث الثاني: انقسام الفلسطينيين بين حركة فتح وحماس

المطلب الأول:أسباب الصراع الفلسطيني الداخلي بين فتح وحماس

المطلب الثاني:الآثار السياسية للانقسام الفلسطيني

المطلب الثالث: نتائج الانقسام الفلسطيني

المبحث الثالث:مبادرات التسوية بين السلطة الفلسطينية وحماس

المطلب الأول:وثيقة الأسرى

المطلب الثاني:اتفاق مكة

المطلب الثالث:المبادرة اليمنية

الفصل الثالث:المصالحة الوطنية الفلسطينية في ظل لانقسام بين حركتي فتح وحماس

المبحث الأول:دوافع المصالحة الوطنية الفلسطينية وآفاقها

المطلب الأول:دوافع المصالحة الوطنية الفلسطينية

المطلب الثاني:آفاق المصالحة الوطنية الفلسطينية

المبحث الثاني:المواقف الدولية والإقليمية من المصالحة الوطنية الفلسطينية

المطلب الأول:المواقف الدولية من المصالحة الوطنية الفلسطينية

المطلب الثاني:المواقف الإقليمية من المصالحة الوطنية الفلسطينية

المبحث الثالث:مستقبل المصالحة الوطنية الفلسطينية

المطلب الأول:السيناريو الثوري

المطلب الثاني :السيناريو الخطي

المطلب الثالث:السيناريو الإصلاحي

تمهيد

نتيجة للضغوط الداخلية والخارجية التي عانت منها الحكومة الفلسطينية والتي فرضتها عليها إسرائيل، وكوسيلة لفض النزاع بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي ،ونتيجة للظروف التي مرت بها فلسطين كان لزاما عليها أن توافق على بعض الأمور التي قد تنقص من حريتها وسيادتها بانتظار تحسن الظروف، وهذا في إطار التسوية السلمية. وعلى إثر هذا ارتأينا إلى تقسيم هذا الفصل إلى المباحث الآتية:

المبحث الأول: مؤتمر مدريد للسلام 1991.

المبحث الثاني : اتفاق أوسلو 1993.

المبحث الثالث: اتفاق كامب ديفيد 2000.

المبحث الأول: مؤتمر مدريد للسلام 1991

بعد سنوات من التشرد والشتات وعدم الاستقرار الذي أصاب الفلسطينيين بسبب أعباء الاحتلال الإسرائيلي ، أدى بهم إلى البحث عن سبل جديدة لدفع عملية السلام إلى الأمام وإلى ضرورة عقد مؤتمر دولي للسلام ،تمثل في مؤتمر مدريد للسلام ،وعلى إثر هذا ارتأينا إلى تقسيم هذا المبحث إلى المطالب التالية:

المطلب الأول: دوافع انعقاد مؤتمر مدريد للسلام.

المطلب الثاني: نتائج مؤتمر مدريد.

المطلب الأول: دوافع انعقاد مؤتمر مدريد للسلام

في 30 من أكتوبر 1991 افتتح في العاصمة الإسبانية مدريد مؤتمر مدريد للسلام برعاية الرئيس الأمريكي "جورج بوش"و "السفياني" ميخائيل "غوربا تشوف" و بحضور رئيس الوزراء الاسباني "فليس غونزاليس"[1].

و قد حضرت وفود عربية حيث ضم الجانب الأردني وفدا فلسطينيا برئاسة الدكتور حيدر عبد الشافي* تشكل بالتشاور و التنسيق مع منظمة التحرير الفلسطينية ،لقد سبق هذا المؤتمر اتصالات مكثفة قامت بها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية التي وجدت بأن الفرصة مواتية لحل مشكلة الصراع العربي الإسرائيلي و تصفية القضية الفلسطينية بعد أن تمكنت مع حلفائها من شن هجوم كاسح على العراق.

[1]- محمد علي الفرا ،السلام الخادع من مؤتمر مدريد غلى انتفاضة الأقصى، (فلسطين:دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ،2001) ص252.

*حيدر عبد الشافي: (1919/6/10- 2007/9/24)، طبيب وسياسي فلسطيني ،شارك في تأسيس الجمعية الطبية الفلسطينية عام 1945،بين عامي 1964و1965 خدم كعضو في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ،ترأس وفد فلسطين المفاوض في مؤتمر مدريد للسلام.

تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من إقناع العرب بأن قراري مجلس الأمن رقم 242 ورقم 328سيكونان الأساس لمحادثات السلام[1]، من بين أبرز دوافع انعقاد مؤتمر مدريد للسلام إعلان الأردن في جويلية 1988،فك ارتباطها بالضفة الغربية وتخليها عن المسؤولية السياسية والقانونية تجاهها وتوقفها عن دفع المرتبات لموظفيها.

كان لاعتراف الغالبية العظمى من الدول الصديقة لحركة التحرر الفلسطيني، وفي مقدمتها الاتحاد السوفييتي بوجود إسرائيل،وهذا بالإضافة إلى أن الأمم المتحدة سبق أن اعترفت بوجود دولتين في فلسطين يهودية ودولة عربية . يقول الدكتور حيدر عبد الشافي، وقد ترأس الوفد الفلسطيني في أثناء المباحثات "ذهبنا إلى مدريد آملين في أن تتبنى الحكومة الأمريكية موقفا متوازنا (بين المصالح ووجهات النظر الإسرائيلية والفلسطينية) ،أن السبب الثاني لذهابنا هو عدم منح إسرائيل فرصة القيام بجملة دعائية تظهرنا بأننا لا نريد السلام ولا نريد سوى العنف والإرهاب[2].

إن حدثين مهمين أمليا على الولايات المتحدة الأمريكية السعي الحثيث لعقد مؤتمر دولي لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي الأول هو حرب الخليج التي حملت عبئها بشكل رئيسي الولايات المتحدة الأمريكية و التي جنت مكاسبها لصالحها ، تلك الحرب التي عززت هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية لا على منطقة الشرق الأوسط فحسب ، بل على العالم أجمع ، و الثاني هو انهيار المنظومة الاشتراكية و النظام الشيوعي بصورة عامة في كل من الإتحاد السوفييتي و دول أوروبا الشرقية ، وظهور حاجة جميع

[1]– جازم محمد عطوه زعرب، "مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط وأبعاده الإقليمية والدولية "، *رسالة ماجستير* ،(فلسطين :جامعة الأزهر ،قسم العلوم السياسية ،2011)، ص50.

[2]– محسن صالح وآخرون ، السلسلة الوطنية الفلسطينية دراسات في التجربة والأداء ،(بيروت : مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، 2015)، ص41.

هذه الدول بصورة ملحة إلى مساعدات و دعم الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية و اليابان و بهذا الانهيار تراجع دور وأهمية الإتحاد السوفييتي على المستوى الدولي تراجعا كبيرا بالإضافة إلى الصعوبات الجمة التي يعانيها على الصعيد الاقتصادي و الاجتماعي والمالي والفوضى[1]،استثمر الأمريكيون حالة التشرذم العربي التي وصلت إليها بعد حرب الخليج فدعا الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب بعد بضعة أيام من إجبار العراق على الانسحاب من الكويت، إلى عقد مؤتمر دولي لتسوية الصراع العربي – الإسرائيلي بناءا على قرار مجلس الأمن رقم 242، وقد انعقد المؤتمر في مدريد في 1993/10/30 بحضور أكثر للدول العربية[2].

المطلب الثاني :نتائج مؤتمر مدريد

واكب انعقاد مؤتمر مدريد للسلام جملة من التحولات الدولية والتبدل في موازين القوة العلمية ونتج عن ذلك تركيز لأسباب القوة والهيمنة والتأثير لدى جهة دولية واحدة ،بعد أن كانت تتقاسمهما قوتان دوليتان، فقد مثلت محطة مدريد نهاية شوط مثخن بالجراح والعثرات بالنسبة للطرف العربي على ضوء تجربة الكفاح الفلسطيني التي تزامنت بالحديث عن الحل التفاوضي ،ومع حالة التراجع التدريجي التي واكبت هذه المسيرة ،وبالوصول إلى مدريد ،يتضح أن الجانب الآخر قد بنى على هذه المعطيات واعتبر أن مدريد تصلح للانطلاق نحو مرحلة جديدة يكرس فيها تفوقه وهيمنته ويمنحها شرعية مابرحت تفقدها ،ويسعى لتكريس وجوده في ظل النظام العالمي الجديد وفرض أمر واقع ،ولم يكن معنيا بالوصول لحلول للصراع تقبلها الأطراف ذات العلاقة .

[1]- محسن صالح وآخرون ، مرجع سابق، ص42.

[2]- محمد علي الفرا ،مرجع سابق ، ص 20.

يذهب بكر عبد المنعم [*] إلى القول إن فكرة عقد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط يأتي كجزء لضرورة إنجاز ما يسمونه النظام العالمي الجديد نفقد كانت الولايات المتحدة هي المصمم الرئيس والمهندس لهذا المؤتمر ،هذا معناه أنه لا يمكن توقع نتائج لصالح الشعب الفلسطيني[1].

إن مؤتمر مدريد قد نجح كما خطط له في جمع الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي على طاولة المفاوضات،حتى قبل أن تعترف إسرائيل بمنظمة التحرير ،وقد كان لهذا الجمع استحقاقاته لأنه كلف الجانب الفلسطيني كثيرا من التنازلات السياسية المرتبطة بالقبول والتدرج التفاوضي والتدرج في الحصول على الحق.

إن مسارات التفاوض الفلسطينية الإسرائيلية المنعقدة في واشنطن لم تفض إلى أية نتائج ملموسة لأنها لم تزد عن استعراض الجانب الإسرائيلي لقدراته في التسويق والمماطلة والتهرب من الوفاء .

ومع ذلك يمكن القول أن المنظمة قد حققت عددا من الانجازات المؤقتة، ومنها نجاحها في تفكيك الحصار وفي وضع القضية الفلسطينية في مقدمة الاهتمامات الدولية، ونجاحها في طرح ثوابتها الوطنية أمام أعين الإسرائيليين ،وتحت أنظار الدول الراعية ونجاحها في إجبار إسرائيل على الاعتراف بالشعب الفلسطيني وبتمثيل منظمة التحرير لهذا الشعب[2].

[*] بكر عبد المنعم :(مواليد 1942)،هو السفير الرسمي للسلطة الوطنية الفلسطينية لدى كندا ،كان سفير منظمة التحرير الفلسطينية في اليابان في عام 1983،عينته منظمة التحرير لترأس الوفد العام الفلسطيني الجديد إلى كندا.

[1] نابغة عبد الكريم الشرفا،"استراتيجيات التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي" ،*رسالة ماجستير*،(فلسطين :جامعة الأقصى ،قسم العلوم السياسية،2012.)، ص59.

[2] – حازم محمد عطوه زعب،مرجع سابق، ص109.

المبحث الثاني: اتفاقية أوسلو 1993

لم تستطع الدبلوماسية الفلسطينية أن تحقق اختراقا مع الطرف الإسرائيلي وإلزامه بالاعتراف بالحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني من خلال مؤتمر مدريد للسلام، ما أدى إلى توقيع اتفاق أوسلو الذي نشأت على إثره السلطة الفلسطينية لإنهاء قضايا النزاع.وعلى إثر هذا ارتأينا إلى تقسيم هذا المبحث إلى المطالب الآتية:

المطلب الأول: الدوافع السياسية لتوقيع اتفاق أوسلو

المطلب الثاني :انعكاسات اتفاق أوسلو على القضية الفلسطينية

المطلب الثالث: نتائج اتفاق أوسلو

المطلب الأول :الدوافع السياسية لتوقيع اتفاق أوسلو

كانت إسرائيل تواجه انتفاضة 1987 م في الضفة الغربية وقطاع غزة ،والتي حاولت بكل السبل قمعها ،ولكن تأكدت من عجزها في فرض سيطرتها عليها مما جعل التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية أمرا واردا ،وخاصة أن مفاوضات مدريد وصلت إلى طريق مسدود، أما منظمة التحرير الفلسطينية، فقد كانت تعاني من أزمة حقيقية إثر حرب الخليج الأولى، ونبضت المساعدات المالية من البلاد الخليجية لـ م .ت .ف بسبب استنزاف مواردها المالية في الحرب.

ويمكن حصر العوامل التي دفعت منظمة التحرير إلى القبول بشروط أوسلو بما يلي :

– موقفها من الحرب الكويتية العراقية الذي سبب سخط وغضب العديد من الدول العربية، وخاصة دول الخليج [1]تراجع الدعم والمساندة العربية لها مما أوجد شعورا لدى قيادة المنظمة بأن دورها التاريخي في قيادة وتمثيل الشعب الفلسطيني أصبح مستهدفا.

1– ظهور الوفد الفلسطيني إلى مؤتمر مدريد بكفاءة عالية استحق عليها الإشادة والتقدير على تمسكه بالثوابت الفلسطينية.

تراجع الدعم والمساندة العربية لها مما أوجد شعورا لدى قيادة المنظمة بأن دورها التاريخي في قيادة وتمثيل الشعب الفلسطيني أصبح مستهدفا.

ظهور الوفد الفلسطيني إلى مؤتمر مدريد بكفاءة عالية استحق عليها الإشادة والتقدير على تمسكه بالثوابت الفلسطينية.

[1]– حسام محمود أحمد،"أثر اتفاق أوسلو على الدبلوماسية الفلسطينية 1993–2014"، *رسالة ماجستير* ،(فلسطين : جامعة الأقصى ، قسم العلوم السياسية.)، ص56.

تصاعد شعبية حركة المقاومة الإسلامية "حماس" خلال الانتفاضة الأولى 1987م وتشكيليها منافسا حقيقيا لحركة فتح .

وقد اعتبرت قيادة المنظمة أن توقيعها لاتفاق أوسلو يعد اعترافا وتأكيدا لشرعية منظمة التحرير، ودرها في قيادة الشعب الفلسطيني ،والاستمرار في الحل السياسي الذي بدأ في مؤتمر مدريد برعاية أمريكية وبالتالي فهي راهنت على استمرار دور الولايات المتحدة الأمريكية ،والتي أصبحت القوى العظمى في العالم بعد انهيار الاتحاد السوفيتي لرعاية المفاوضات من الطرف الإسرائيلي[1]، الموافقة الفلسطينية على المشاركة في مؤتمر مدريد بوفد فلسطيني أردني مشترك على أساس مستقل ومتكافئ وأقيم المؤتمر في 30 أكتوبر 1991 م برعاية الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي، وبحضور أوروبي كما شاركت جميع الدول العربية باستثناء ليبيا والعراق والسودان .كان الوفد الفلسطيني يتكون من 14 شخصية فلسطينية ترأسها حيدر عبد الشافي ، ودخل الوفد في مفاوضات ثنائية مع (إسرائيل) لمدة سنتين ،كانت إسرائيل خلالها تواصل نشاطها الاستيطاني في الأراضي المحتلة ،فاحتج الوفد الفلسطيني وبعث بتوصية للقيادة الفلسطينية بضرورة وقف المفاوضات، في ذات الوقت الذي كانت منظمة التحرير الفلسطيني تتفاوض سرا مع إسرائيل[2]، قبل أن نتحدث عن هذا الاتفاق نسترجع بعض الأحداث التي دفعت لانعقاده ،ففي عام 1990 عقد اجتماع سري في "فيلا خاشقجي "بباريس بين" أريل شارون" وبسام أبو شريف مروان كنفاني*[3] كان على جدوله إقامة حكم ذاتي فلسطيني في قطاع

[1]- حسام محمود أحمد، مرجع سابق، ص66.

[2]- حسن محمد صالح، مرجع سابق، ص165.

[3]- بسام أبو شريف مروان الكنفاني* (1946)،احد المستشارين السابقين للراحل ياسر عرفات وهو من مؤسسين الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين انتخب كمسؤول للعلاقات الخارجية لاتحاد الكتاب والصحفيين الفلسطينيين.

غزة _ عرضت النرويج في 29 أفريل 1992 اقتراحا يتم بموجبه التفاوض بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني بشكل سري بعيدا عن الإعلام وهذا ما حدث فقد تفاوض الطرفان في أوسلو ،وخرجا باتفاق الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير وإسرائيل، وتبادلتا رسائل الاعتراف المتبادل بينهما بتاريخ 1993 /9/9.

– وقد تم التوقيع الرسمي على اتفاق أوسلو في واشنطن 13 سبتمبر 1993 ووقعه عن الجانب الفلسطيني محمود عباس أمين سر اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف وعضو اللجنة المركزية لحركة فتح والذي تولى متابعة هذه المفاوضات السرية بنفسه، ووقعه عن الجانب الإسرائيلي شمعون بيريز وزير الخارجية . كما وقعه وزيرا خارجية أمريكا وروسيا **كشاهدين** ويعد هذا الاتفاق بحق منعطفا تاريخيا في مسار القضية الفلسطينية، فهو أول اتفاق يوقعه الفلسطينيون والإسرائيليون ويتم بموجبه تسوية سلمية[1].

بدأت منظمة التحرير الفلسطينية و "إسرائيل"تتفاوضان في موضوع الاعتراف المتبادل وبعد عشرة أيام اتفق الجانبان على رسائل الاعتراف الثلاث وهي:

1- **الرسالة الأولى 1993/09/09**: موجهة من رئيس منظمة التحرير الفلسطينية "ياسر عرفات "إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي "إسحاق رابيل"، وأكد على أن مواد ونقاط الميثاق الفلسطيني التي تنكر حق إسرائيل في الوجود والتي تتعارض مع التعهدات الواردة أصبحت عديمة الأثر غير سارية المفعول و ستعرض على المجلس الوطني لإجراء التغيرات الضرورية .

[1]– محسن محمد صالح، مرجع سابق، ص65.

2- **الرسالة الثانية:** هذه الرسالة موجهة من رئيس منظمة التحرير الفلسطينية إلى وزير خارجية النرويج "يوهان بورغن هولست" و يؤكد فيها أن منظمة التحرير الفلسطينية تشجع الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية و قطاع غزة و تدعوه إلى المشاركة في التدابير التي تؤدي إلى رفض العنف و الإرهاب .

3- **الرسالة الثالثة:** و هي من رئيس الوزراء الإسرائيلي "إسحاق رابيل" موجهة إلى رئيس منظمة التحرير الفلسطينية و تقول : "ردا على رسالتكم المؤرخة في 09 سبتمبر 1993 أود أعلن لكم على ضوء تعهدات منظمة التحرير الفلسطينية الواردة في هذه الرسالة، فقد قررت الحكومة الإسرائيلية الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل للشعب الفلسطيني ، و بدء مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية في إطار مسيرة السلام في الشرق الأوسط"[1].

المطلب الثاني: انعكاسات اتفاق أوسلو على القضية الفلسطينية

شكلت الاتفاقيائت المعقودة بين م.ت.ف وإسرائيل في أوسلو ،عبئا على تطور المجتمع المدني والتحول الديمقراطي داخل المجتمع الفلسطيني[2]،نتيجة للمفاوضات غير المتكافئة بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل، فالاتفاقيات فرضت قيودا سياسية وقانونية على السلطة الفلسطينية وعلى المجتمع الفلسطيني.

والذي كان يشمل تيارين أساسيين يشكلانه: تيار وطني عام تمثله حركة التحرير الوطني الفلسطيني **فتح** وتيار إسلامي تمثله حركة المقاومة الإسلامية **حماس**[3]، إثر ذلك دخل النظام السياسي الفلسطيني في طوره الثاني مع اتفاقية أوسلو ،حيث تشكل النظام الحزبي الفلسطيني من قوى مؤيدة ومشاركة في

[1]- محسن صالح وآخرون، مرجع سابق، ص46.

[2]- بلال محمد صالح إبراهيم،"الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية وأثره على التنمية السياسية "،*رسالة ماجستير* ،(فلسطين:جامعة النجاح الوطنية ،قسم التاريخ والعلوم السياسية ،2010.)، ص23.

[3]- عماد مصباح محمد مخيمر،"ممارسة السلطة والفعل الثوري دراسة مقارنة (حركة فتح وحركة حماس)"،*رسالة ماجستير* ،(فلسطين :جامعة الأزهر ،قسم العلوم السياسية ،2013)، ص64.

السلطة ،الأمر الذي اتسم بهيمنة فتح على السلطة التنفيذية من خلال تشكيلها الأجهزة الأمنية ،واستنادها إلى قاعدتها التنظيمية وصعود تنظيمات الإسلام السياسي وتراجع تنظيمات اليساربعد توقيع اتفاق أوسلو بدأت تداعيات الاتفاق تتفاعل على الساحة الفلسطينية ، وأول ما صدر من أوامر منظمة التحرير داخل فلسطين تتمثل في إنهاء أعمال الانتفاضة وحل القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة[1].

كما أفرز الاتفاق وقائع تحولات جديدة لم يكن قائما من قبل ،والذي تجسد بالعديد من الوقائع على الأرض ،والتي من أهمها ،قيام سلطة وطنية فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة ذات سيادة منقوصة على إقليمها المحدد في الاتفاق[2].

المطلب الثالث: نتائج اتفاق أوسلو

في تعليق له على اتفاقيات أوسلو ،أشار أستاذ القانون بجامعة إيلينوي الأمريكية والمستشار القانوني للوفد الفلسطيني المفاوض من 1991إلى 1993 **فرانسيس بويل** في مقالة بعنوان "نعي اتفاق أوسلو" للآتي:الجنرال باراك والجنرال شارون تعمدوا قتل اتفاق أوسلو في سبتمبر 2000 بإشارة انتفاضة الأقصى من خلال تدنيس الحرم الشريف،وكل أعمال العنف بين الإسرائيليين والفلسطينيين تعود مباشرة للقرار المتخذ من قبل باراك وشارون ،مع العلم الكامل لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية.إن التدمير الإسرائيلي الأمريكي لاتفاقية أوسلو كانت مجرد مسألة وقت ، لم يكن هناك نوايا حسنة من قبل الحكومة الإسرائيلية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية عند التفاوض لسلام عادل في الشرق الأوسط مع الفلسطينيين منذ مؤتمر مدريد1991 ،من خلال محادثاتنا قبل وبعد توقيع اتفاقية أسلو أنا والدكتور عبد

[1]- خليل محمد محمود عرب،"أثر الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية على التحول الديمقراطي الفلسطيني الثانية على التحول الديمقراطي الفلسطيني"،*رسالة ماجستير* ،(فلسطين: جامعة النجاح الوطنية،قسم العلوم السياسية ،2008)، ص37.

[2]- زهير عبد الهادي المحميد،المفاوضات العربية مع الكيان الصهيوني وسياسة التهويد وأرض الواقع،(الكويت:مكتب الدراسات الاستشارية ،2005)، ص8.

الشافي ،كنا قلقين بان اتفاقية أسلو قد تشعل حرب أهلية فلسطينية لذلك لن يزعج الإسرائيليين ، والأمريكيين، إن المذكرات الشخصية لمحمود عباس (أبو مازن)،وأحمد قريع (أبو علاء) [*] مهندسي اتفاقية أوسلو لم تقدم حلولا للقضايا الشائكة مع الإسرائيليين ،ولا حول الظروف والكيفية التي تمت فيها المفاوضات ،فيما اعتبر التيار الفلسطيني المدافع عن اتفاقيات أوسلو أنمجرد قبول إسرائيل التفاوض في المرحلة النهائية إلى مواضيع كالقدس واللاجئين هو إنجاز وطني للشعب الفلسطيني ،وذلك في إشارة إلى حجم التعنت الإسرائيلي ودرجة الصعوبة التي كانت قائمة في وجه الوفد الفلسطيني حينذاك.

والمشروعة، كما اعترفت لأول مرة بـ.م.ت.ف ممثلة لهذا الاتجاه واعترفت أيضا بالوحدة الإقليمية للضفة الغربية.

يقول حسن عصفور أحد مهندسي الاتفاقية عن ذلك أن اتفاق أوسلو اعتبر الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس، أرض فلسطينية للمرة الأولى منذ قيام دولة إسرائيل عام 1948 ،وبالتالي مهما تهربت إسرائيل وماطلت في تطبيق الاتفاقيات الموقعة ،فإن هذا المسار سيؤدي في النهاية إلى قيام الدولة الفلسطينية[2].

أما التيار المعارض للتسوية فقلل من حجم هذه الانجازات ووصفها بأنها سيئة مقابل التنازلات الكبرى التي قدمها تيار أوسلو، كما أن نتائج الاتفاق انعكست على الساحة الفلسطينية والعربية

*أحمد قريع (أبو علاء) (1937)،سياسي فلسطيني شغل منصب مدير دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط في منظمة التحرير الفلسطنية

2- حمزة عبد الحميد محمود الصمادي، "تجربة م.ت.ف السياسية من المقاومة المسلحة إلى التسوية السلمية (1964-2006)"، *رسالة ماجستير* ،(فلسطين: جامعة النجاح الوطنية ،قسم التاريخ والعلوم السياسية ،2008)، ص213.

والدولية ،فقد أخرج اتفاق أوسلو القضية الفلسطينية من المحافل الدولية ، على أساس أن أصحاب المشكلة هم الوحيدون المعنيون بحلها[1].

لا يوجد في جلسات الحوار دعوة صريحة لإنهاء الاستيطان وتفكيك المستوطنات، وإنما نمت الإشارة إلى التأكيد على وقف جميع النشاطات الاستيطانية، كما رفضت إسرائيل الحديث حول القدس مطلقا، وكذلك مناقشة الطرق التي تشقها حولها.

الاتفاق على نزع سلاح المقاومة ،ووصفها بالإرهاب ،وحرمان الفلسطينيين الذين يتعرضون إلى الاعتداءات من قبل المستوطنين من قبل من امتلاك ما يدافعون به عن أنفسهم.

كما عبر الاتفاق عن تنازل الموقعين عن حقوق مقررة دوليا أبرزها حق مقاومة الاحتلال.

أما على الصعيد العربي فقد أدى توقيع الاتفاق إلى كسر حالة الجمود التي واكبت تاريخ العلاقات العربية الإسرائيلية ،وساعد في تسارع التطبيع بين الدول العربية وإسرائيل.

أما على الصعيد الفلسطيني أدى الاتفاق إلى فرز سياسي بين معسكرين "المؤيدين والمعارضين".

أدى اتفاق وما سبقه من مفاوضات علنية وسرية لتحولات واسعة في النظام السياسي الفلسطيني، أبرزها قيام سلطة وطنية فلسطينية على جزء من الأراضي الفلسطينية[2] نتيجة لقيام السلطة تمخضت تغييرات في العلاقات الفلسطينية الإقليمية والدولية، وبالتحديد مع إسرائيل والولايات المتحدة، ولكن من دون الاعتراف والإقرار بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والعودة [3] كما هيأ اتفاق أوسلو للاتفاقيات التالية:

---

[1]- حمزة عبد الحميد محمود الصمادي، مرجع سابق،ص215.

[2]- المرجع نفسه، ص 216

[3]- المرجع نفسه، ص218.

1- اتفاق القاهرة 1994:

شكل اتفاق القاهرة وماتلاه من اتفاقيات مسألة إجرائية تنفيذية لاتفاق أوسلو نفسه ،فعلى ضوء فشل الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي في الاتفاق على تفصيلات المرحلة الأولى (غزة- أريحا) ،توصل الجانبان إلى توقيع اتفاق القاهرة في 1994/05/04.

مثل الاتفاق خطوة البداية لانسحاب إسرائيل من غزة وأريحا وتشكيل السلطة الفلسطينية وأجهزتها، وقد تضمن الاتفاق مايلي:

تحتفظ إسرائيل لنفسها بحق السيطرة على مداخل ومخارج غزة وأريحا ،مع وجود فلسطيني رمزي تحتفظ إسرائيل بحق الموافقة على القوانين التي تصدرها السلطة الوطني الفلسطينية أو رفضها ويبقى حال المستوطنات كما هي[1]كما تعد هذه الاتفاقية معنية لقطاع غزة ومدينة أريحا، حيث تم تقسيم المهام بين الطرفين الصهيوني والفلسطيني وقد تم تحميل الجانب الفلسطيني مهام الغدارة المدنية واحتفظ الجانب الإسرائيلي بالمسؤوليات الأمنية ،فقد تم تفصيل المهام بين الطرفين خصوصا الأمور الأمنية والحدود والمعابر[2] تحتفظ إسرائيل لنفسها بحق السيطرة على مداخل ومخارج غزة وأريحا مع وجود فلسطين رمزي هناك.

تحتفظ إسرائيل بحق الموافقة على القوانين التي تصدرها السلطة الوطنية الفلسطينية أو رفضها[3].

2- اتفاقية غزة أريحا 1994:

[1]- عبد السلام محمد رشدي سليمان درويش،"أثر الاختلال في شروط التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي على إيجاد حل للقضية الفلسطينية"،*رسالة ماجستير*، (فلسطين :جامعة النجاح الوطنية ،قسم العلوم السياسية ،2013)، ص76.

[2]- زهير عبد الهادي المحميد،مرجع سابق ، ص12.

[3]- عبد السلام محمد رشدي سليمان درويش، مرجع سابق، ص77.

أطلق على الاتفاق التنفيذي لأوسلو اسم **اتفاق غزة أريحا** الذي وقعه الفلسطينيون والإسرائيليون في 1993/05/04 وتضمن الخطوة الأولى لانسحاب إسرائيل من غزة وأريحا وتشكيل السلطة الفلسطينية وأجهزتها، واتبع باتفاقين تنفيذيين:

- اتفاق اقتصادي، ينظم العمالة الفلسطينية والعلاقات المالية بين الطرفين.
- اتفق تمهيدي ،لنقل الصلاحيات المدنية في الضفة[1]،وفيه خلصت الأطراف إلى تفاصيل الحكم الذاتي الفلسطيني ، وأعطت الاتفاقية حكما ذاتيا فلسطينيا محدودا في الضفة الغربية وقطاع غزة، كما تضمن الاتفاق أن إسرائيل تعيد نشر قواتها العسكرية الباقية بمحاذاة المستوطنات ومنطقة المنشآت العسكرية الإسرائيلية ،على أن يكون هناك حق للإسرائيليين بما فيهم قوات عسكرية، الاستمرار في الاستخدام الحر لطرق في قطاع غزة وأريحا ،كما يحق للفلسطينيين أن يستخدموا طرقا عامة تمر عبر المستوطنات البحرية ،ويتم نشر قوات الشرطة الفلسطينية وتتولى مسؤولية النظام العام[2]

والأمن الداخلي للفلسطينيين وفقا لهذا الاتفاق وتنقل إسرائيل السلطة في أريحا وغزة من الحكم العسكري الإسرائيلي وإدارته المدنية إلى السلطة الفلسطينية ،باستثناء السلطة التي ستواصل إسرائيل ممارستها بحسب الاتفاق.

وتضمنت المادة الثامنة عشر من الاتفاق اتخاذ الطرفين الإجراءات الضرورية لمنع أعمال "الإرهاب" والجريمة والأعمال العدائية الموجهة ضد بعضها، وضد الأفراد الواقعين تحت السلطة الأخرى

[1]- خليل محمد محمود عرب مرجع سابق، ص39.

[2]- أسعد عبد الرحمان،" أوسلو والاتفاقيات الفلسطينية –الإسرائيلية"، تم زيارة الرابط الآتي http://www.palestinapedia.net بتاريخ (28- 4-2018)، على الساعة(18:22).

وضد ملكيتهم ،وسوف يتخذان إجراءات قانونية ضد المذنبين ،وبالإضافة إلى ذلك فإن الجانب الفلسطيني سوف يتخذ جميع الإجراءات اللازمة لمنع وقوع مثل هذه الأعمال العدائية[1] .

3- اتفاق طابا (أوسلو 2)1995

حسب اتفاق أوسلو كان من المفروض أن تمضي ستة أشهر فقط تبدأ بعدها المرحلة الثانية من الفترة الانتقالية وهي متعلقة بتوسيع صلاحيات السلطة في المدن والريف الفلسطيني ،لكن المفاوضات حولها امتدت عاما ونصف ،حيث فرض سعي الكيان الإسرائيلي لفرض شروطه ،وربط إمكانية التقدم بالمفاوضات بمدى تمكن السلطة الفلسطينية من سحق المعارضة الفلسطينية المسلحة،وقد تم التوصل إلى هذا الاتفاق في طابا بمصر وجرى توقيعه في أجواء احتفالية كبيرة في واشنطن في 1995/09/28[(2)].

وتضمن الاتفاق توزيع الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق "أ" "ب" "ج" ،ومناطق "أ" هي مراكز المدن الرئيسية في الضفة ماعدا الخليل ومساحتها لا تتجاوز 3من مساحة الضفة حيث سيكون الإشراف الإداري والأمني عليها فلسطينيا ،ومناطق "ب" التي تتمثل في مناطق القرى والريف الفلسطيني وهي نحو 25 تخضع إداريا للسلطة الفلسطينية أما الإشراف الأمني فيكون "إسرائيليا، فلسطينيا " مشتركا ،أما مناطق "ج" فيكون الإشراف عليها إداريا وأمنيا للكيان الفلسطيني وهي نحو 70 من الضفة وتشمل المستوطنات والمناطق الحدودية وغيرها.

[1]- أسعد عبد الرحمان، مرجع سابق.

[2]- محسن محمد صالح، مرجع سابق، ص168.

وحفل الاتفاق بالمزيد من القيود والشروط الأمنية ، إذ أوكل المهام المتعلقة بإدارة السكان وضبطهم أمنيا وجمع الضرائب ،وأعمال البلدية وغيرها إلى السلطة ،بينما تولى هو الحكم بمداخل ومخارج المدن والقرى ،يطبق عليها الحصار الأمني والاقتصادي متى شاء ويخضعها لشروطه [1]

4- اتفاقية واي ريفر الأول 1998/10/23

مهد لهذا الاتفاق باجتماع رئاسي في 15 أكتوبر 1998 ضم الرئيس عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي السابق بنيامين نتنياهو والرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون في منتجع واي ريفر.

وينص الاتفاق على مبدأ الأرض مقابل الأمن أن إسرائيل ستنفذ مرحلة جديدة من إعادة الانتشار 13 بالمائة من الضفة الغربية مقابل قيام السلطة الفلسطينية بتكثيف حملتها ضد ما أسمتهم "الإرهابيين"[(2)].

كما تضمنت إطلاق صراح بضعة مئات من أصل ثلاثة آلاف معتقل سياسي فلسطيني، والسماح بتشغيل مطار غزة[(3)]، إضافة إلى انسحاب إسرائيلي من بعض مناطق الضفة ،كما وافق الجانب الفلسطيني على اتخاذ جميع الإجراءات الأمنية الضرورية لمنع أي عمليات للمقاومة أو أعمال عدوانية ضد الفريق الإسرائيلي ،وكان ذلك في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق وليام كلينتون أيضا، وقد ذكر الرئيس الأمريكي وليام كلينتون عن هذا الاتفاق في مذكراته الأتي،في النهاية وبعد أن تكلمنا ومطولا ،وافق نتنياهو على المضي بالاتفاقية ،ولكن فقط إلى شرط أن يكون بإمكانه تغيير نوعية

[1]- محسن محمد صالح، مرجع سابق، ص169.

[2]- سيدي أحمد ولد أحمد سالم،"الاتفاقيات الفلسطينية الإسرائيلية منذ أوسلو 1993تم زيارة الرابط الآتي http:www.aljazeera.net/news/arabic، بتاريخ ،على الساعة(18:15).

[3]- محسن صالح وآخرون ، مرجع سابق، ص50.

السجناء الذين سيتم إطلاق سراحهم ،بحيث يمكنه تحرير عدد أكبر من المجرمين العاديين وعدد أقل من أولئك الذين ارتكبوا جرائم أمنية ،وقد كانت هذه مشكلة لعرفات ،الذي أراد إطلاق سراح الأشخاص الذين اعتبرهم مقاتلين في سبيل الحرية[1].

وقد ذهب كل من دنيس روس*ومادلين ألبرايت إلى غرفته وأقنعاه بأنه كان أفضل ما يمكنني القيام به، ثم ذهبت أنا لأشكره ،فقد أنقذ تناسله في اللحظة الأخيرة،الموقف، لقد قدمت الاتفاقية للفلسطينيين المزيد من الأرض في الضفة الغربية والمطار ،وإطلاق سراح السجناء ،وحق مرور آمن بين غزة والضفة الغربية ،ومساعدة اقتصادية في المقابل ستحصل إسرائيل على تعاون غير مسبوق في الحرب ضد العنف ،ضد العنف،ضد الإرهاب ،وفي احتجاز فلسطينيين معينين ،والذين تعتبرهم إسرائيل مصدرا لاستمرار العنف والقتل[2].

5- اتفاقية شرم الشيخ 9/4 /1999:

مع قدوم حزب العمل بقيادة إيهود باراك إلى السلطة من جديد في يوليو 1999، تجددت آمال السلطة الفلسطينية بالتعجيل بتنفيذ اتفاقيات أوسلو، وعلى الرغم من ان باراك قاد حملته الانتخابية على أساس الوصول إلى تسوية وتسريع عجلة المفاوضات إلا أنه قدم "لاءاته الخمسة" التي استند على أن باراك قاد حملته الانتخابية على أساس برنامجه "**السلمي**" ،لا لإعادة شرقي القدس للفلسطينيين، والقدس عاصمة أبدية موحدة لـ "إسرائيل"، لا لعودة إسرائيل إلى حدود ما قبل حرب 1967، لا

[1]- محمد صالح وآخرون ،مرجع سابق،ص 52.

*دينيس روس:هو مستشار في معهد واشنطن ،وقد قام بدور الوسيط في مساعدة الفلسطينيين والإسرائيليين للوصول إلى الاتفاق ،وقام بتسهيل معاهدة السلام الاردنية-الإسرائيلية.

[2]- زهير عبد الهادي المحميد،مرجع سابق ، ص10.

لوجود عربي في الضفة الغربية ،لا لإزالة المستعمرات اليهودية في الضفة والقطاع، لا لعودة اللاجئين الفلسطينيين[1].

وبتاريخ 1999/9/4 في شرم الشيخ، وقع **باراك** و**عرفات** النسخة المعدلة من واي ريفر بحضور الرئيس المصري وملك الأردن ،وهي تتعلق بموضوع تعجيل إعادة الانتشار الذي اتفق عليه سابقا وماطلت إسرائيل في تنفيذه ،كما تم الاتفاق على تمديد فترة الحكم الذاتي إلى سبتمبر 2000 مع انه ينتهي حسب أوسلو 1 في ماي 1999 ،كما نص على الإفراج على مجموعة من المعتقلين الفلسطينيين .

وبسبب الابتزاز الإسرائيلي اضطرت السلطة عدة مرات لتأجيل إعلان الدولة الفلسطينية الذي كانت تعد به الجماهير منذ سبتمبر 1999 ،تم تعطيل موضوع إعلان الدولة بسبب الرفض الإسرائيلي[2].

[1]- محسن صالح وآخرون ، مرجع سابق، ص45.
[2]- المرجع نفسه ، ص46.

المبحث الثالث: اتفاق كامب ديفيد 2000

عانت السلطة الفلسطينية من انتقادات داخلية وخارجية بسبب ضعف أدائها في المفاوضات، وعدم تحقيقها لمطالب الشعب الفلسطيني بإقامة دولة فلسطينية ،لذلك حاولت الوصول إلى تسوية سلمية من خلال اتفاق كامب ديفيد .وعلى إثر هذا ارتأينا إلى تقسيم هذا المبحث إلى المطالب التالية:

المطلب الأول:مفاوضات كامب ديفيد

المطلب الثاني: فشل كامب ديفيد

المطلب الثالث:انتفاضة الاقصى 2000

المطلب الأول: مفاوضات كامب ديفيد (جويلية/ 2000).

في الوقت الذي استمر فيه الابتزاز الإسرائيلي، اضطرت السلطة عدة مرات لتأجيل إعلان الدولة الفلسطينية الذي وعدت به الجماهير منذ سبتمبر 1998 ،غير أنه كانت هناك خشية إسرائيلية فلسطينية أمريكية من حالة الإحباط المتصاعدة في المنطقة ، والتي يمكن أن تؤدي إلى انهيار مشروع التسوية ،ولذلك تواصلت مفاوضات المرحلة النهائية بشكل أكثر جدية في أماكن مختلفة مثل قاعدة بولينج الأمريكية في أفريل 2000 وفي استكهولم في ماي 2000[1].

المطلب الثاني: فشل كامب ديفيد

لقد تبين للأمريكيين والإسرائيليين على حد سواء أن الفلسطينيين مازالوا متمسكين باعتقاد بأن إسرائيل تمثل اعتداء على أرض "مقدسة"، وقد أوضح عرفات أنه لا يمكن أن يقبل عرضا بالسيطرة الإسرائيلية على الأماكن المقدسة، والتي تضم كنيسة المهد والسيدة مريم والمسجدين وحول فشل كامب ديفيد قال عرفات " يكفي ما قاله روبرت مالي،وهو أحد مستشاري كلينتون في كامب ديفيد ، والذي حمل باراك غالبية الأخطاء التي أدت إلى الفشل "، كما أن الفلسطينيين لم يروا سببا منطقيا يفسر لماذا عليهم أن يقبلوا بتسوية من أجل 92 من الضفة الغربية والقطاع في حين أنهم قبلوا ووافقوا على 22 من أراضي فلسطين التاريخية[2]، يقول الباحث الفلسطيني الأمريكي رشيد خالدي "إن باراك قدم لعرفات في كامب ديفيد عرضا أخيرا غير قابل للتعديل رفضه عرفات كما كان متوقعا، لقد وصف العرض بطريقة تبعث على السخرية، كان باراك قد أهمل العمل وفقا لاتفاقات والتزامات سابقة ،وإن كان

[1] محسن محمد صالح، مرجع سابق، ص171.

[2] مصطفى عبد السلام عبد الجليل زملط،"مواقف دول الطوق العربية من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي(1993-2000"، (فلسطين:جامعة القدس،قسم العلوم السياسية،2009)، ص78.

يتوجب تنفيذها بالتدرج، كما أهمل تقريبا القيام بخطوة لبناء الثقة في اتجاه إيجاد حل نهائي للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، إن الأفكار التي طرحت في كامب ديفيد لم توثق كتابيا بل أبلغت شفهيا، كما وجد المشاركون الفلسطينيون أن الاقتراحات غير ملائمة ،فلم يكن هناك أي إشارة إلى مسألة اللاجئين ،وكانت مسألة تبادل الأراضي غير متوازنة (يقضي الاقتراح الإسرائيلي الأخير الذي تم إبلاغه من خلال الأمريكيين بقيام إسرائيل بضم 9 بالمائة من الضفة الغربية لبناء مستوطنات عليها ،ويحصل الفلسطينيون في المقابل على 1 بالمائة من الأرض من إسرائيل تعويضا لما قدموه ،ويبقى الحرم الشريف وقسم كبير من القدس الشرقية تحت السيادة الإسرائيلية وتحصل المناطق الداخلية التي تضم وسط القدس الشرقية الفلسطينية على حكم ذاتي في ظل الحكم الإسرائيلي [1]بعد أكثر من أسبوعين من المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية الشاقة والمكثفة في كامب ديفيد، اضطر الرئيس الأمريكي كلينتون(عقد مؤتمر صحفي في 2000/6/24) ليعلن فيه انتهاء أعمال القمة بدون اتفاق، رافضا الاعتراف بفشلها ،حيث أكد أن المحادثات حققت نتائج مهمة غير مسبوقة، وأكد تعهد الطرفين بمواصلة جهودهما للتوصل في أسرع وقت ممكن إلى اتفاق يشمل جميع الملفات المتصلة بقضايا الحل الدائم، وأن الطرفين يتفهمان أهمية عدم القيام بأعمال أحادية الجانب من شأنها التأثير في نتيجة المفاوضات ،وأن خلافاتها ستحل فقط عن طريق المفاوضات ،وبإشاعة مناخ ملائم لها بعيدا عن الضغوط والترهيب والعنف[2].

[1]– سومانترابوز،أراض متنازع عنها–فلسطين ،كشمير،البوسنة،قبرص،سريلانكا ،ترجمة: أياد أحمد،حسان البستاني،(بيروت:الدار العربية للعلوم ناشرون ،2009)، ص286،

[2]– ممدوح نوفل، عملية السلام بعد قمة كامب ديفيد الثانية، مجلة الدراسات الفلسطينية ،(عدد43،صيف 2000)، ص94.

ولم يكتفي الرئيس كلينتون بالضغوط الشديدة التي مارسها ضد الرئيس عرفات ،والتي خرجت من المألوف في الأعراف الدبلوماسية وبلغت حد التهديد[1].

لصنع السلام في المنطقة دفع الفلسطينيون فاتورة حسابهم كاملة قبل مشاركتهم في مؤتمر مدريد عام 1991، وباعترافهم بدولة إسرائيل قبل قيام دولتهم على مساحة أقل من 22 بالمائة من أرضهم التاريخية ،وبدلا من أن يحدد كلينتون الأسباب الحقيقية التي أدت إلى فشل جهوده في القمة الثلاثية ،أدان علنا لتفكير الفلسطينيون في إعلان دولتهم فوق أرضهم ،فور انتهاء الفترة المحددة لمفاوضات الحل النهائي كما حددتها الاتفاقيات ، وهددهم بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس وبوقف كل المساعدات الدولية التي تقدم لهم ،إذا أعلنوا قيام دولتهم من جانب واحد ، علما بأنه تعهد لهم بالاعتراف بها[2].

وأكدت مفاوضات كامب ديفيد، أن تساهل أبو عمار في قضايا الحل النهائي لا ينطبق على القضايا المصيرية ،ولا يمكن إنكار أن القضية الفلسطينية استفادت من بوابة كامب ديفيد ،وتجدد الحديث على كل الصعد على أن منطقة الشرق الأوسط لن تشهد السلام والاستقرار ،إذا لم يتم حل هذا الصراع ،حيث أفرزت كل القوى الدولية من جديد أن الصراع الفلسطيني –الإسرائيلي لازال مستمرا[3].

---

[1]- ممدوح نوفل، مرجع سابق، ص95.

[2]- محمد علي البهيتني،"مؤتمر كامب ديفيد 2000 وأثره على عملية التسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين "،*رسالة ماجستير* ،(فلسطين:جامعة الأزهر ،قسم العلوم السياسية ، 2010)،ص83.

[3]- ممدوح نوفل، مرجع سابق، ص97.

المطلب الثالث :انتفاضة الأقصى 2000

1- أسباب اندلاع الانتفاضة

بدءا من نهاية عام 1999 ساء شعور عام بالإحباط لدى الفلسطينيين لانتهاء الفترة المقررة لتطبيق الحل النهائي بسبب المماطلة وجمود المفاوضات بين الطرفين **الفلسطيني** و**الإسرائيلي** بعد مؤتمر قمة كامب ديفيد، وتوضح أن محاولة "إسرائيل" بدعم من و.م.أ فرض حل على الفلسطينيين بعيدا عن قرارات الشرعية الدولية (194،338.242)، ذلك بالإضافة إلى عدم تطبيق إسرائيل للعديد من الجوانب التي تم الاتفاق عليها في أوسلو والاتفاقيات والمفاوضات اللاحقة، واستمرارها في سياسة الاغتيالات والاعتقالات لمناطق السلطة الفلسطينية، الأمر الذي جعل الفلسطينيين متيقنين بعدم جدوى عملية السلام للوصول إلى تحقيق الاستقلال الوطني.فقد وصلت مفاوضات التسوية السلمية إلى طريق مسدود وتأكدت الأطماع الصهيونية في القدس والمسجد الأقصى، وبدا **لباراك** أن الحل الوحيد كان دفع الوضع إلى الانفجار واستثمار ذلك في وقف عملية التسوية أو إدخالها في أزمات متتالية .

لكن الصهاينة ووجهوا بغضب عارم من قبل الفلسطينيين ،وأفرزت الانتفاضة عددا من الحقائق والمؤشرات أهمها ،أن روح المقاومة والصمود والتضحية لم تخمد ،كما أن التسوية السلمية قائمة على الظلم والغضب ،وأن الفلسطينيين يرفضون التنازل عن حقوقهم في الأرض المقدسة[1]،ومن جهة أخرى

[1]- مصطفى عبد السلام عبد الجليل زملط ،مرجع سابق، ص82.

فقد تميزت هذه الانتفاضة بالمشاركة الشعبية الواسعة ،وبمشاركة كافة التيارات الفلسطينية، كما تميزت أيضا بشدة القمع الإسرائيلي[1].

أولا: الأسباب المباشرة:

إن المسؤولية المباشرة عن انفجار انتفاضة الأقصى يتحملها زعيم حزب المعارضة آنذاك أييل شارون الذي اقتحم بالتنسيق مع رئيس الحكومة باحة الأقصى في 28 سبتمبر 2000، بطريقة استفزازية وبرفقة حوالي 3000 جندي وشرطي على الرغم من تحذير القيادة الفلسطينية لحكومة إسرائيل من النتائج والعواقب الوخيمة التي قد تترب على ذلك، بعد اقتحام أريل شارون المسجد الأقصى أجج هذا الأمر غضبا عارما في أوساط الفلسطينيين في كافة أماكن تواجدهم.ثم كان لواقعه اعتداء قوات الاحتلال الإسرائيلي على الطفل محمد درة في قطاع غزة،بعد يومين من اقتحام شارون المسجد الأقصى ،إضافة إلى اعتداءات أخرى، سببا مباشرا إضافيا في تأجيج مشاعر الغضب التي انعكست في وجه الاحتلال على صورة مظاهرات عارمة في كافة مواقع التماس مع القوات الاحتلال ،بما في ذلك مدينة القدس[2].

2- وقد بدأت الانتفاضة تأخذ مسارها نحو التصعيد حيث أن الطرفان الإسرائيلي والفلسطيني وجد فرصتهما لتحقيق مزيد من الضغوطات لإجبار الطرف الآخر على التنازل[3].

---

[1]- عثمان عثمان،"مستقبل القضية الفلسطينية بين المفاوضات السياسية والمقاومة المسلحة"،*رسالة ماجستير* ،(فلسطين: جامعة النجاح الوطنية،قسم العلوم السياسية ،2007)، ص91.

[2]- خالد إبراهيم أبو عرفة، المقاومة الفلسطينية للاحتلال الإسرائيلي في بيت المقدس 1987-2015، (بيروت:مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2017)، ص90.

[3]- معتز سمير الدبس، مرجع سابق، ص51.

ثانيا: الأسباب غير المباشرة

الاعتداءات المتكررة على المسجد الأقصى المبارك، يعد المسجد الأقصى من أقدس المقدسات عند المسلمين كما أوردنا سابقا، ونظرا لمعتقدات اليهود فيسعوا لبناء الهيكل المزعوم مكان المسجد الأقصى، إن الاعتداءات المتكررة منذ اليوم الأول لاحتلاله وحتى اليوم ،هدفها الوحيد هدم المسجد الأقصى وبناء الهيكل .

إن السنوات المتتالية من الاتفاقيات والمعاهدات التي أفرزتها مفاوضات متتابعة لم تتوقف ولقاءات واجتماعات لا تكاد تحصى، ومؤتمرات على مستويات مختلفة في مناطق عدة من العالم، كلها من أجل التوصل إلى حل للقضية الفلسطينية وتسوية بين السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية ،واتفاق ينهي الصراع المحتدم بينهما، ولكن كل هذه الجهود كانت دون جدوى[1].

بالإضافة إلى خيبة الأمل التي عاشها الشعب الفلسطيني بسبب أداء السلطة الوطنية الذي لم يصل إلى الحد الأدنى من طموح الشعب[2].

3- نتائج انتفاضة الأقصى

تميزت الانتفاضة بغياب برنامج عمل ملموس أو إستراتيجية واضحة للتعامل مع الانتفاضة، مع أن كل من السلطة والمعارضة والقوى السياسية والشخصيات البارزة والمؤسسات تتفق على أن الظروف معقدة وصعبة وخطيرة وتستوجب الوحدة والتعاون[3].

---

[1]- أميرة غالب حسن ذياب،"دور الثقافة السياسية في الوحدة الوطنية الفلسطينية"، *رسالة ماجستير*،(فلسطين: جامعة النجاح الوطنية، قسم العلوم السياسية،2016)، ص79.

[2]- تيسير إبراهيم أبو جمعة،"انتفاضة الأقصى عام 2000 وأثرها السياسي على القضية الفلسطينية 2000-2008"،*رسالة ماجستير*،(فلسطين:جامعة الأزهر،قسم العلوم السياسية ،2010)، ص30.

[3]- أميرة غالب حسن ذياب، مرجع سابق، ص80.

إضافة إلى تصفية معظم الصف الأول من القادة الفلسطينيين أمثال ياسر عرفات وأحمد ياسين وعبد العزيز الرنتيسي وأبو علي مصطفى، استشهاد عدد كبير من أبناء فلسطين، تدمير البنية التحتية الفلسطينية، انعدام الأمن في الشارع الإسرائيلي بسبب العمليات الاستشهادية، ضرب السياحة في إسرائيل بسبب العمليات الاستشهادية ،اغتيال وزير السياحة الإسرائيلي (**زيتيفي**) على يد أعضاء من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، انعدام الأمن في الشارع الإسرائيلي بسبب العمليات الاستشهادية، اغتيال وزير السياحة الإسرائيلي (**زيتيفي**) على يد أعضاء من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين[1].

كما عززت الانتفاضة ثقافة الانقسام التي تعتبر استمرارا لما كان موجودا في المرحلة السابقة، حيث استمر انقسام الساحة السياسية بين مؤيدين لعملية السلام ومعارضين لعملية السلام وبقيت هذه الثقافة مستمرة بحيث لم يتم ملاحظة برنامج موحد أو إستراتيجية موحدة لانتفاضة ،إضافة إلى غياب الثقة بالقيادة والسلطة والأجهزة الأمنية وما عزز هذا العنصر وجود ظاهرة الفلتان الأمني وغياب قدرة الأجهزة الأمنية عن التصدي له وعدم قدرة السلطة على ضبطه والتخلص منه ،بالإضافة إلى موقف السلطة من الانتفاضة وعدم قدرة السلطة من الانتفاضة وعدم قيامها بالدور المطلوب منها وعدم تبنيها موقفا محددا وإستراتيجية واضحة،كما أنتجت ثقافة الخوف والعنف بحيث تعود هذه الثقافة إلى ممارسات الاحتلال القمعية والعنيفة في ظل الانتفاضة وسيطرت ظاهرة الفلتان الأمني، والذي بسببه فقد المواطن الفلسطيني الشعور بالأمن والطمأنينة بفعل الاحتلال وعلى الصعيد الداخلي،كما ساد الشعور بالغربة داخل الوطن وذلك الشعور يتمثل في الفساد والحرمان وانعدام الثقة بالآخرين ،وشعور الفرد أنه

[1]- علي العبد الله،" الانتفاضة الفلسطينية الثانية"، (28 ،فبراير،2018)، تم زيارة الرابط الآتي: org.wikipidia.m.// ar:https بتاريخ (2018/2/19) على الساعة(11:00).

غريب عن النظام ويزيد الاغتراب في وقت الأزمات لتدهور القيم وعلاقات القوة والنزاع ،وظهر الاغتراب بين السلطة والفصائل والاغتراب لدى الشعب بشكل عام[1].

إن الانتفاضة بدأت بأساليب سلمية، ولكن فشل ذلك في إيقاف شدة القمع والعدوان الإسرائيلي ،حيث ذهب ضحية ذلك أكثر من 500 شهيد في الأسابيع الأولى للانتفاضة ،لذا اضطرت فصائل المقاومة الفلسطينية وعناصر الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية اللجوء إلى السلاح للدفاع عن الشعب الفلسطيني حيث أنه في مناطق الاحتكاك قامت مواجهة بين أفراد الشرطة الإسرائيلية والشرطة الفلسطينية تتبادلان النيران أثناء الاشتباكات بالقرب من مستوطنة نتساريم اليهودية الذي خلف عدد من الضحايا من بينهم الطفل **محمد الدرة** الذي قتل بنيران الإسرائيليين ، عملية قتل الطفل كان لها أثر بالغ للتضامن مع الشعب الفلسطيني وانتفاضته ،حيث بدأت تزداد شعبيتها على المستوى العربي والإقليمي ،ونتيجة لما تقدم تحولت كل الأرض الفلسطينية إلى شرارة حيث سقط الشهداء في كل فلسطين ،فقد فتحت قوات الاحتلال النار على المتظاهرين المدنيين فاستشهد 13 شابا عربيا في المناطق الشمالية من الخليل وعكا ، والذين كانوا من بين محتجين تضامنوا مع أشقائهم في الضفة الغربية وقطاع غزة .

كما لجأت حكومة الاحتلال إلى استخدام أساليب جديدة في عمليات الاغتيال حيث استخدمت طائرات بدون طيار ،لتنفيذ عمليات كثيرة ،بدأت باغتيال ناشط حركة فتح حسين عبيات وقد نفذت إسرائيل العديد من عمليات الاغتيال بحق رجال المقاومة الفلسطينية بشتى انتماءاتهم

[1]- أميرة غالب حسن ذياب،مرجع سابق، ص86.

السياسية من فتح وحماس والجبهة الشعبية والجهاد الإسلامي وكافة الفصائل ، عبد العزيز الرنتيسي، إلى جانب اغتيال الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أبو على مصطفى[1].

الجدول رقم (1) يمثل عدد شهداء الانتفاضة منذ اندلاعها في 29 سبتمبر2000 وحتى 31 يناير 2003 حسب مركز المعلومات الوطني التابع للسلطة الفلسطينية[2]

	الشهداء			الجرحى		
	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
29-9- 2000 إلى 31-12-2000	193	126	319	6575	4798	11373
سنة 2001	342	253	595	7927	3660	11587
سنة 2002	803	479	1282	8010	1895	9905
سنة 2003	34	41	75	602	170	772
المجموع	1372	899	2271	23114	10523	33637

نستنتج من خلال الجدول رقم (1) أن عدد شهداء الانتفاضة منذ اندلاعها في 29 سبتمبر 2000 وحتى 31 يناير 2003، كان 22 شهيدا، أما عدد الجرحى فبلغ خلال الفترة نفسها 33637 جريحا.

[1]- تيسير إبراهيم أبو جمعة مرجع سابق، ص33.
[2]- محسن محمد صالح،مرجع سابق ، ص171.

الجدول رقم (2) يمثل الخسائر البشرية الإسرائيلية خلال الفترة 29 سبتمبر 2000 حتى 31 يناير 2003[1].

	جنود	مدنيين	المجموع
القتلى	218	506	724
الجرحى	1469	3593	5062

نلاحظ من خلال الجدول رقم (**2**) أن عدد القتلى الجنود والمدنيين الإسرائيليين خلال الفترة 29 سبتمبر 2000 وحتى 31 يناير 2003 بلغ 724 أما عدد الجرحى فبلغ 5062(1).

[1]- محسن محمد صالح،مرجع سابق، ص172.

خاتمة

لم تستطع منظمة التحرير الفلسطينية أن تحافظ على مواقفها أثناء مشاركتها في عملية التسوية السلمية ،فقد اعتبرت المشاريع والخطط التي قدمت للوصول إلى حل الصراع بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي استغلالا إسرائيليا أمريكيا لتنازلات الفلسطينيين، وكسب المزيد من الوقت والمزيد من التنازلات في عمليات تسوية سلمية لاحقة.

إن تعدد المشاريع الإسرائيلية من أجل التسوية السلمية إنما هو ترك انطباع لدى المجتمع الدولي أن إسرائيل التي تعتبر مغتصبة لأراضي شعب آخر، تبحث عن السلام من أجل إيجاد حل للقضية الفلسطينية، إنما هو في الحقيقة مجرد أفكار لكسب الوقت والذي استطاعت من خلاله تحقيق المكاسب على حساب القضية الفلسطينية.

تمهيد

لقد شهدت القضية الفلسطينية بداية 2006 تطورا كبيرا، فقد شكل دخول حركة حماس في النظام السياسي من خلال الانتخابات التشريعية التي جرت في 2006 والتي شكلت تغييرا سياسيا ليتحول النظام السياسي الفلسطيني من نظام الحزب الواحد إلى نظام الحزبين، وعلى إثر هذا ارتأينا إلى تقسيم هذا الفصل إلى المباحث الآتية:

المبحث الأول: فوز حركة حماس في انتخابات 2006.

المبحث الثاني: انقسام الفلسطينيين بين حركة فتح وحماس.

المبحث الثالث:مبادرات التسوية بين السلطة الفلسطينية وحماس.

المبحث الأول: فوز حركة حماس في انتخابات2006

لقد شكلت الانتخابات موقعا جد هام لدى الفصائل الفلسطينية، خاصة في فكر حركة حماس لإثبات وجودها على الساحة السياسية، وتحقيق فكرتها بتحرير فلسطين، فلم يكن اهتمام الحركة بالانتخابات جديدا، بل كان لها تاريخ.سنتناول فيما يلي الانتخابات التشريعية التي جرت في عام 2006 ،وأهم التحديات التي واجهتها حركة حماس بعد فوزها في الانتخابات ،وعلى إثر هذا ارتأينا إلى تقسيم هذا المبحث إلى المطالب الآتية:

المطلب الأول: أسباب دخول حماس انتخابات 2006.

المطلب الثاني: نتائج انتخابات 2006.

المطلب الثالث: المواقف الدولية والإقليمية من فوز حماس في الانتخابات التشريعية 2006.

المطلب الرابع: التحديات التي واجهت حماس في انتخابات 2006.

المطلب الأول: أسباب دخول حماس انتخابات 2006

يقول إسماعيل الأشقري* في أسباب دخول حماس الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام 2006 "حماس أرادت أن توصل رسالة إستراتيجية للعالم بأنها تؤمن بالتداول السلمي للسلطة وتؤمن بالسلم الاجتماعي، ولا تنكر الآخرين ولذلك دخلت العلمية الديمقراطية .....".

- ويقول الدكتور إبراهيم أبراش في أسباب دخول حماس الانتخابات التشريعية الفلسطينية 2006 "إن قرار حركة حماس دخول انتخابات 2006، له علاقة بالتحول الاستراتيجي على حركة حماس أولا فيما يتعلق بالمتغيرات الإقليمية والدولية، وثانيا فيما يتعلق بالمتغيرات الداخلية لحركة حماس"، وقد اعتمدت الحركة عدة استراتيجيات لدخول الانتخابات لحصد الكثير من الأصوات، غير أنها رفضت مشاريع التسوية السلمية ومنها أوسلو الذي كان من إفرازاتها الانتخابات التشريعية الفلسطينية ،كما أن حماس شعرت بأن مشروعها أو أطروحتها الفكرية التي تقتضي تحرير فلسطين من النهر إلى البحر ،والتركيز فقط على المقاومة وصل إلى طريق مسدود وبالتالي أرادت أن تجد لها حضورا في السلطة الوطنية ،فأرادت أن تأخذ نصيبا من السلطة ومن هنا توجه حركة حماس، والذي بدأته بالانتخابات المحلية ثم بعد ذلك الانتخابات التشريعية [1]

*إسماعيل الأشقري:(1962)،عضو المجلس التشريعي الفلسطيني ،أحد قيادات حركة حماس كما شغل منصب رئيس كتلة التغيير والإصلاح في المجلس التشريعي لأربع دورات متتالية وهو رئيس اللجنة السياسية في الأمن والحكم المحلي، وعضو اللجنة السياسية في المجلس التشريعي.

[1] سمير معتز الدبس،مرجع سابق، ص84.

المطلب الثاني: نتائج الانتخابات

أنهت الانتخابات التشريعية مرحلة سيطرة الحزب الواحد على السلطة وامتلاك القوة، وذلك بمشاركة القوى المعارضة في الانتخابات وفوز حركة حماس بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي[1].

- جرت الانتخابات التشريعية الفلسطينية يوم الأربعاء 2006/06/25، في جو يسوده الديمقراطية والشفافية وكانت النتيجة فوز حركة حماس بـ (74) مقعدا في المجلس التشريعي الفلسطيني، أما حركة فتح فقد حصلت في هذه الانتخابات على (45) مقعدا[2].

فازت حماس في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني عام 2006 بأغلبية كبيرة، وأقصت بهذا الفوز حركة فتح عن تصدر المشهد الفلسطيني لعقود طويلة، وشكلت حكومة برئاسة إسماعيل هنية[3].

[1]- أميرة غالب حسن ذياب،مرجع سابق ، ص91.

[2]- معتز سمير الدبس، مرجع سابق، ص 88.

[3]- حازم محمد وهيب علي أبو رمح،"الصراع بين حركتي فتح وحماس وأثره على التسوية السلمية من وجهة نظر طلبة أقسام العلوم السياسية في جامعات الضفة الغربية وقطاع غزة"،*رسالة ماجستير* ،(فلسطين: جامعة الشرق الأوسط ،قسم العلوم السياسية ،2011)، ص 47.

الجدول رقم (1) يمثل التوزيع النهائي لمقاعد المجلس التشريعي في الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام[1] 2006:

صفة المتشح	عدد المقاعد في انتخابات القوائم	عدد المقاعد في انتخابات الدوائر	مجموع المقاعد
قائمة حركة حماس	29	45	74
قائمة حركة فتح	28	17	45
قائمة الشهيد أبو علي مصطفى	3	0	3
قائمة الطريق الثالث	2	0	2
قائمة البديل (ائتلاف الجبهة الديمقراطية وحزب الشعب وفدا مستقلون)	2	0	2
قائمة فلسطين مستقلة (مصطفى البرغوتي ومستقلون)	2	0	2
مستقلون	0	4	4
المجموع	66	66	132

- من خلال الجدول رقم (01) نلاحظ أن نتيجة الانتخابات كانت بفوز حركة حماس بـ (74) مقعدا في المجلس التشريعي الفلسطيني لسنة 2006، أما حركة فتح فقد حصلت في هذه الانتخابات على

[1]- معتز سمير الدبس، مرجع سابق، ص 89.

(45) مقعدا، أما قائمة أبو علي مصطفى ففازت بـ (3) مقاعد على مستوى الدوائر الانتخابية ،في حين فازت قائمة كل من البديل و فلسطين المستقلة والطريق الثالث بمقعدين لكل منهما[1].

المطلب الثالث: المواقف الدولية والإقليمية من فوز حماس في الانتخابات التشريعية عام 2006

1- المواقف الدولية

أولا: موقف الولايات المتحدة الأمريكية

سرعان ما تبدلت المواقف مع ظهور النتائج التي أفرزتها الانتخابات التشريعية الفلسطينية في 25 /01/ 2006، بالرغم من الموافقة المبدئية للولايات المتحدة للرئيس عباس على إجراء الانتخابات في موعدها بمشاركة حماس، وفي السياق ذاته، أكد الرئيس **"بوش"** لشبكة (سي .بي.أس نيوز الأمريكية) "**أن على حماس أن تتخلص من هذا الجزء في حزبها ،هذا الجزء المسلح والعنيف ،وثانيا: عليهم أن يتخلصوا من برنامجهم السياسي الذي يدعوا إلى تدمير إسرائيل ،إذا لم يفعلوا ذلك لن يتعامل معهم ،ولن يتم تقديم برامج المساعدات**"[2].

- انطلقت حماس في علاقاتها السياسية من رؤية واضحة ،وبأفق سياسي منفتح على العلاقة مع مكونات المجتمع الدولي باعتباره الاحتلال الإسرائيلي العدو الذي تواجهه حماس والشعب الفلسطيني، وتعاملت حماس بهذه الروح في كل اتصالاتها مع أطراف المجتمع الدولي غير أن الولايات المتحدة الأمريكية تعاملت دوما مع حماس وفق الحسابات الإسرائيلية فإدراج حماس على "لائحة الإرهاب" الأمريكية جاء بضغوط إسرائيلية

[1]- معتز سمير الدبس، مرجع سابق، ص90.

[2]- أحمد جواد سالم الوادية ،"السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية 2001-2008" ، *رسالة ماجستير*، (فلسطين :جامعة الأزهر ، قسم العلوم السياسية،2009)، ص 118.

وإدراج حماس على "اللائحة الأوروبية للإرهاب" جاء بضغوط أمريكية لصالح مطلب إسرائيلي لم يكن يجد التجاوب أوروبيا[1].

وبالرغم من ذلك فقد انعقدت وبشكل دائم لقاءات مع شخصيات أمريكية (ليس لها مناصب رسمية) وإن كانت شغلت سابقا مواقع سياسية ،وكل هذه اللقاءات كانت بضوء أخضر من السلطات الرسمية ، و كان أبرزها اللقاء مع الرئيس الأسبق جيمي كارتر سنة 2008 و بعد فوز الرئيس أوباما الانتخاباتو في مناسبات محددة التقت شخصيات في مواقع رسمية مع الحركة ،مع تأكيدها على ضرورة عدم الإعلان عن اللقاء على الرغم من موافقة مرجعياته عليه .و يمكن تقييم العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية في النقاط التالية:

تعاملت الولايات المتحدة الأمريكية مع حماس من منطلق المصالح الإسرائيلية، و مازالت هذه القاعدة حاضرة في تعامل الإدارة مع حماس.

على الرغم من الانفتاح الذي أبداه العديد من الشخصيات الأمريكية التي التقت الحركة،فإن الولايات المتحدة لم تحاول أن تكون منفتحة في فهم مواقف حماس ، بل حاولت أن تضغط دائما لتقبل حماس ما تشترطه الولايات المتحدة.

لم تنجح كل الاتصالات في تحقيق اختراق جدي على مستوى العلاقة مع حماس بسبب إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على الانطلاق في العلاقة مع حماس من الاستجابة للشروط الإسرائيلية[2].

موقف روسيا:

[1]- أسامة حمدان ،العلاقات الدولية لحركة حماس، (بيروت:مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ،2014)، ص16.

[2]- المرجع نفسه، ص17.

علاقة حماس بروسيا بدأت سنة 2005 وشهد للقيادة الروسية أو للرئيس فلاديمير بوتينبأنه دعا إلى هذه العلاقة قبل دخول الحركة الانتخابات، وفي أعقاب إعلان الحركة عن الدخول بالانتخابات بدأت الاتصالات مع الحركة، و زار وفد من الحركة روسيا، و كانت له لقاءات رسمية أولية فيها و بعد فوز الحركة بالانتخابات ، دعت روسيا حماس لزيارتها ، حيث استقبل رئيس الوزراء الروسي **ديمتري ميدفيد** في مطلع مارس 2006 وفد امن الحركة في موسكو برئاسة خالد مشعل، و بعد ذلك تطورت اللقاءات بين الحركة و روسيا و كان هناك العديد من الزيارات و العلاقات على مستويات مختلفة ، توجت باللقاء الذي جمع خالد مشعل رئيس المكتب السياسي للحركة بالرئيس الروسي ديمتري ميدفيد الذي أصبح رئيسا لروسيا في الفترة (2008-2012) و ما تزال العلاقة بين الحركة و روسيا قائمة على أساس الاحترام المتبادل.

- تقدر روسيا دور الحركة وتدركه ، و تستطيع روسيا أن تلعب دورا أفضل على صعيد القضية الفلسطينية و أكثر تأثيرا لصالح مصالح الشعب الفلسطيني ، و لعل أبرز مظاهر هذه العلاقات اللقاءات المتعددة و المتتابعة بين قيادة الحركة و المسؤولين الروس لاسيما وزير الخارجية الروسي ،و أعضاء مجلس الدوما و مساعدي رئيس الجمهورية و تام ندوب الخاص للشرق الأوسط ، و لم تكن هذه الزيارات ذات طابع يغلب عليه البروتوكول و الحوار السياسي ، بل تجاوزها إلى عمل جدي و حقيقي لبناء تفاهمات تخدم القضية و الشعب الفلسطيني[1].

2- المواقف الإقليمية

إن الموقف الإقليمي من القضية الفلسطينية أصابه حالة من الارتباك في أعقاب فوز حماس بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي ،وقد انقسمت الدول عقب فوز حماس في الانتخابات ،فهناك دول رأت أن فوز حركة

[1]- أسامة حمدان، مرجع سابق، ص19.

المقاومة الإسلامية (حماس) يشكل خطرا على مستقبل السلطة الفلسطينية ،في حين هناك من يرى أن فوز حماس هو نصر لمحور المقاومة في المنطقة العربية[1].

أولا:الموقف الإيراني

كان لإيران نظرة مبدئية للانتخابات التشريعية الفلسطينية على أنها بداية مرحلة جديدة من التنازلات للجانب الإسرائيلي ،من خلال إشراك فصائل المقاومة الفلسطينية في العملية السياسية.

وبعد فوز حماس بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي لم تتردد إيران في مباركة هذا الفوز وتشكيل الحكومة الفلسطينية، وأشاد المتحدث باسم الخارجية الإيرانية باختيار الناخبين الفلسطينيين وقال " إن نتائج الانتخابات ستعزز وحدة الشعب الفلسطيني للدفاع عن حقوقه"[2].

ثانيا: الموقف التركي

نادت تركيا بضرورة احترام خيارات الشعب الفلسطيني و القبول بحركة حماس بالحكومة ،فبعد يوم واحد فقط من إعلان حركة حماس أي في 27 /01/ 2006م أعلن رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان خلال لقائه مع الرئيس الباكستاني عن تقديم مبادرة مشتركة يكون لمنظمة المؤتمر الإسلامي و تركيا دور، من أجل التوسط بين الفلسطينيين و إسرائيل ، كذلك انتقد أردوغان في 21 /02/ 2006 العقوبات الاقتصادية التي فرضتها إسرائيل ، و تنطلق تركيا في رؤيتها و قبولها لحركة حماس " إرهابية " هذا ما أكد عليه رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان و اعتبارها حركة مقاومة تدافع عن أراضيها ،كما ترى تركيا أيضا ضرورة إعطاء حركة

[1]- محمد عود الأغا،"العلاقات القطرية الإيرانية وانعكاساتها على القضية الفلسطينية (2006-2013) "، *رسالة ماجستير* ،(فلسطين: جامعة الأقصى،قسم العلوم السياسية ،2015)، ص 115.

[2]- المرجع نفسه، ص116.

حماس نفس الفرصة التي حصلت عليها حركة فتح و منظمة التحرير الفلسطينية و ياسر عرفات ،و أن حركة حماس حركة شرعية جاءت بانتخابات ديمقراطية نزيهة[1].

ثالثا:الموقف الإسرائيلي

بعد رفض حماس الاعتراف بشروط الرباعية الدولية ،شعرت إسرائيل بمأزق سياسي وقانوني، فاعتراف حماس بإسرائيل يكسر حاجز التطبيع العربي مع إسرائيل ،كون الحركة تمتلك شعبية في الشارع العربي تؤهلها إلى تسويق الضغوط الدولية على بعض العربية من أجل التطبيع من حماس[2]،لذلك قامت إسرائيل منذ اللحظة الأولى بحملات دبلوماسية لمقاطعة الحكومة حماس ،وقامت أيضا هي بتنفيذ خطوات على الأرض حيث شددت الحصار الاقتصادي على مقاطع السلطة الفلسطينية ، ومنعت أموال الضرائب الفلسطينية من الوصول إلى خزينة السلطة الفلسطينية، مما تسبب في أزمة اقتصادية أثرت على كافة مناحي الحياة اليومية للمواطن الفلسطيني في الضفة العربية وقطاع غزة حبت الجمهورية الإسلامية الإيرانية بفوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية ووعدت بتقديم الدعم المالي والسياسي للحكومة، وبالفعل أوفت إيران بوعودها وقدمت دعما للحكومة الفلسطينية[3].

[1]- سمر محمود محمد عثمان،"الدور التنموي التركي في الأراضي الفلسطينية المحتلة في حكومة حزب العدالة التنموية 2002-2010"،*رسالة ماجستير* ،(فلسطين:جامعة النجاح الوطنية،قسم العلوم السياسية ،2012)، ص54-55.

[2]- حسام علي يحي الدجني،"فوز حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في الانتخابات التشريعية الفلسطينية (2006) وأثره على النظام السياسي الفلسطيني"، *رسالة ماجستير* ،(فلسطين:جامعة الأزهر ،قسم العلوم السياسية، 2010)، ص90 .

[3]- حسام علي يحي الدجني،مرجع سابق، ص 91.

3- المواقف العربية

أولا: موقف جامعة الدول العربية

حذر عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية، الولايات المتحدة الأمريكية من ممارسة الكيل بمكيالين قائلا: لا يمكن أن تسعى واشنطن لتعزيز الديمقراطية فيما ترفض نتائج هذه الانتخابات الديمقراطية .وقال الأمين العام لجامعة الدول العربية على هامش منتدى دافوس الاقتصادي العالمي بسويسرا: إن حماس ستظهر وجها آخر في الحكم ،وأضاف إذا كانت حماس ستشكل حكومة وهي في موقع السلطة بحيث تكون لديها مسؤولية الحكم والتفاوض والوصول إلى السلام ،فسيكون هذا شيئا مختلفا عن حماس الذي ينتشر أفرادا في الشارع.

كما أشار موسى إلى ضرورة وجود شريكين للسلام ،داعيا إسرائيل بعد الانتخابات المقرر إجرائها في مارس القادم إلى مساعدة الفلسطينيين أيا كانت حكومتهم للمضي نحو السلام[1].

ثانيا: موقف مصر

مصر لديها من الخصوصية في تعاملها مع الشأن الفلسطيني .ففلسطين بالنسبة لمصر هي امتدادا للأمن القومي المصري، ولها روابط تاريخية وحضارية، فكان التعامل المصري مع فوز حماس يحتاج إلى دراسة معمقة ،كون الحركة الإسلامية هي امتداد لجماعة الإخوان المسلمين المحظورة في مصر ،بل تعاملت معها وشابت العلاقة بين مصر وحماس في بعض الأحيان توترات ناتجة عن طبيعة التحالفات في المنطقة[2].

[1]- حسام علي يحي الدجني،مرجع سابق ، ص89.
[2]- المرجع نفسه،93.

المطلب الرابع:التحديات التي واجهت حماس في انتخابات 2006

إن الثقة التي حصلت عليها حماس من الشعب الفلسطيني أعطاها الحق في تشكيل حكومة ذات لون واحد تتمتع بأغلبية نيابية، إلا أن وجود حماس في السلطة واجهه الكثير من المعضلات والتحديات التي تعترض مسار الحركة، والتي يجب أن تتاح لها الفرص حتى تستطيع أن تفي بالتزاماتها ووعودها أمام جمهورها[1].

1- مرحلة الشروط الدولية:

خاضت الحركة في هذه المرحلة انتخابات المجلس التشريعي التي فاجأت نتائجها الجميع بفوز كبير للحركة ،حازت على إثره على غالبية مريحة من مقاعد المجلس التشريعي ،وبدل من التجاوب مع إرادة الشعب الفلسطيني ،سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى محاصرة فوز الحركة مطلقة ماعرف آنذاك بـ "**شروط الرباعية**" للتعامل مع أي حكومة تشكلها أو تشارك فيها حماس[2]،وإزاء رفض حماس لذلك تدخلت أطراف دولية وإقليمية، لمنع تشكيل حكومة وحدة وطنية سعت لتشكيلها حركة حماس ،وراهنت هذه الأطراف على فشل الحركة ،وبالرغم من الصعوبات فقد نجحت الحكومة التي شكلتها حماس في الصمود في وجه التحديات ما أدى إلى إطلاق مخطط أمني بقيادة أمريكية "**مشروع دايتون** " ،لإسقاط الحكومة التي شكلتها حماس، وبالرغم من موافقة حماس على تشكيل حكومة وحدة وطنية في اتفاق مكة، إلا أن مشروع مواجهة حماس لم يتوقف بإشراف أمريكي وبأدوات فلسطينية (الأمن الوقائي)، ما أدى وبعد اتساع دائرة الاغتيالات والإخلال بالأمن ،إلى قرار الحكومة ضبط الأجهزة الأمنية وتفلتها.

[1]- معتز سمير الدبس، مرجع سابق، ص90.

[2]- أسامة حمدان،مرجع سابق،ص18.

الأمر الذي لم يتفهمه **محمود عباس** أو يتجاوب معه كرئيس للسلطة يفترض أن يدعم الحكومة ،وكرئيس لحركة فتح يفترض أن يلتزم بما تم التوقيع عليه في اتفاق مكة[1].

2- تطورات المشهد السياسي الفلسطيني:

أولا: انتخاب محمود عباس

قد بدا المشهد السياسي الفلسطيني مختلفا في ظروفه وتركيبته بعد انتخاب محمود عباس رئيسا للسلطة الفلسطينية ،ففلسطينيا نظر إلى هذه التطورات من باب الأمل في أن يقود انتخابه إلى مواصلة عملية الإصلاح على نحو يفضي إلى تعزيز الإجراءات الإصلاحية، وأن يكون الخط السياسي الذي يتبناه ذا تأثير قادر على إعادة الحيوية إلى عملية السلام ،والحياة السياسية الفلسطينية ،وأن تقود المقبولية التي يحضاها إن لم يكن إلى حل الصراع مع إسرائيل فعلى الأقل الوصول إلى تهدئة شاملة تعيد الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل اندلا ع الانتفاضة[2].

وعلى الصعيد الدولي فإن وجود محمود عباس على رأس الهرم القيادي يحمل جملة من المعاني، وأهمها تباين السمات القيادية بينه وبين ياسر عرفات، ولاسيما التباين الذي ظهر بوضوح في الأداء والتوجهات السياسية،واختلاف الأولويات لدى كليهما من حيث آليات التعاطي مع الصاع ،وهو ما يؤشر إلى عودة العملية السلمية إلى برنامج السلطة السياسي[3].

فمحمود عباس يدعم المنهج القائم على التعاطي السلمي مع الصراع، ويعارض في الوقت نفسه المنهج العسكري في المقاومة. كما أن ما يميز هذا التغيير هو مدى المقبولية التي يحظى بها محمود عباس لدى الأوساط

---

[1]- أسامة حمدان ،مرجع سابق، ص19.

[2]- قصي أحمد حسن حامد،"دور الولايات المتحدة الأمريكية في إحداث تحول دمقراطي في فلسطين (ولاية الرئيس جورج بوش الابن 2001-2006)"، *رسالة ماجستير* ،(فلسطين:جامعة النجاح الوطنية ، قسم العلوم السياسية،2008)، ص146

[3]-المرجع نفسه ، ص147

الدولية كونه يبدي اعتدالا في توجهاته السياسية تجاه حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ولا يتبنى مواقف وأفكارا مواقف وأفكارا متطرفة أو ذات أبعاد أيديولوجية معينة ، إذ أن لفلسفته السياسية التي تقوم على ان النضال المسلح ليس هو الطريق لحل القضية الفلسطينية ،وان هذا الحل بيد **أمريكا** و**إسرائيل** ،وعلى الفلسطينيين أن يدفعوا إلى أقصى ما يمكن لإسرائيل ان تعطيه لهم ثم يطوروه في المستقبل البعيد[1].

ثانيا:ممارسات السلطة تجاه تيار دحلان :

على مستوى حرية التعبير عن الرأي ،انتهجت السلطة في الضفة الغربية سياسة تكميم الأفواه التي تمثلت في الاعتقال السياسي الذي لم يقتصر على المعارضين وإنما امتد لينال من بعض القادة والنواب الفتحاويين،فقد قات الأجهزة في 23 /2010/02 بحملة اعتقالات على كوادر فتحاوية من القطاع موجودة بالضفة محسوبة على تيار النائب المفصول من حركة فتح دحلان .وبهذا الصدد يؤكد عضو المجلس الشوري لحركة فتح سفيان أبو زايدة "أنه تم إقصاء المئات من كوادر وقيادات فتح بمختلف الأعمار ومختلف المواقع....." من جهة أخرى بين دحلان في تصريح له أن لا أحد يستطيع إقصاء تياره من حركة فتح وردا على الاعتقالات التي حصلت في صفوف الكوادر التي حضرت المؤتمر أصدر تيار دحلان بيانا باسم "حركة التحرير الوطني فتح" استنكر فيه حملة الاعتقالات التي نفذتها أجهزة أمن السلطة بحق الكوادر الفتحاوية المناضلة،إضافة إلى ماسبق أقدمت السلطة على قطع رواتب وإحالات على التقاعد المبكر ورفع الحصانة الدبلوماسية عن خمسة نواب من حركة فتح من بينهم القيادي السابق والمفصول من فتح محمد دحلان .

إن استبعاد عدد كبير من القيادات والكوادر المحسوبة على الحركة زاد من حدة الخلافات الداخلية للحركة

[1]- المرجع نفسه، ص 148.

وفي ظل الخلافات القائمة داخل حركة فتح، حصل تقارب مابين دحلان وحركة حماس ،بسبب تقاطع مصالح الطرفين ،فدحلان يسعى لترؤس حركة فتح من خلال المشاركة في الانتخابات الرئاسية، وحماس تريد رفع الحصار عن القطاع وفتح المعابر مستغلة علاقات دحلان مع النظام المصري وإمكاناته المالية للتخفيف من معاناة سكان القطاع[1].

وفي ذلك صرح دحلان في مؤتمر باريس بتاريخ 11 مارس 2017 قائلا "حينما ينقلب أبو مازن ليحول السلطة إلى روابط قرى ، سنختلف ونقف ضده حتى لو خسرت حياتي ...."، في المقابل نجد أن دحلان من خلال مؤتمراته العديدة يود أن يبين للرأي العام أنه قادر على قيادة الشعب الفلسطيني ومهتم بفئة الشباب المهمشين ،علما أنه كان رئيسا للجهاز المسؤول – الأمن الوقائي – عن التنسيق الأمني مع إسرائيل ،إلا انه في النهاية يسعى للوصول إلى السلطة[2].

3- النظام السياسي بعد الانتخابات التشريعية 2006:

اعتبرت الانتخابات نقلة نوعية وانقلابا واضحا في طبيعة النظام السياسي الفلسطيني الذي اعتمدت ولفترات طويلة من الزمن على نظام **"الكوتا"**، أو نظام الزعيم التاريخي أو نظام الشرعية الثورية في امتلاك الشرعية والتمثيل السياسي للشعب الفلسطيني.[3]إن الانتخابات التشريعية التي جرت في 2006/01/25، بلورت خارطة سياسية وحزبية جديدة ،أظهرت التقاطب بين تيارين رئيسيين ،يتجسد الأول بتيار الإسلام السياسي برئاسة **حركة حماس** الذي حاز على أغلبية مطلقة قاربت الـ 60 بالمائة من المقاعد التشريعية في المجلس التشريعي ،ويتجسد التيار الثاني بتيار **حركة فتح** الذي يعبر عن التيار الوطني الذي عانى الاختلال

[1]- عقل صلاح ،"حركة فتح بين الخلافات الداخلية والضغوط الخارجية"،تم زيارة الرابط الآتي:
بتاريخ (2-4-2018) على الساعة(22:14).nablusé.Salah

[2]- قصي أحمد حسن حامد، مرجع سابق، ص 148.

[3]- محمد يوسف علوان،حقوق الإنسان في ضوء القوانين والمواثيق الدولية،(الكويت:جامعة الكويت،1989)، ص25.

،بسبب السيطرة البيروقراطية السياسية بتفرعاتها المختلفة عليه وتجاوزها لقيادتها الشابة.شكلت الانتخابات التشريعية الفلسطينية بنتائجها منعطفا هاما، وجاءت لتترجم التحولات السياسية والفكرية والاجتماعية على الشارع الفلسطيني، وتجسده داخل النظام السياسي الرسمي، ليتحول من نظام الحزب الواحد إلى نظام الحزبين، ومن الاحتكار إلى المنافسة[1].

السياسية والفكرية والاجتماعية على الشارع الفلسطيني، وتجسده داخل النظام السياسي الرسمي، ليتحول من نظام الحزب الواحد إلى نظام الحزبين، ومن الاحتكار إلى المنافسة[2].

كما ساهم تداخل الصلاحيات بين الرئيس ورئيس الوزراء عام 2007 في الاقتتال والصراع بين حركتي فتح وحماس (ومن أبرز تلك التداخلات فيما يتعلق بالمسؤولية عن الأجهزة الأمنية، والصراع فيما يتعلق بالسياسة الخارجية وتعيين السفراء، وممثلي منظمة التحرير في الخارج، والذي انتهى بسيطرة حركة حماس على قطاع غزة كسلطة أمر واقع، تبعها إعلان الرئيس الفلسطيني بتاريخ 2007/06/14 حالة الطوارئ، وإقالة الحكومة القائمة في حينه ،وتشكيل حكومة إنفاذ حالة الطوارئ ،وما تبعه من رفض الحكومة المقالة قرار الرئيس الفلسطيني واقعا جديدا ألقي بآثاره على النظام السياسي الفلسطيني ،وعلى جميع مناحي حياة المواطنين[3].

4- تشكيل الحكومة الفلسطينية

حرصت حماس بعد فوزها على إشراك مختلف القوى الفلسطينية بما فيها حركة فتح في حكومة وحدة وطنية، فقد قال إسماعيل هنية بعد إعلان نتائج الانتخابات بأيام قليلة، أن حماس ستجري مشاورات مع كافة

---

[1]- عمر يوسف سلمان بشير ،"تأثير التغيرات العربية والإقليمية على السياسة الداخلية الفلسطينية 2000- 2011"،*رسالة ماجستير* ،(فلسطين:جامعة الأزهر ،قسم العلوم السياسية ،2013)، ص 44.

[2]-المرجع نفسه، ص 44.

[3]- عمر يوسف سلمان بشير، مرجع سابق، ص 45.

الكتل البرلمانية التي فازت بالانتخابات ،وخاصة حركة فتح وقد حددت مجموعة من الشروط لمشاركة فتح في حكومة تشكلها حماس أهمها، القبول بدولتين فلسطينية وإسرائيلية ،وقبول الاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل.وقد تم لحماس الخيار الأصعب وهو تشكيل الحكومة المنفردة ،مما أدى أزم العلاقة بينهما وبين رئيس السلطة .

وبدأ الوضع السياسي في الضفة الغربية يسير في خطين متوازيين ، الأمر الذي أدى إلى الجمود والاحتقان في الساحة الفلسطينية،هذا الجمود عصف بأكثر من 90 قتيلا وأكثر 300 جريح في خلال أسبوعين فقط ،فقد بلغت العلاقات بين فتح وحماس مستوى الاختطاف المتبادل والاغتيالات ووصلت الأمور إلى الأزمة الفلسطينية[1].

– وقد نتج عن هذه الظاهرة تداعيات سياسية واقتصادية و اجتماعية على الشعب الفلسطيني، أعاقت حياته المدنية.

واستمرت هذه التفاعلات بين الحركتين (فتح وحماس) قرابة عام منذ إجراء الانتخابات التشريعية 2006، ومع بداية 2007 عاد التوتر بين حركتي فتح وحماس ليحصد العديد من القتلى والجرحى، في 01/05/ 2007 اشتبكت مجموعة من القوة التنفيذية مع مرافقي العقيد محمد غريب والذي قتل مع مرافقيه واتهمت حركة فتح حركة حماس بإعدام غريب وسارعت إلى إعلان حالة الاستنفار العام في صفوفها ،وقد سقط خلال أسبوع واحد في الاشتباكات أكثر من 23 مواطنا وجرح 35 آخرون[2].

[1]– معتز سمير الدبس، مرجع سابق، ص 91.
[2]– المرجع نفسه، ص 92.

المبحث الثاني: انقسام الفلسطينيين بين حركة فتح وحماس

عاشت حركة فتح أجواء من الصدمة بعد أن وجدت إلى جانبها شريكا مفروضا من الشعب، فقد أدى فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية 2006 إلى ظهور ازدواجية في السلطة (تشريعية ورئاسية)، أدت إلى ظهور خلافات بين حركة المقاومة الإسلامية "**حماس**" وحركة التحرير الفلسطيني" **فتح**"، وعلى إثر هذا ارتأينا إلى تقسيم هذا المبحث إلى المطالب الآتية:

المطلب الأول:أسباب الصراع الفلسطيني الداخلي بين فتح وحماس.

المطلب الثاني:الآثار السياسية للانقسام الفلسطيني.

المطلب الثالث: نتائج الانقسام الفلسطيني.

المطلب الأول: أسباب الصراع الفلسطيني الداخلي بين فتح وحماس:

1- جذور الانقسام:

تعددت أسباب الانقسام، فلم يتمكن الطرفان "**فتح**" و"**حماس**" تاريخيا من التوصل إلى اتفاق، سواء من مطلع الثمانينات من القرن الماضي أو في عصر الانتفاضة الأولى، أما بداية عهد السلطة فقد شهد بعض الحوارات.

للانقسام الفلسطيني جذور تاريخية ،فقد كان تباين بين الحركتين في عدة قضايا ،أولها الاختلاف حول مفهوم الدولة الفلسطينية (حدودها ،شكلها،علاقاتها الإقليمية والدولية) ،ثانيا الجدل حول مكانة وتمثيل النظام السياسي الفلسطيني (منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية) ،ثالثا الموقف من اتفاقيات أوسلو 1993 وصولا إلى الاتفاقيات التي وقعت عقب تأسيس السلطة الفلسطينية[1].

2- اختلاف في الأيديولوجية

أولا: أيديولوجية منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة حركة فتح:

ركزت فتح منذ إنشائها على فكرة تحرير فلسطين، وبالتأكيد على الهوية الوطنية ، واستقلالية القرار الفلسطيني ليتوحد الجميع في معركة التحرير ،وبشكل عام رفضت فتح أن يكون لها أيديولوجية أو عقيدة سياسية محددة، وفتحت المجال أمام مختلف الأفراد من كافة الأطياف الفكرية والسياسية (إسلامية ،قومية، وطنية،يسارية) للانضمام إليها ،شريطة ترك انتماءاتهم التنظيمية والحزبية السابقة،لقد اتسمت حركة فتح بالمرونة

[1]- رامي منسي محمد نصار، "الانقسام السياسي الفلسطيني والدور الرقابي للمجلس التشريعي"، *رسالة ماجستير*، (فلسطين:جامعة غزة، قسم العلوم السياسية، 2016)، ص 46.

والبراغماتية، فاعتمدت الكفاح المسلح حيث يكون، والعمل السياسي حيث يجب، وشكلت مساحة واسعة من التعديدية تطال المجتمع كله ،فقد تعلمت من تجارب الماضي كيف تكون إطارا وطنيا مفتوحا للجميع، غن معركة التحرير لها الأولوية على أية تناقضات فكرية أو سياسية أو اجتماعية ،ولا بد من استبعاد الأيديولوجيات والمبادئ حتى ينشغل الجميع بمعركة المصير ،فلا أيديولوجيات إسلامية أو يسارية أو قومية ،وإنما الهوية التي تجمع الجميع هي البندقية **"هويتي بندقيتي"**[1].

ثانيا: أيديولوجية حركة المقاومة الإسلامية حماس:

يمثل ميثاق حركة حماس نصا استراتيجيا في فكر وأدبيات الحركة يمكن الرجوع إليه ،فهو الخلفية الإستراتيجية وعقيدتها السياسية التي تسترشد بها ،فهي تعلن كما جاء في المادة الأولى من ميثاقها أن الإسلام منهجها ،وإليه تحتكم في كل تصرفاتها، حيث أعلنت في ميثاقها أنه "يوم أن تتبنى منظمة التحرير الفلسطينية الإسلام كمنهج حياة ،فنحن جنودها ووقود نارها التي تحرق الأعداء"، ذهبت حركة حماس منذ نشأتها بتبني رؤية مختلفة لحل القضية الفلسطينية ومحاولة ربط الحل السياسي بالبعد الإسلامي ،فالقضية الفلسطينية تمحورت حول ثابتين لدى الحركة هما الأرض والمقدسات[2].

[1]- نعمان عبد الهادي فيصل، "الانقسام الفلسطيني في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية (دراسة مقارنة)"، *رسالة ماجستير*،(فلسطين: جامعة الأزهر،قسم العلوم السياسية ،2012)، ص162.

[2]- نعمان عبد الهادي فيصل، مرجع سابق، ص163.

3- اختلاف في الإستراتيجية (الأهداف والوسائل):

أولا: إستراتيجية منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة حركة فتح(الأهداف والوسائل):

إن الفكر الوطني الفلسطيني شهد في النصف الأخير من القرن العشرين ،تطورات وتحولات من حيث الأهداف والوسائل والآليات، فلم تتقيد منظمة التحرير الفلسطينية بالأهداف الإستراتيجية والتكتيكية، التي حددتها لذاتها عند البداية ،حيث لحقت بهذا الكيان تغيرات وتحولات شكلية وذاتية ،وامتد هذا التغير إلى الأهداف ووسائل تحقيقها، فمن المطالبة بدولة فلسطين على كامل التراب الوطني ،إلى دولة علمانية تتعايش فيها الديانات جميعا ،إلى دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة ،إلى كونفدرالية مع الأردن ،إلى مفاوضات أوسلو،ومن رفض لجميع قرارات الأمم المتحدة إلى الموافقة على جميع القرارات ،ومن الكفاح المسلح كطريق وحيد للتحرير ،إلى الكفاح المسلح كأهم وسيلة للتحرير ،إلى الكفاح المسلح بجانب العمل السياسي[1].

ثانيا: ستراتيجة حركة المقاومة الإسلامية حماس (الأهداف والوسائل)

لقد قدمت حركة حماس منذ انطلاقها ثلاث تصورات ومواقف متزامنة لتحرير فلسطين، حل تاريخي يتحدث عن تحرير فلسطين من البحر إلى النهر، وحل يتحدث عن قبول دولة في الأراضي المحتلة عام 1967 مع عدم الاعتراف بشرعية الاحتلال ،وحل مرحلي ثابت يرتبط بالهدنة .[2]تتبنى إستراتيجية حركة حماس إقامة الدولة الإسلامية وتحرير كامل التراب الوطني، باعتبار أن أرض فلسطين كلها أرض إسلامية لا يجوز التنازل عن شبر منها، وبالتالي اعتبار الدولة الصهيونية باطلة دينيا وتاريخيا وقانونيا، ولهذا فإن حركة حماس رفضت الحلول

[1]- نعمان عبد الهادي فيصل، مرجع سابق ص173.
[2]- المرجع نفسه، ص175.

السياسية التي تعترف بالدولة اليهودية ،لأن هذه الحلول تعطي شرعية للدولة المغتصبة القائمة على الظلم ،كما لرفض الحركة القرارات الدولية الصادرة عن مجلس الأمن الدولي والتي تعترف بوجود الدولة اليهودية .

4- دور الانتخابات التشريعية في الصراع بين حركتي حماس وفتح:

فازت حماس في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني عام 2006 بأغلبية كبيرة، و أقصت بهذا الفوز حركة فتح عن تصدر المشهد الفلسطيني لعقود طويلة، وشكلت حكومة برئاسة إسماعيل هنية[1].

وواجهت على إثر ذلك ضغوطا داخلية وخارجية لإفشالها ،و اندلعت بينهما وبين حركة فتح صراعات دموية انتهت بسيطرة حماس على قطاع غزة ،الأمر الذي دفع الرئيس الفلسطيني محمود عباس إلى الإعلان عن حل حكومة الوحدة الوطنية، التي شكلت بعد اتفاق مكة، وتكليف **د.سلام فياض** بتشكيل حكومة طوارئ، ولا يزال الخلاف بين الحركتين قائما حتى الآن ،إضافة إلى عوامل عديدة منها فقدان الشعب الفلسطيني الثقة بالعملية السلمية وغياب الإصلاح، وانتشار وترشذم حركة فتح أمام وحدة "حماس" كل هذه أسباب مهمة كان لها تأثير على قرار حماس بالمشاركة في العملية الانتخابية، باعتبارها منعطفا جديدا لحركة حماس[2].

فبعد أن حصل ممثلو حركة فتح على الأكثرية البرلمانية محتلين 55 معقدا من أصل 88 في الانتخابات التشريعية في 01/20 عام 1996 ،خسرت الحركة الأكثرية البرلمانية في المجلس التشريعي الفلسطيني لتفوز بها حركة حماس في الانتخابات التشريعية في 25 يناير عام 2006 مع احتفاظ فتح بالرئاسة الفلسطينية[3].

5- أحداث صيف 2007:

[1]- نعمان عبد الهادي فيصل،مرجع سابق، 176.
[2]- أحمد جواد سالم الوادية،مرجع سابق ، ص49.
[3]- المرجع نفسه.، ص47.

عاشت القضية الفلسطينية تطورات يمكن وصفها بالكارثية أواسط عام 2007، حيث تدهورت الأوضاع الداخلية، وتحديدا في قطاع غزة، بعدما نشب اقتتال داخلي بين حركتي **فتح** و**حماس** أدى إلى وقوع قتلى وجرحى، وكان الحال أقرب إلى حرب أهلية ،وما نتج عن تلك الأحداث من وقوع قطاع غزة خارج نطاق سيطرة السلطة الفلسطينية وأصبح تحت السلطة حركة حماس بالقوة المسلحة[1].

كما أنه تسبب في انفصال داخل المجتمع الفلسطيني على كافة الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، نتيجة عدم تقبل حركة فتح وقيادات نافذة فيها لنتائج انتخابات 2006، والتي بدورها حرضت على الحكومة الشرعية وحاولت سلب صلاحياتها لعدم تمكينها من الحكم ،والذي أدى إلى اشتباكات مسلحة حسمت بسيطرة الحكومة الشرعية على قطاع غزة[2].وإن كان ما حصل أوقع شرخا كبيرا في النسيج الاجتماعي والسياسي ،والثقافي الوطني الفلسطيني على توصيفه وتسميته ،إذ تم توصيفه بأنه (انقلاب عسكري) من قبل السلطة الفلسطينية وحركة فتح ،فيما أطلق عليه وصف (الحسم السكري) من قبل حركة حماس.

وبغض النظر عن المسمى ،فإن ما حدث في صيف 2007 في قطاع غزة اعتبره البعض بمثابة ضربة للهوية الوطنية الفلسطينية في كل مفاصلها المتمثلة في وحدة الأرض والسكان والحكومة ،والقانون ،وذلك من وجهة نظر السلطة الفلسطينية وحركة فتح تحديدا ،حيث قالت حركة فتح في بيان صدر تاريخ 2010/06/14 عن مفوضية الإعلام والثقافة بمناسبة الذكرى السنوية الثالثة لـ "انقلاب حماس" واغتصابها السلطة بقوة السلاح وإقدام قواتها على ارتكاب مجازر بحق مناضلي الحركة وكوادرها وقياداتها ومنتسبي الأجهزة الأمنية ،كان جريمة ضد الإنسانية لا تقل فظاعة عن جرائم منظمات الهاغاناه وشتيرن الصهيونيتين ،كما يمثل

---

[1]- معتصم محمد مفلح زيد،" مفهوم المصلحة الوطنية الفلسطينية وتأثيره على الوحدة الوطنية الفلسطينية منذ اتفاق أوسلو 1993"، *رسالة ماجستير*،(فلسطين:جامعة النجاح الوطنية ،قسم العلوم السياسية ،2015)، ص89.

[2]- رامي منسي محمد نصار، مرجع سابق، ص45.

الانقلاب نكبة أنزلتها حماس على رؤوس الشعب الفلسطيني لتضاف إلى ماحل بشعبنا من مآس ونكسات ونكبات على يد الاحتلال الإسرائيلي في المقابل بررت حماس الحدث بقولها "إنه كان خطوة ملحة وإجبارية في سبيل الحفاظ على المشروع الوطني وثورة على اتفاق أوسلو.

وفي إطار توصيف الحدث قال النائب في المجلس التشريعي عن كتلة التغيير والإصلاح التابعة لحركة حماس يحي موسى قراءتي الخاصة لذلك المشهد وتلك الأحداث المؤلمة تتلخص في أنها لم تكن أحداثا اختيارية إدارية ،لكنها أوضاع اضطرارية لجأت إليها فتح وحماس دون إرادة منهما ،وهذا لا يعني بالضرورة عدم مسؤوليتهما عنها ،لكنه توصيف للواقع الفلسطيني الهش والمعقد في معادلة اللعبة الدولية في الشرق الأوسط[1]، فقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية وبمساعدة إسرائيل على دفع الأوضاع الفلسطينية إلى حافة الانهيار ،وقامتا بإغراء بعض العناصر المتنفذة في الأجهزة للسلطة ،ودفعها للعمل بكل الوسائل والطرق غير المشروعة للانقلاب على نتائج انتخابات 2006 وتفشيل حماس وعدم تمكينها من امتلاك أدوات السلطة المالية والإدارية والأمنية حتى تدحرجت الأحداث إلى حافة الحرب الأهلية التي نجانا الله منها بانهيار الأجهزة الأمنية وتوقف الاقتتال ،كما يضيف موسى أن أحداث 2007 مؤلمة وقاسية لما آلت إليه العلاقات بين أطراف رئيسة في الحركة الوطنية الفلسطينية (فتح وحماس) ،فقد حلت القطيعة بدل الوصال، وسادت أجواء الانقسام بدل الوحدة والوئام.

يرى الدكتور إبراهيم أبراش، أن ما حدث في صيف 2007 غالبا ما يتم ربطه بما أقدمت عليه حركة حماس وأدى لسيطرتها على القطاع (سواء سمي ذلك انقلابا أو حسما عسكريا)[2].

[1]- معتصم محمد مفلح زيد، مرجع سابق، ص90.
[2]- المرجع نفسه، ص91.

6- سيطرة حماس على قطاع غزة

فور الإعلان عن حكومة الوحدة الوطنية سارعت إسرائيل رفض التعامل معها، كما دعا المجتمع الدولي إلى إبقاء الحصار الذي كان مفروضا على حكومة حماس، فيما رفضت الولايات المتحدة الأمريكية التعامل مع وزراء حماس، ولم تمانع الاتصال مع وزراء فتح والمستقلون.ولقد شهد شهر ماي 2007 عودة عمليات القتل والخطف ،فقد أثار مقتل 35 عنصرا من حماس خلال أسبوعا واحدا قلقا شديدا وسط حركة حماس ،حيث قتل 13 من عناصرها على يد الإسرائيليين بينما قتل 22 آخرون من خلال الاشتباك مع حركة فتح ،وهذا ما أثار كتائب القسام ،وقد اشتدت الاشتباكات بين الطرفين مما أدى إلى تأزم الوضع الداخلي الفلسطيني[1].

7- دور إسرائيل في تعزيز الانقسام

وهو يتجسد في صورة تدخلات وضغوط سياسية وأمنية واقتصادية ،التدخلات السياسية تأتي من خلال الشروط الإسرائيلية والأمريكية على الحوار والضغط على الرئيس محمود عباس لمنعه من التحاور مع حماس ،إلا في حالة استجابتها لشروط المجتمع الدولي ،وعلى رأسها الاعتراف بـ"إسرائيل" والتخلي عن سلاح المقاومة (ص 111 تأثير التغيرات العربية والإقليمية على السياسية الداخلية الفلسطينية)[2].

في أعقاب الانقسام الفلسطيني الذي حدث 06/14 من العام 2007 م ،استخدمت إسرائيل هذا الانقسام للتسلل إلى المشهد السياسي الفلسطيني ،و قامت على تعزيز هذا الانقسام ومنع أي محاولات فلسطينية للفكاك منه، وبعد نجاح الفلسطينيين في الاتفاق على إنهاء ملف الانقسام و بمجرد توقيع ورقة المصالحة 2011/05/04 خرج رئيس الوزراء الإسرائيلي "نتنياهو" مباشرة، يهدد ويتوعد الجانب الفلسطيني ،

[1]- معتز سمير الدبس مرجع سابق، ص 98.
[2]- المرجع نفسه، ص 100.

و الرئيس "محمود عباس"، مخيرا إياه ما بين الوحدة مع حماس و السلام مع إسرائيل، و راح يخاطب دول العالم بأن المصالحة الفلسطينية خطر على العملية السلمية ، هذا إلى جانب تصريحات العديد من قادة إسرائيل بالدعوة إلى محاصرة السلطة و القيادة الفلسطينية ، عل اثر هذه المصالحة ، و ماعزز الموقف الإسرائيلي هذا ، وأعطاه مزيدا من الدعم و المساندة ، هو الموقف الأمريكي الذي أعلنه" أوباما " و الذي قال فيه صراحة بأن المصالحة الفلسطينية معيق أمام عملية السلام ، مما يكشف كم كانت و مازالت إسرائيل مستفيدة من الدعم السياسي الأمريكي ، و من الانقسام الفلسطيني ، في التسلسل للمشهد السياسي الفلسطيني[1].

المطلب الثاني: الآثار السياسية للانقسام الفلسطيني

برزت آثار الانقسام الحاد الذي ضرب بنية المجتمع الفلسطيني أفقيا وعموديا مبكرا ،وبات واضحا للجميع مأزق النظام السياسي الفلسطيني، حيث أن كلا من طرفي الانقسام قد باتا يستقويان بأطراف خارجية غير فلسطينية للضغط على للضغط على الآخر الفلسطيني ،وهو ما برز مبكرا في محوري الممانعة والاعتدال[2].

1- على المستوى الداخلي

شكل الانقسام الفلسطيني بين حركتي فتح وحماس ضربة قاسية للمشروع الوطني الفلسطيني في إطار سعيه للتحرر من الاحتلال الإسرائيلي، وبناء دولته المستقلة ذات السيادة، وهذا الانقسام ألقى بظلاله القائمة على كافة المشاريع التحريرية.لقد خلف الانقسام حكومتين وسلطتين متصارعين إحداهما تحت الاحتلال والأخرى تحت الحصار، وهذا ما يعتبر إضعافا للقضية الفلسطينية والمشروع التحرري الذي استمر على مدى

[1]- عمر يوسف سلمان بشير،مرجع سابق ، ص115.

[2]- طلال أحمد أبو ركبة،"التحولات السياسية في فلسطين وتداعياتها على قيم التسامح في المجتمع الفلسطيني" ، *رسالة ماجستير* ،(فلسطين :جامعة الأزهر،قسم العلوم السياسية ،2016)، ص97.

عقود من التضحيات، والاتجاه إلى إضعاف وتدور منظمة التحرير الفلسطينية، وكذا فقد سهل ذلك على الاحتلال الإسرائيلي الإنفراد بالفلسطينيين في قطاع غزة بدعوى استيلاء حماس على هذا القطاع، بحيث لم تعد تكتفي بالحصار بل رأت الفرصة سانحة لشن حرب استنزاف متدرجة للقضاء على نشاط المقاومة ،بالإضافة إلى أن الانقسام قد أعطى الاحتلال الإسرائيلي ذريعة للتهرب من عملية السلام[1].

انتقال حالة الصراع بين حركتي فتح وحماس على الصلاحيات ضمن إطار السلطة الفلسطينية ،قبل وبعد حدوث الانقسام الداخلي بعد الحسم العسكري في قطاع غزة عام 2007، هذا الأخير أوجد انقساما سياسيا وجغرافيا بين الضفة الغربية وقطاع غزة ،وانعكس بدوره على الوضع السياسي الداخلي من خلال حدوث عدة صراعات حول الصلاحيات[2].

2- على المستوى الخارجي

كما أثر الانقسام على زيادة الضغوط الغربية لمنع حدوث المصالحة الفلسطينية وخاصة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا من خلال تعبيرها المستمر عن تأييدها للرئيس الفلسطيني محمود عباس في القضايا التي عن حماس إضافة إلى تراجع التأييد العربي والدولي لنضال الشعب الفلسطيني ،وذلك بسبب تدني المستوى الإعلامي الفلسطيني ،كما أضعف الانقسام صدقية الحركة الوطنية الفلسطينية على الصعيد العربي والدولي، تشكيل نوع من التجاوز لصلاحيات مجلس الوزراء في حفظ الأمن ،ويعتبر تشكيل مجلس الأمن القومي والصلاحيات التي منحت له من قبل الرئيس الفلسطيني في الإشراف على الأجهزة الأمنية والتي لا تستند إلى أي إطار قانوني، وعلى خلفية صراع الصلاحيات حول المسؤول عن إدارة الأجهزة الأمنية ،وما

[1]- عماده صباح خيمر،ممارسة السلطة والفعل الثوري دراسة مقارنة (حركة فتح وحركة حماس)"،*رسالة ماجستير*،(فلسطين:جامعة الأزهر،قسم العلوم السياسية،2013).

[2]- أوندر كوتلو وآخرون،مرجع سابق، ص 448.

جرى بعدها من تظاهرات وحملات إعلامية ،ظهر نوع من التحريض السياسي ،والتي كانت نتائجها عدة اشتباكات واغتيالات أمنية[1] يصعب قياس تأثير الانقسام على جوانب الاقتصادية المختلفة بمعزل عن المقاطعة الدولية للسلطة الفلسطينية من جهة ،ومن جهة أخرى الحصار والعدوان العسكري الإسرائيلي على الحكومة العاشرة في قطاع غزة ،فقد فرضت الدول الكبرى على هذه الأخيرة الدخول والاعتراف بالاتفاقيات والمعاهدات الموقعة مع إسرائيل مقابل استمرار تقديم المساعدات الدولية وفي مقدمتها الإعانات المالية التي تعتبر المصدر الرئيسي لميزانية الدولة الفلسطينية ،لكن حكومة حماس رفضت هذه الشروط لتجد نفسها عرضة للحصار الإسرائيلي ،إلا أن المعطيات تشير إلى تعاظم هذه القيود بعد الانقسام ،وازدياد تأثيرها على تجارة القطاع مع العالم الخارجي[2].

الإجراءات التي تسعى إلى الاستفزاز بالحكم وعدم الاعتراف بالغير ،كما أدت حالة انعدام الأمن وغياب القانون وشعور المواطنين بعدم قدرة الحكومة المركزية على حمايتهم وتقديم الخدمات لهم ،إلى بروز نزعة الانتماء العشائري والجهوي وعدم اللجوء إلى السلطة في حل مشاكلهم ، بل أصبح الانتماء العشائري له أولوية على الانتماء الوطني ،فأصبحت قدرة العشائر على توفير الأمن لأفرادها ميزة ضرورية في الحياة الفلسطينية في ظل الغياب شبه المطلق للدولة[3].

[1]- أوندر كوتلو وآخرون،مرجع سابق ، ص450.
[2]- المرجع نفسه، ص451.
[3]- المرجع نفسه، ص452.

نتائج الانقسام الفلسطيني

وفر الانقسام الفرصة لإسرائيل للتهرب من الاستحقاق المطلوب منها ،المتمثل في تنفيذ قرارات الشرعية الدولية الداعية لإنهاء الاحتلال ، فادعت إسرائيل عدم جاهزية الشعب الفلسطيني لإقامة الدولة الفلسطينية وحكم نفسه بنفسه، فلن يكون هناك دولة فلسطينية بدون قطاع غزة[1].

كما تسبب الانقسام الفلسطيني في تدمير الانجاز الوطني والموروث الديمقراطي الذي حققه الشعب الفلسطيني عبر مسيرة كفاحه الطويلة ،وتدمير الاقتصاد الوطني الذي تسبب في كوارث اجتماعية خطيرة في القطاع وبروز طبقة من الأثرياء على طرفي الصراع مستفيدة من هذا الوضع.

لقد ضيق الانقسام مساحة الحريات العامة وأدى إلى انتهاك الحريات الخاصة ،ومزق النسيج الاجتماعي، كما أعطى الفرصة لإسرائيل لاستهداف القطاع في ظل صمت دولي[2].

المطلب الثالث: نتائج سيطرة حماس العسكرية على قطاع غزة

من بين أهم نتائج سيطرة الانقسام الحصار الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني ،الذي دفع ثمن الخلافات الداخلية واعتبر بمثابة البوابة التي فتحت على مصراعيها لدخول الفلسطينيين مرحلة جديدة أدت إلى تصعيد إسرائيلي غير مسبوق بدأ بإغلاق المعابر ،وتصعيد الحصار الاقتصادي ،وهذا أدخل القطاع في حلقة جديدة من المعانات المستمرة .إضافة إلى الفصل السياسي والجغرافي، بين كل من الضفة الغربية وقطاع غزة

[1]- رنا عيسى علي القميري،"سياسات حركة حماس اتجاه السلطة الوطنية الفلسطينية1993 "،*رسالة ماجستير*،(فلسطين: جامعة الخليل ، قسم العلوم السياسية،2014)، ص102.

[2]- رنا عيسى القميري، مرجع سابق،ص 102.

تحت حكم حكومة مقالة بقيادة حماس، وفي الضفة الغربية ترأس سلام فياض حكومة الطوارئ التي أعلنها الرئيس عباس.

أضرت هذه الأحداث بشكل كبير بصورة المشروع الوطني الفلسطيني ،وأحدثت حالة من الاستياء على نطاق الشعب داخل فلسطين وخارجها ،وخاصة الداعمين للقضية الفلسطينية ،إضعاف القطاعات الوطنية ،كالتعليم والصحة مما أدى إلى عجز هذه القطاعات عن تأدية دورها في خدمة المجتمع الفلسطيني[1].

[1]- محمد أحمد أبو سعده ،"السياسة الإيرانية تجاه حركات المقاومة الإسلامية في فلسطين" ،*رسالة ماجستير* ،(فلسطين: جامعة الأزهر ، قسم العلوم السياسية،2012)، ص101.

المبحث الثالث: مبادرات التسوية بين السلطة الفلسطينية وحماس

أدى تشكيل حماس للحكومة بمفردها إلى انهيار المؤسسات الفلسطينية مثل البرلمان والقضاء، بسبب الحصار من جهة والعزلة الدولية الاقتصادية والسياسية من جهة أخرى،مما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة وانتشار الفقر ،وانقطاع المساعدات،وعلى هذا اشتدت معانات الفلسطينيين داخل القطاع، ولم يبقى لحماس خيار آخر سوى القبول بمبادرات التسوية، فيما يلي تسليط للأضواء على أبرز المبادرات العربية للتسوية بين الحركتين فتح وحماس، وعلى إثر هذا ارتأينا إلى هذا المبحث إلى المطالب الآتية:

المطلب الأول:وثيقة الأسرى.

المطلب الثاني:اتفاق مكة.

المطلب الثالث:المبادرة اليمنية.

المطلب الأول:وثيقة الأسرى:

مع حالة صراع الصلاحيات والتعطيل التي أخذت تشهدها الساحة الفلسطينية إثر فوز حماس وتشكيلها للحكومة العاشرة و في ظل الحصار الذي فرض على الشعب الفلسطيني و ازدياد الفلتان الأمني، جاءت وثيقة الأسرى كمساهمة من الأسرى في رأب الصدع السياسي الفلسطيني الداخلي في البداية رفضتها حماس ووصفتها بوثيقة هداريم (نسبة إلى المعتقلين الفلسطينيين في سجن هداريم الإسرائيلي)[1]، وتؤكد الوثيقة على معاني الوحدة الوطنية والتداول السلمي للسلطة والتعاون والتكامل بين مؤسسة الرئاسة والحكومة والمجلس التشريعي والقضاء، وعلى تشكيل حكومة وطنية، وعلى الحق في المقاومة مع السعي لتشكيل جبهة مقاومة موحدة، وتشكيل مرجعية سياسية موحدة لها، وأكدت الوثيقة على حق الشعب الفلسطيني في إقامة دوله المستقلة وعاصمتها القدس الشريف ووافقت الوثيقة في البند الثالث على تبني العمل التفاوضي والدبلوماسي إلى جانب العمل المقاوم ،وقالت في البند السابع إن إدارة المفاوضات هي من صلاحيات م.ت.ف ورئيس السلطة على قاعدة التمسك بالأهداف الوطنية الفلسطينية وتحقيقها ،على أن يتم عرض أي اتفاق مصيري على المجلس الوطني الفلسطيني الجديد للتصديق عليه أو إجراء استفتاء عام حيثما أمكن[2].

[1]- تيسير فائق محمد عزام ،"التجربة السياسية لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) وأثرها على الخيار الديمقراطي في الضفة الغربية وقطاع غزة للفترة 1993-2007" ، *رسالة ماجستير*،(فلسطين:جامعة النجاح الوطنية ،قسم العلوم السياسية ،2007)، ص178.

[2]- محسن محمد صالح، القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2012)، ص163.

حاولت وثيقة الأسرى أن تكون موضع توفيق بين الجميع، لكنها أصبحت موضع خلاف ليس فقط بين الحكومة و الرئاسة فقط بل بين الفصائل الفلسطينية أيضا.وافقت جميع الفصائل الفلسطينية على الوثيقة التي من داخل السجون، غير أن حركة حماس خارج السجون كان لها بعض التحفظات على الوثيقة[1].

اعترضت حركة حماس على بعض بنود وثيقة الأسرى وطالبت بتعديلها لتكون أساسا للوفاق الوطني بين مختلف القوى والفصائل الفلسطينية ،ورأت حماس في تعديل البنود المتعلقة بالاعتراف بقرارات الشرعية الدولية والعربية ،وتشكيل حكومة وحدة وطنية إضافة إلى تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني[2].

بعد ذلك قالت حماس: إن الوثيقة تشكل أرضية للحوار، لكنها لم توافق على بعض بنودها ، أما الرئيس عباس فقد أصر على قبول الوثيقة كما هي كاملة ، و هدد بطرح الوثيقة على الاستفتاء الشعبي في حال عدم التوصل إلى صيغة توافقية ،خلال عشرة أيام من بدء الحوار الذي بدأ أولى جلساته في 25 /05 عام 2006 حيث استطاعت الفصائل في 2006/06/27 التوصل إلى صيغة جديدة ترضي جميع من وقع على الوثيقة (باستثناء حركة الجهاد الإسلامي) ، و تم إدخال بعض التعديلات الأساسية على الوثيقة تحت اسم (وثيقة الوفاق الوطني الفلسطيني) ، و الموافقة على تشكيل حكومة وحدة تستند إلى ما تم الاتفاق عليه في هده الوثيقة[3].

---

[1] – علاء محمد مرزوق ،"الانقسام الفلسطيني وأثره على البنية الاجتماعية والسياسية في محافظات غزة دراسة ميدانية وتحليلية 2007-2012"، *رسالة ماجستير*،(فلسطين : جامعة الأزهر،قسم العلوم السياسية ،2015)، ص86.

[2] – علاء لحلوح"،موقف حركة فتح من عملية السلام " ، تم زيارة الرابط الآتي،http ors .pcpsr.www بتاريخ (18-2-2018) على الساعة (13:00).

[3] – تيسير فائق محمد عزام، مرجع سابق، ص179.

المطلب الثاني: اتفاق مكة

بالرغم مما بدا تنازلا من حماس فيما يتعلق بإدارة المنظمة والرئاسة الفلسطينية للعملية التفاوضية ،إلا أن مشاورات تشكيل حكومة الوحدة الوطنية عانت من التعثر مع استمرار الفلتان الأمني ومع تشديد الحصار الإسرائيلي والدولي، في هذه الأجواء دعا ملك السعودية الملك عبد الله بن عبد العزيز في 2007/01/29 لحوار بين فتح وحماس في مكة المكرمة[1].شكل اتفاق مكة بداية الجهود السعودية القوية لإنهاء الانقسام الفلسطيني، ووضع حد لهذا الاختلاف الكبير بين حركتي فتح وحماس، والوقوف لمنع تلك الخلافات من التوسع، ومحاولة إصلاح ذات البين من أجل المحافظة على القضية الفلسطينية[2].

ولقيت الدعوة ترحيبا من الطرفين، حيث انعقدت اجتماعات مكثفة في الفترة 6-2007/2/8 انتهت إلى "**اتفاق مكة**" بين فتح وحماس، وهو اتفاق أكد على حرمة الدم الفلسطيني وعلى الاتفاق على تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية ،وورد في الاتفاق نص تلتزم فيه الحكومة التي سيشكلها إسماعيل هنية بكتاب التكليف الموجه من رئيس السلطة فيما يتعلق بـ"حماية المصالح الوطنية العليا للشعب الفلسطيني،[3].يبرز اتفاق مكة سعي حماس إلى البقاء في النظام السياسي الرسمي، وإثبات حضورها في إطاره، و استعدادها لدفع الثمن مقابل ذلك، و قد يكون ذلك ترجمة لتصريح المستشار السياسي لإسماعيل هنية ، أحمد يوسف لصحيفة الشرق الأوسط+ اللندنية يوم 2007/03/14 حيث قال "إن فكر حماس قد يشهد تحولات أيديولوجية خلال الفترة المقبلة، والسياسية بدلا من المقاومة المسلحة قد تأتي لنا بما نطالب به" وفقا لأدبيات حماس، فإن

[1]- محسن محمد صالح،القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة ، ص165.

[2]- إياد محمد عبد الرحمان أبو ركبة،"أثر التطورات الإقليمية والدولية على العلاقات السعودية الفلسطينية" ،*رسالة ماجستير* ،(فلسطين :جامعة الأزهر،قسم العلوم السياسية ،2015)، ص73.

[3]- محسن محمد صالح، مرجع سابق، ص165.

اتفاق مكة هو "لغة سياسية جديدة لحماس، و أن احترام الاتفاقيات لغة جديدة لأن ذلك ضرورة وطنية ويجب أن نتحدث بلغة تتناسب مع المرحلة لأن الاتفاق يؤسس لإيجاد آليات لمعالجة الخلافات السياسية عبر وضع حد للاشتباك الميداني، وإيقاف حالة التدهور على الصعيد الداخلي، طبقا للناطق باسم حماس، سامي أبو زهري تحلت حماس بالمرونة في اتفاق مكة لمواجهة التحديات التي واجهتها، لكنها لم تكن ، على حساب مبادئها الأساسية فالإسلام لا يزال محور الحركة وتجدر الإشارة إلى أن أهم ما تضمنه اتفاق مكة أولا تشكيل حكومة وحدة وطنية، ويشمل ثانيا ،عدة بنود تمثل بعض المبادئ للتحرك المشترك مستقبلا ، وثالثا خطابا لتكليف الحكومة الجديدة الذي أكد على احترام القرارات العربية والدولية ذات الصلة بالقضية الوطنية[1].

لم يعش اتفاق مكة سوى ثلاثة أشهر، فبالرغم من تشكيل هنية لحكومة وحدة وطنية حازت ثقة المجلس التشريعي، أن هذه الفترة حفلت بالفلتان الأمني ،ومحاولات الإفشال الإسرائيلية الأمريكية ومن تيار معروف في حركة فتح ،وقد أدى ذلك إلى صراع مكشوف بين فتح وحماس ،نتج عنه سيطرة حماس على قطاع غزة ،وبذلك أضيف إلى النزاع السياسي والنزاع على الصلاحيات ،انفصال جغرافي ،وتشكيل حكومتين في رام الله وغزة ،وجدار من الدم ،ومزيد من حواجز انعدام الثقة ،وهو ما عقد إمكانيات التعامل بروح حضارية ومؤسسية، كما رأى الرئيس عباس ومؤيدون أن حماس قامت "بانقلاب دموي أسود" وأنه لا سبيل للتفاهم معها إلا إذا عادت عن انقلابها[2].

[1]- تيسير فائق محمد عزام، مرجع سابق، ص 158-186.

[2]- محسن محمد صالح، مرجع سابق، ص166.

المطلب الثالث: المبادرة اليمنية

توالت الجهود الفلسطينية والعربية والإسلامية للإصلاح بين فتح وحماس، وكان من أبرزها المبادرة اليمنية التي انتهت بإعلان صنعاء في 2008/3/23 غير أن هذا الإعلان وعزائم الأحمد الذي وقع عن فتح، تعرضا لنقد عنيف من مستشاري الرئيس عباس، مما أدى إلى تعطيل إمكانية البناء على الإعلان الذي نص على موافقة فتح وحماس على المبادرة اليمنية كإطار لاستئناف بين الحركتين، للعودة بالأوضاع الفلسطينية إلى ما كانت عليه قبل أحداث غزة ،ومال عباس لرأي مستشاريه ،حيث اعتبر المبادرة اليمنية إطارا للتنفيذ وليس إطارا للحوار[1].

تضمنت المبادرة اليمنية للمصالحة بندا يشير إلى إعادة بناء الأجهزة الأمنية على أسس وطنية ،بحيث تتبع السلطة العليا وحكومة الوحدة الوطنية ،ولا علاقة لأي فصيل بها ولكن عدم تغير الأوضاع على أرض الواقع جعل من الملف الأمني في الوقت نفسه جزءا من العراقيل التي حالت دون التوصل إلى اتفاق ،حيث كان مطلب الإفراج عن المعتقلين السياسيين في الضفة الغربية أحد أبرز شروط حركة حماس للمضي قدما بملف المصالحة ،وهو الأمر، لذي لم يتم تطبيقه بالكامل من وجهة نظر الحركة ،في حين بقيت السلطة في رام الله تصر على أن من بقي من معتقلين لديها هم معتقلون أمنيون[2].

[1]- محسن محمد صالح، مرجع سابق ،ص167.

[2]- محسن محمد صالح وآخرون، السلطة الوطنية الفلسطينية دراسات في التجربة والأداء،(بيروت:مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،2015). ص491.

خاتمة

شهدت الانتخابات التشريعية الفلسطينية ظهور تطورات سياسية في تركيبة السلطة الفلسطينية ،حيث أبرزت هذه الانتخابات تحولات هامة في المجتمع الفلسطيني ،مما شكل انقلابا في النظام السياسي الذي خرج من إطار الحزب الواحد ليتحول إلى التعددية الحزبية ،حيث انتقلت حركة حماس من المعارضة والمقاومة إلى السلطة، أما حركة فتح فقد انتقلت من السلطة إلى المعارضة.

كما أبرزت الانتخابات بروز ثنائية أدت إلى المنافسة بين فتح وحماس وصلت إلى حد الصراع ثم الانقسام بسبب التباين بين الحركتين في عدة قضايا ،بحيث لم يتوصل الطرفان إلى اتفاق بالرغم من المبادرات التي قامت بها بعض الأطراف الخارجية للتسوية بين الطرفين والوصول إلى حل النزاعات بينهما.

تمهيد

بعد سنوات من حالة الانقسام السياسي الفلسطيني الذي تسبب في تمزق البيئة الداخلية الفلسطينية، من خلال ازدواجية السلطة التي تمثلها حركة فتح وحماس بين الضفة الغربية وقطاع غزة، رغم جهود ومبادرات التسوية السلمية التي طرحتها جهات عديدة من أجل التسوية،والوصول إلى حل بين الطرفين لإنهاء النزاع الذي عانى بسببه الشعب الفلسطيني ،إضافة إلى ويلات الاحتلال الإسرائيلي ،الأمر الذي دعا إلى تحقيق حالة من المصالحة بين الطرفين (**فتح** و**حماس**) من أجل النهوض بالقضية الفلسطينية ،والتصدي للاحتلال .

وعلى إثر هذا ارتأينا إلى تقسيم هذا الفصل إلى المباحث الآتية:

المبحث الأول: دوافع المصالحة وآفاقها.

المبحث الثاني: المواقف الدولية والإقليمية من المصالحة.

المبحث الثالث: مستقبل المصالحة الفلسطينية وآفاقها.

المبحث الأول: دوافع المصالحة الوطنية الفلسطينية وآفاقها

بعد مرور سنوات من النزاع والانقسام التي كان نتيجتها بروز الثنائية الحزبية المتمثلة في حركتي فتح وحماس ،التي أدت إلى الاقتتال وتسببت في حالة إحباط ويأس للمواطن الفلسطيني ومعانات الشعب الفلسطيني ،أعلنت كل من حركتي **فتح** و**حماس** عن اتفاق لإنهاء حالة الانقسام ،أصبحت المصالحة الوطنية الفلسطينية خيارا استراتيجيا فلسطينيا. وعلى إثر هذا ارتأينا إلى تقسيم هذا المبحث إلى المطالب الآتية:

المطلب الأول: دوافع المصالحة الوطنية الفلسطينية.

المطلب الثاني: آفاق المصالحة الوطنية الفلسطينية.

المطلب الثالث: مستقبل المصالحة الوطنية الفلسطينية.

المطلب الأول:دوافع المصالحة الوطنية الفلسطينية:

1- الدوافع الداخلية:

بحسب الخبراء في الشأن الفلسطيني، كان توجه حماس نحو المصالحة إيجابيا، و فيه تغليب للمصلحة الفلسطينية ، فكل المؤشرات كانت تشير إلى أن موقف حماس أصبح أفضل بعد سقوط النظام المصري .كما أن استجابة حماس السريعة للذهاب إلى المصالحة ،أعطت مؤشرا واضحا على صدق نواياها و توجيهاتها الوطنية و هذا ما تؤكده تصريحات رئيس المكتب السياسي لحماس خالد مشعل و رئيس الحكومة في غزة إسماعيل هنية بأن حماس مستعدة لدفع أي ثمن في سبيل تحقيق المصالحة .

في حين أن حركة فتح جاءت إلى المصالحة الوطنية مرغمة ،وبالرغم كل ما ذكر فإن هناك عدة دوافع أدت إلى ذهاب حركة فتح للمصالحة من بينها الثورات العربية وأثرها في تآكل شعبية حركة فتح إضافة على الوضع القلق في الضفة الغربية وخطورة انفجار الوضع الأمني ضد السلطة إن الوضع المأساوي الذي وصل إليه قطاع غزة في كل شيء من بين أبرز الأسباب التي دفعت الطرفين إلى الذهاب إلى المصالحة ،وهناك تقارير دولية وتقارير لمنظمات أهلية تشير إلى كارثية الوضع في غزة ،والذي يتزامن مع وجود رئيس المكتب السياسي لحركة حماس السيد إسماعيل هنية في قطاع غزة ،مما جعله يخضع لضغوط محلية داخلية قوية تدفعه للتوجه إلى المصالحة ،إلى جانب ضغوط دولة الاحتلال[1].

كما أن تفاهمات حماس – دحلان والتي تزامنت مع إجراءات مصرية هدفت إلى تخفيف الحصار عن غزة من خلال تقديم تسهيلات في الكهرباء والمحروقات ،أقلقت عباس عن طبيعة الدور المصري،إن خشية محمود عباس من قيام حماس بتشكيل دولة مستقلة في غزة ،والتي ترضى لطموح عدد من الدول الإقليمية

[1]- حبيب إبراهيم محمود، مرجع سابق، ص535.

والدولية شعرت حماس أن غزة المحاصرة لم يبقى أمامها سوى الحرب فقط، كما أن الضفة الغربية أصبحت أكثر تمزقا ،وأن مخططات تصفية القضية الفلسطينية تسير بخطى ثابتة إلى جانب رغبة حماس في إعادة روح المقاومة الفلسطينية إلى الضفة الغربية[1].

2- الدوافع الخارجية:

وكلما تشكل تخوفات حقيقية من دافعية الضغط الدولي والإقليمي لتحقيق هذه المصالحة ،من بينها انحسار ثورات الربيع العربي ،وما تبعها من إشكاليات أضعفت موقف القضية الفلسطينية ،مع وجود رغبة إسرائيلية تهدف إلى تسكين الجبهة الجنوبية (قطاع غزة).

إن رغبة الأطراف الإقليمية والدولية في فرض حلول على القضية الفلسطينية، تنهي فكرة وجود حل الدولتين (فلسطينية و إسرائيلية) وكذلك فكرة دولة واحدة لشعبين.فالموقف الإقليمي لبعض الدول الصديقة لحماس كان أقل من المتوقع في دعمها لكي تنجح في مواجهة أزماتها[2].

المطلب الثاني: آفاق المصالحة الفلسطينية

لقد آن الأوان للسعي الجاد لإنهاء ملف الانقسام والدفع باتجاه إعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني على قاعدة من المشاركة والديمقراطية بحيث يتم إعادة انتخاب كافة المؤسسات الفلسطينية التي انتهت ولايتها القانونية ومدتها الزمنية، الأمر الذي يتطلب إعادة شرعيتها عبر صندوق الاقتراع ،بما يشمل الانتخابات للرئاسة والمجلس التشريعي ،والمجلس الوطني الفلسطيني تنفيذا لاتفاق القاهرة ،علما بان إعادة بناء وتطوير منظمة تحرير فلسطيني كفائدة لعملية التحرير الوطني يجب أن تحظى على الأولوية الرئيسة في مسار المصالحة الوطنية على أسس لا خلاف عليها كأرضية المصالحة ،لأنه مجمع عليها من كل الفصائل والقوى الفلسطينية

[1]- محمد أبو سعدة ،"المصالحة الفلسطينية التطورات والتداعيات "،ورقة مقدمة إلى المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، (تركيا4نوفمبر 2018)، ص3.

[2]-المرجع نفسه،ص4.

ومثبتة ومعاد التأكيد عليها في العديد من اتفاقيات المصالحة الوطنية وكذلك بالنسبة لآليات التنفيذ، لكن كل الاتفاقيات والإعلانات والمبادرات الجماعية والأحادية ،خلال أكثر من عشرين عاما من الانقسام السياسي ، لم تدخل حيز التطبيق العملي ،حتى وصلت حماس المصالحة وإنهاء الانقسام على قمة أولوياتها ،وتكفى المشهد حتى نهاية جميع الحروب على قطاع غزة ،بتجاوب حركة حماس مع كل مساعي المصالحة ،وعلى الرغم من استمرار الحصار وعدم الإعمار تجاوبت حركة حماس مع المسعى المصري للمصالحة منذ عام 2009 وبناء على ذلك توافقت حركة حماس مع المسؤولين في مصر على خطوط رئيسة للتحرك لإنهاء الانقسام ،وتجنيب الوضع الفلسطيني في مصر على خطوط رئيسة للتحرك لإنهاء الانقسام ،وتجنيب الوضع الفلسطيني المزيد من التشرذم والخسائر[1].

[1] خالد محمد صافي ،"التجربة السياسية لحركة حماس في حكم قطاع غزة ،"*رسالة ماجستير*،(فلسطين:جامعة الأزهر،قسم العلوم السياسية،2013)، ص78 .

المبحث الثاني: المواقف الدولية والإقليمية من المصالحة :

لا شك أن القضية الفلسطينية تلعب دورا هاما على الصعيدين الإقليمي والدولي ،وقد ظهرت مواقف دول الجوار الإقليمي واهتمامها بملف المصالحة الفلسطينية مما قد يؤثر بصورة واضحة على مسار القضية الفلسطينية وعلى إثر هذا ارتأينا إلى تقسيم هذا المبحث إلى المطالب الآتية:

المطلب الأول: المواقف الدولية من المصالحة الفلسطينية.

المطلب الثاني: المواقف الإقليمية من المصالحة الفلسطينية.

المطلب الأول: المواقف الدولية من المصالحة الفلسطينية :

1- الموقف الأمريكي

يعد الموقف الأمريكي منسجما مع الموقف الإسرائيلي وداعما له، وقد بدا الموقف الأمريكي الداعم للموقف الإسرائيلي من استخدام قرار النقض الفيتو ضد الاستيطان الصهيوني، فالولايات المتحدة الأمريكية بارتباط مصالحها مع الدول العبرية ،والارتباط العضوي السياسي والديني ،تشكل غطاءا سياسيا للجرائم الإسرائيلية وقد كان الموقف الأمريكي واضحا من اتفاق المصالحة حيث أكد على أن ذلك يعرقل عملية السلام ويعيقها ،وأن على حماس أن تعترف بإسرائيل وتنبذ العنف ،وقد قال الرئيس الأمريكي في خطابه الموجه للشرق الأوسط "فما أعلن مؤخرا على الأخص من اتفاق بين فتح وحماس يشير تساؤلات أساسية مشروعة بالنسبة لإسرائيل ،كيف يمكن للمرء أن يتفاوض مع طرف أظهر نفسه انه غير مستعد للاعتراف بحقه في البقاء ؟ وعلى القادة الفلسطينيين أن يقدموا في الأسابيع والشهور القادمة جوابا موثوقا به لهذا السؤال"[1].

2- موقف الاتحاد الأوروبي:

يبدوا الموقف الأوروبي متذبذب وغير واضح تماما، فهناك تصريحات نقلت في مواقع إخبارية مثل موقع ارض كنعان الإخبارية عن دبلوماسي أوروبي رفض ذكر اسمه أن الدول الأوروبية ستتعامل مع الحكومة الفلسطينية الجديدة بعد تشكيلها حتى ولو كانت مدعومة من حماس،ويتشكل الدعم المالي الأوروبي عنصرا مهما في ميزانية السلطة ولدلك بعد الموقف الأوروبي ذا أهمية كبيرة بالنسبة لملف المصالحة[2].

[1]- خالد محمد صافي ،"المصالحة الفلسطينية تحديات الواقع اتفاق المستقبل "،ورقة مقدمة إلى ندوة رؤى دعم المصالحة الفلسطينية والحكومة المؤقتة والانتخابات ،(فلسطين 22يونيو2011).

[2]- المرجع نفسه،2011.

وقد اتفق الموقف الأوروبي على عول حركة حماس ،وتجاهل الوضع الإنساني في قطاع غزة ،والتعامل مع حكومة الطوارئ بقيادة سلام فياض ،إضافة على وتأييد الرئيس محمود عباس.،كما تمحور دور الاتحاد الأوروبي في موقف الرباعية ،فقد اشترطت الرباعية على أي حكومة فلسطينية الاعتراف بإسرائيل ،والالتزام بالاتفاقيات الموقعة معها ،وبنبذ الإرهاب في إشارة المقاومة الفلسطينية[1].

3- الموقف الروسي:

اتسم الموقف الروسي بالتوازن في العلاقات مع الفلسطينيين ،وتعاملت الحكومة الروسية مع كافة الفصائل الفلسطينية بما فيها حركة حماس،ولم تتمكن لغاية اليوم لعب دور مركزي كما كان الحال قبل انهيار الاتحاد السوفييتي في الثمانينات ،وتغيير ميزان القوى لصالح أمريكا،ويتعاطى الموقف الروسي مع الشأن الفلسطيني بشكل مختلف عن باقي الدول ،فهي أول دولة عالمية استقبلت وفد حركة حماس ،واعتبرت الحركة شريك سياسي ،وهي من أكثر المؤيدين للمصالحة الفلسطينية[2].

المطلب الثاني: المواقف الإقليمية من المصالحة

1- الموقف التركي

صرح الرئيس التركي أردوغان باستمرار الجهود التركية لدعم الوحدة الوطنية الفلسطينية وإنجاح المصالحة،وذلك لتمكين السلطة الوطنية الفلسطينية من الصمود في وجه التحديات المقبلة وإنجاح مساعيها الرامية لإعلان إقامة الدولة الفلسطينية ،وتحاول تركيا الوقوف على مسافة واحدة من مختلف الفصائل الفلسطينية ،فيوصف موقفها بالاعتدال ولا تنحاز إلى فصيل على حساب فصيل آخرا[3].

---

[1]- شادي جبر حرب أبو صبحة ،مرجع سابق، ص48.

[2]- هنادي هاني محمد إسماعيل ،مرجع سابق، ص80

[3]- هنادي هاني محمد إسماعيل ،ا"لدولة الفلسطينية نموذج بناء المؤسسات في قيام الدولة" ،*رسالة ماجستير*،(فلسطين: جامعة النجاح الوطنية، قسم العلوم السياسية،2012) ،ص 75.

2- الموقف الإيراني

تشجع إيران الفلسطينيين على حل خلافاتهم الداخلية والوقوف يدا واحدة أمام السياسة العدائية والعنصرية لاحتلال الإسرائيلي، وقد أدت العلاقة الجيدة بين حماس وإيران خاصة بعد الانقسام إلى حدوث فجوة بين السلطة الوطنية الفلسطينية وإيران بسبب ما اعتبرت تأثيرا سلبيا لهذه العلاقة القائمة على مصالح ومطامع إقليمية لإيران وأثرها في تشجيع الانقسام ودعم حماس على حساب المصالح الفلسطينية الوطنية[1].

فيما دعم البيان الثاني الصادر عن قمة طهران السادسة لحركة عدم الانحياز، دعم جهود المصالحة الفلسطينية وفق اتفاقي القاهرة والدوحة، كما تراجعت طهران عن دعوة وجهتها لإسماعيل هنية لحضور القمة بعد تهديد الرئيس **محمود عباس** ،على لسان وزير خارجيتها **رياض المالكي** بعدم الحضور ،كما دعم البيان صعود الشعب الفلسطيني لنيل حقوقه تحت مظلة منظمة التحرير[2].

3- الموقف الإسرائيلي:

اتسم الموقف الإسرائيلي برفض كافة المبادرات المقدمة للمصالحة بين حركتي فتح وحماس، نظرا لأن الانقسام منح إسرائيل التهرب من الاتفاقيات بحجة عدم سيطرة السلطة على غزة، ففي أعقاب إعلان الدوحة عام 2012، خير رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو الرئيس محمود عباس بين المفاوضات معه أو الصلح مع حركة حماس ،وتكرر الموقف الإسرائيلي عقب توقيع اتفاق الشاطئ في أفريل 2014، فلم توقف إسرائيل تهديدها بسلسلة عقوبات سياسية واقتصادية على السلطة، واتخذت إجراءات تفشل مبادرات المصالحة من

[1]- هنادي هاني محمد إسماعيل،مرجع سابق ، ص75.

[2]-شادي جبر حربي ابو صبحة، "معالجة الصحافة الفلسطينية للخطاب السياسي القطري تجاه الانقسام الفلسطيني "،*رسالة ماجستير*، (فلسطين:جامعة الأزهر ،قسم العلوم السياسية،2015،) ص 47.

خلال تكثيف الاستيطان ،والتضييق على الفلسطينيين ،وابتزاز قيادة السلطة والتلويح بسحب البطاقات الدبلوماسية التي تسهل عملها[1].

تخشى إسرائيل من تقارب مصري – حمساوي وكذلك من تقارب مصري – فتحاوي من شأنه تعجيل التوقيع على ملف المصالحة بين فتح وحماس ،الذي ترعاه مصر منذ عام 2007 ،فتحسن العلاقة بين مصر وحماس سيكون له انعكاسات إيجابية على واقع قطاع غزة ،وفك الحصار المطبق عليه ،وهو الأمر الذي يشكل معضلة كبيرة لإسرائيل فإسرائيل تنظر إلى إتمام ملف المصالحة بين فتح وحماس على انه في غير صالحها[2].

4- الموقف السعودي

قامت السعودية بالعمل جاهدة من أجل دعم الجهود العربية لإصلاح المصالحة ، فبعد أن فشل تنفيذ اتفاق مكة التي قامت برعايته السعودية ، لم تتوقف عن بذل الجهود من أجل إنجاح المصالحة و تفاقم المشكلة بين حركتي فتح و حماس ، تمت مبادرات و اتفاقات كثيرة و لكنها فشلت ، كما أنه من المتسبب في التحليل الظن بأن مسؤولية فشل الحوار ترجع إلى مصر وحدها ، فليس من مصلحة القاهرة أن يفشل مشروع رغبت و سعت في الاشتغال فيه طيلة شهور لأنها تدرك أن الفشل يلحقها هي أيضا ويلحق مكانتها الدبلوماسية ، خاصة في ظل وجود تنافس عربي على زيادة الدور الدبلوماسي الإقليمي.لذلك لم تتوقف المملكة السعودية يوما عن التفكير في رعاية ملف المصالحة الفلسطينية بين حركتي فتح وحماس، لما لهذا الملف من فوائد على المستوى الإقليمي و العربي و الإسلامي،فإن أهمية هذا الملف تضع الدول في حالة تنافس على رعايته وخاصة أن رعاية هذا الملف هي جزء من الحضور والوجود الإقليمي للدولة التي ترعاه[3].

---

[1]- شادي جبر حربي أبو صبحة،مرجع سابق، ص 48.

[2]- لبنى علي حسن دار سلامة "الموقف الإسلرائيلي من التحول الثوري في جمهورية مصر العربية "، *رسالة ماجستير*،(فلسطين:جامعة النجاح الوطنية ،قسم العلوم السياسية)، ص149.

[3] إياد عبد الرحمان أبو ركبة مرجع سابق، ص80.

المبحث الثالث: مستقبل المصالحة الفلسطينية:

هناك أكثر من سيناريو متوقع لما سيأتي على الساحة الفلسطينية، وفيما يلي سنحاول استجلاء ثلاثة سيناريوهات محتملة في الفترة القادمة، وعلى إثر هذا ارتأينا إلى تقسيم هذا المبحث إلى المطالب الآتية:

المطلب الأول:السيناريو الثوري.

المطلب الثاني:السناريو الخطي.

المطلب الثالث:السيناريو الإصلاحي.

المطلب الأول:السيناريو الثوري:

على الرغم من الأجواء الإيجابية التي سادت توقيع الاتفاق والجدية التي أظهرها الطرفان ،فإن ذلك لا يمنع من القول بأن هناك أجواء من القلق تعمل في أوساط الرأي العام الفلسطيني في ضوء التجارب السابقة، فثمة تخوف من احتمال استخدام المصالحة بوصفها ورقة ضغط لتأمين شروط استمرار المفاوضات مع إسرائيل،وخاصة في ظل استمرار الضغوط الأمريكية والإسرائيلية وتصاعدها ،والتي ترمي إلى تعطيل المصالحة ،كما أن غياب الراعي المباشر للمصالحة والذي يضمن تنفيذ بنود الاتفاق والتزامه من قبل الأطراف ،يضم علامات استفهام حول إمكانية نجاحها وخاصة مع استمرار الأداء السياسي لحكومة الانقلاب في مصر المعادي تماما لحركة حماس

حاولت الأطراف الفلسطينية المختلفة تسويق الكثير من المبررات لتبرير هذا التأخير وراء عدم الاتفاق على المصالحة الوطنية، وعلى تشكيل الحكومة حتى هذه اللحظة من خلال:

✓ عدم رغبة الطرفين بالمصالحة الحقيقية، على اعتبار أن الظروف العربية (سقوط نظام مبارك والثورة السورية) هي التي أجبرت الفريقين للتوقيع على ورقة المصالحة.

✓ الضغوطات الإسرائيلية والأمريكية على السلطة الوطنية لتمزيق اتفاق المصالحة مع حركة حماس ،إن إرادة الاستمرار كشريك لعملية السلام من جانب ،وتدفق الأموال إلى خزينتها من جانب آخر .

✓ إصرار محمود عباس على أن يكون سلام فياض هو رئيس الحكومة الجديدة، وهو ما ترفضه حركة حماس.[1]

[1] محمد أبو سعادة ،"صفقة القرن في الأبعاد والمسارات"،ورقة مقدمة إلى إلى المعهد المصري للدراسات، (تركيا 2 مارس 2001)،ص.43.

✓ سيطرة رئيس السلطة الفلسطينية على الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية التي ترفض المصالحة مع حركة حماس

كما كثر الحديث مؤخرا عن شيء تجهزه السياسية الأمريكية وذلك بالتنسيق مع دول إقليمية عرفت باسم "صفقة القرن"، والتي تستهدف تصفية القضية الفلسطينية[1].

تأتي محاولات عقد صفقة القرن في ظل توقف المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية منذ عام 2014،إن الهدف من الصفقة التوصل إلى اتفاقية سلام يتنازل بموجبها العرب عما تبقى من الثوابت التي رفض المفاوض الفلسطيني سابقا التنازل عنها.

تواجه صفقة القرن العديد من التحديات المتعلقة بالسيادة على القدس ،وترسيم الحدود للدولة الفلسطينية المفترضة مع كيان الاحتلال الإسرائيلي وطبيعة سيادة الدولة التي يريدها كيان الاحتلال منزوعة السلاح ،حيث قال بنيامين نتنياهو في خطاب ألقاه بجامعة بار إيلان "لا يمكن أن ينتظر أحد منا أن نوافق على دولة فلسطينية دون أن نتأكد من أنها منزوعة السلاح"[2].

من أهم الحلول الجغرافية التي قدمت لحل القضية الفلسطينية ضم ثلاثة أضعاف مساحة قطاع غزة من سيناء وإقامة ميناء بحري ومطار دولي مقابل منح مصر 600كيلومتر من صحراء النقب جنوب إسرائيل ،وبناء جزيرة اصطناعية في بحر غزة تتصل بالساحل بواسطة جسر خاضع للتفتيش، وفي سياق الجدل حول الصفقة تعددت التصريحات ،فعضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية أحمد مجدلاني أن مقترحات مايعرف بصفقة القرن تهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية ،وذلك من خلال تبادل أراض بعد أن يتم توسيع قطاع غزة على حساب الكتل الاستيطانية المتواجدة في الضفة الغربية لتصبح الدولة الفلسطينية على النحو التالي :قطاع

[1]- محمد أبو سعادة ،"مرجع سابق ،ص.44.

[2]- مطهر الصفاري،"فلسطين صفقة القرن التحديات والفرص"ورقة مقدمة إلى مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات،(تركيا 12-6-2015).

غزة الموسع على حساب سيناء ،بداخله ميناء ومطار دولي تحت مراقبة دولية بالشكل الذي يفقد الدولة الفلسطينية صفتها السيادية ،ماتناوله كبير المفاوضات الفلسطينيين صائب عريقات*.في تقرير له عدة بنود تحمل الخطوط العريضة للخطة الأمريكية ،وهي الاعتراف بالقدس عاصمة الكيان الصهيوني ونقل سفارتها إليها،والإعلان عن مفهوم أمني مشترك للدولة العبرية ودولة فلسطين كشركاء في السلام[1].

المطلب الثاني: السيناريو الخطي

يقضي هذا السيناريو بأن تكون الغلبة لحركة فتح التي تمثل رأس السلطة الوطنية الفلسطينية وصاحبة الشرعية الدولية، باعتبارها تقود منظمة التحرير الفلسطينية، وما يؤكد رجحان هذا السيناريو وجود محددين هما:

1- الدعم الدولي وخصوصا الأمريكي للسلطة الفلسطينية التي تترأسها حركة فتح ممثلة في الرئيس محمود عباس،وهذا الدعم شمل جانبين مالي من خلال السماح بتحويل بعض المبالغ للرئاسة الفلسطينية، وليس للحكومة بهدف توسيع دائرة نفوذ الرئيس على حساب السلطة من أجل التأثير التدريجي على شعبيتها، أما فيما يخص الجانب الأمني فقد أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية مكتب التنسيق الأمني في الولايات المتحدة الأمريكية ضمن وزارة الداخلية ،عمل كل منهما على عقد لقاءات مع مسؤولين فلسطينيين وإسرائيليين حول مسألة تولي السلطة الفلسطينية المسؤولية الأمنية ،وقد عمل مكتب التنسيق الأمني على توجيه وتدريب الحرس الرئاسي الموالي لعباس بما في ذلك تدريبه على ضبط الحدود على مواجهة اعتداءات حماس ،إضافة إلى التنسيق الأمني بين السلطة الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي[2].

---

*صائب محد عريقات :(1955/2/28)،أول وزير للحكم المحلي في اول حكومة تشطلها السلطة الفلسطينية بقيادة ياسر عرفات،كبير المفاوضين الفلسطينيين شارك في عقد اتفاقية أوسلو قدم استقالته للرئيس محمود عباس في 12/ 4/2012)

1- محمد أبو سعادة ،"صفقة القرن في الأبعاد والمسارات "،ورقة مقدمة إلى المعهد المصري للدراسات ،(2-3-2018)،ص44.

2- أندرو كوتلر وآخرون،مرجع سابق، ص 291.

أبدت سلطات الاحتلال ارتباطها للتحرك الجدي لأجهزة الأمن التي تقودها فتح في الضفة ضد ناشطي حماس ومؤسساتها ،كما قررت بدء رفع الحصار الاقتصادي تدريجيا عن الضفة ،والإفراج عن الفلسطينيين دون أي مقابل للسلطة الفلسطينية في الضفة ،وهذا وقد استمرت سلطات الاحتلال في اعتقال نواب حركة حماس في المجلس التشريعي الذي تسيطر عليه ،والذي يملك في حالة انعقاده أن يسقط حكومة الطوارئ وان يلغي كافة مراسيم الرئيس الفلسطيني محمود عباس.لكن هذا الواقع أتاح للحكومة في رام الله متابعة برامجها وتنسيقها مع الاحتلال الإسرائيلي حصارها لقطاع غزة ومحاولاتها لإسقاط حكومة هنية[1].

منحت حقائق الجغرافيا مصر دوما على أي اتفاق المصالحة ينهي المعاناة على أساس أن مصر تتحكم بالبوابة الوحيدة لقطاع غزة للعالم ،وهو معبر رفح وبدون ضمان أن يؤدي اتفاق المصالحة إلى فتح المعبر ،فإن هذا يعني أن الحصار يتواصل على القطاع ،فمصر التي لم تتمكن من ضمان نجاح تفاهمات دحلان –حماس قادرة في المقابل على إفشال تطبيق اتفاق القاهرة الأخيرة في حال لم تتم مراعاة مصالح نظام الحكم فيها وانحيازاته الإقليمية والدولية انحيازات نظام السيسي وطابع شراكية إسرائيل ،وقد حفز تفجر الأزمة الخليجية نظام السيسي لمحاولة دفع حماس للتخلي عن علاقاتها الخاصة مع كل من قطر وتركيا.

على الرغم من أن حماس تواجه أزمة خيارات حادة بسبب حاجتها للتخلص من تبعات حكم غزة التي فاقمها الحصار ،إلا أن التجربة أثبتت أن الحركة ترى في الحفاظ على قوتها العسكرية ،وضمان توفير الظروف التي تضمن تعاظمها ،خطا احمر لا تنازل عنه ولا تفريط فيه ،من هنا فإن فرص نجاح أية محاولة عربية إسرائيلية لتوظيف المصالحة الداخلية ورفع الحصار في دفع حماس إلى التخلي عن سلاحها تحول دون نجاحها صعوبات كبيرة ،لم تتمكن إسرائيل بكل قواتها من تجاوزها ، فقد عمدت حماس إلى استئناف علاقتها مع إيران ،حيث بات قادة الحركة يجاهرون بان طهران تتولى تقدم الدعم المالي الهادف إلى تعزيز قوة جناحها العسكري.

[1]– أندرو كوتلر وآخرون،مرجع سابق، ص 292.

إلى جانب ذلك فإن تركيا تضطلع بالدور الأكبر في تنفيذ مشاريع إعادة الإعمار في القطاع ،دون أن- تربط ذلك باشتراطات سياسية على حركة حماس أو الأطراف الفلسطينية الأخرى[1].

سعي تركيا لإتمام المصالحة الفلسطينية الداخلية، موظفة في ذلك قدراتها المادية في الدعم الفلسطيني، واستمرارها بدعم الشعب الفلسطيني ودعم حركة حماس بكافة الطرق والوسائل المادية وغير المادية[2].

المطلب الثالث: السيناريو الإصلاحي

ولعل ما يؤكد صحة هذا السيناريو وجود محددين وهما:

1- كثرة اللقاءات والمبادرات لإنهاء الانقسام بين الحركتين ،لقد كان هناك الكثير من المبادرات والوساطات الداخلية والعربية والإقليمية من وثيقة الأسرى إلى اتفاق مكة وكذا مبادرة الرئيس محمود عباس في 2008/6/6.

2- تغير السياسة المصرية بعد الثورة ، من الواضح أن الدور المصري قبل الثورة المصرية يختلف عن الدور المصري بعدها ،فلم يكن النظام السابق حياديا في مساعيه للإصلاح بين الطرفين ،بل كان أداء ضغط على حركة حماس لإجبارها على التوقيع على ورقة لم يتم التوافق عليها ،لذلك كان طبيعيا أن تفشل مساعي النظام السابق برغم كل أساليب الضغط التي استخدمها ضد حركة حماس[3].

مضت سنوات عديدة والحديث عن المصالحة الوطنية الفلسطينية مزال مجرد كلام على أوراق سياسية لا يصل إلى حدود تطبيق الكلام على أرض الواقع ،وتحويل الكلام إلى أفعال ملموسة ،لقد استبشر الفلسطينيون خيرا باتفاق المصالحة ،واعتقدوا أنه سينهي حالة الانقسام والتشرذم والاحتقان الفلسطيني وانه سيخلف حالة

---

[1]- تقدير موقف" غزة في حسابات الأطراف الفلسطينية والإقليمية "،ورقة عمل مقدمة إلى مركز الجزيرة للدراسات ،(26-9-2017)، ص5.

[2]-حسن سلمان العجرمي، "المساعدات التركية في الأراضي الفلسطينية وأثرها على الانقسام الفلسطيني(2006-2012)"*رسالة ماجستير*،(فلسطين:جامعة الأزهر،قسم العلوم السياسية،2015)، ص97.

[3]- أندرو كوتلر وآخرون،مرجع سابق، ص 295.

فلسطينية جديدة ويفرز واقعا فلسطينيا جديدا ،إن تحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية هو السبيل الوحيد لإعادة توجيه المسار الفلسطيني نحو الاتجاه الصحيح والتوافق على رؤية واحدة مشتركة بين جميع أطياف العمل السياسي الفلسطيني ،بحيث تجري انتخابات فلسطينية تضمن تصحيح المسار السياسي الفلسطيني[1].

[1]- عمر يوسف سلمان بشير ،مرجع سابق، ص115.

خاتمة

بالرغم من حالة الإحباط المسيطرة على الشارع الفلسطيني ،إلا أن هناك بوادر لخطوات جدية من إتمام المصالحة وإنهاء الانقسام،بالرغم من المعيقات التي كانت في طريقها ،فتطبيق اتفاق المصالحة لن يكون سهلا على أرض الواقع من خلال مجموعة العراقيل التي واجهته.

إن الصراع الداخلي يشكل أولوية قصوى للشعب الفلسطيني بعد حالة التشرذم والانقسام التي عاشها ،منذ سنوات والتي كان لها الأثر البالغ في نفوس المواطنين الفلسطينيين ،وعلى حركتي فتح وحماس الإسراع في تطبيق اتفاق المصالحة من أجل استعادة اللحمة الوطنية.

من كل ما تقدم نستنتج أنه كان لزاما على حركتي فتح وحركة حماس كممثل للشعب الفلسطيني أن ينظما أمورهما بالاعتماد على أنفسهما، وبالرغم من اتفاقها في مواجهة الاستعمار الإسرائيلي إلا أن هذا لم يمنع من وجود اختلاف وصراع بينهما ،هذا ما أدى إلى ظهور ضرورة توجه الطرفين بنوايا صادقة نحو تطبيق اتفاق المصالحة ، وإنهاء حالة الانقسام السياسي الفلسطيني، التي ظهرت في شكل سلسلة من المحاولات لحل العداء بين الحركتين ، والسعي من أجل أن تكون المصالحة خطا دفاعيا للحفاظ على الحقوق والثوابت الفلسطينية.

إن تحقيق المصالحة واندفاع حركتي فتح وحماس نحو إنهاء الانقسام، من شأنه أن يعيد اللحمة الشعبية ويحافظ على الثوابت الفلسطينية والدم الفلسطيني، فمن الممكن أن تنجح المصالحة إذا كانت الأطراف نواياها صادقة من أجل إنهاء حالة الانقسام التي ألمت بالشعب الفلسطيني من أجل الوصول إلى اتفاق والنهوض بالقضية الفلسطينية.

الكتب:

1- أبو عرفة خالد إبراهيم ،" المقاومة الفلسطينية للاحتلال الإسرائيلي في بيت المقدس 1987-2015"،(بيروت:مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،2017).

2- بوز سومانترا ،"أراض متنازع عليها-فلسطين – كشمير – البوسنة – قبرص – سريلانكا، ترجمة أياد أحمد ،حسان البستاني ،(بيروت:الدار العربية للعلوم ناشرون،2009).

3- حمدان أسامة،"العلاقات الدولية لحركة حماس" (بيروت:مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2014).

4- الحمداني موفق وآخرون،"منهجية البحث في العلوم الاجتماعية والإدارية"،(عمان ،دار صفاء للنشر والتوزيع،2011).

5- صالح محسن محمد ،"القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة"،(بيروت:مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،2012).

6- صالح محسن محمد ،" فلسطين سلسلة دراسات منهجية في القضية الفلسطينية "،فلسطين سلسلة دراسات منهجية في القضية الفلسطينية "،(ماليزيا ،2002).

7- صالح محسن وآخرون،"السلسلة الوطنية الفلسطينية دراسات في التجربة والأداء"،(بيروت:مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،2015).

8- العساف أحمد عارف ، الوادي محمود ،"منهجية البحث في العلوم الاجتماعية والإدارية"، (عمان،:دار الصفا للنشر والتوزيع،2011).

9- الفرا محمد علي ،"السلام الخادع من مؤتمر مدريد إلى انتفاضة الأقصى"،(فلسطين:دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،2001).

10- كوتلو أوندر وآخرون،"المؤتمر الدولي تركيا والقضية الفلسطينية"،ملتقى دولي منشور الموسوم بـ كتاب أبحاث المؤتمر،(قونيا:جامعة نجم الدين أربكان ،2017)،

11- المحميد زهير عبد الهادي ،" المفاوضات العربية مع الكيان الصهيوني وسياسة التهويد وأرض الواقع"، (الكويت:مكتب الدراسات الاستشارية ،2005).

الرسائل والمذكرات الجامعية:

1- أبو ركبة إياد محمد أبو عبد الرحمان،"أثر التطورات الإقليمية والدولية على العلاقات السعودية الفلسطينية خلال فترة 2000-2013"،*رسالة ماجستير*،(فلسطين:جامعة الأزهر،قسم العلوم السياسية،2015).

2- أبو ركبة طلال أحمد،"التحولات السياسية في فلسطين وتداعياتها على قيم التسامح في المجتمع الفلسطيني "،*رسالة ماجستير*،(فلسطين:جامعة الأزهر ،قسم العلوم السياسية ،2016).

3- أبو سعده محمد أحمد ،"السياسة الإيرانية تجاه حركات المقاومة الإسلامية في فلسطين "،*رسالة ماجستير*،(فلسطين:جامعة الأزهر،قسم العلوم السياسية،2012).

4- أبو جمعة تيسير إبراهيم ،"انتفاضة الأقصى عام 2000 وأثرها السياسي على القضية الفلسطينية 2000-2008"،*رسالة ماجستير*،(فلسطين:جامعة الأزهر ،قسم العلوم السياسية ،2010).

5- أبو عرفة حسن ذياب أميرة غالب ،" دور الثقافة السياسية في الوحدة الفلسطينية "،*رسالة ماجستير*

6- ،(فلسطين:جامعة النجاح الوطنية ،قسم العلوم السياسية،2016).

7- الأغا محمد عود،"العلاقات القطرية الإيرانية وانعكاساتها على القضية الفلسطينية 2006-2013"،*رسالة ماجستير*،(فلسطين:جامعة الأقصى،قسم العلوم السياسية،2015).

8- البهتيني محمد علي،"مؤتمر كامب ديفيد2000 وأثره على عملية التسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين "،*رسالة ماجستير*،(فلسطين:جامعة الأزهر،قسم العلوم السياسية،2010).

9- الدجني حسام علي يحيى ،"فوز حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في الانتخابات التشريعية الفلسطينية (2006) وأثره على النظام السياسي الفلسطين "،*رسالة ماجستير*،(فلسطين:جامعة الأزهر ،قسم العلوم السياسية،2010).

10- الدبس معتز سمير،"التطورات الداخلية وأثرها على حركة المقاومة الإسلامية (حماس) 2000-2009"،*رسالة ماجستير*،(فلسطين:جامعة الأزهر،قسم العلوم السياسية،2010).

11- الشرفا نابغة عبد الكريم،"استراتيجيات التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي "،*رسالة ماجستير*،(فلسطين:جامعة الأقصى،قسم العلوم السياسية،2012).

12- الصمداوي حمزة عبد الحميد محمود ،"تجربة م.ت.ف.السياسية من المقاومة المسلحة إلى التسوية السلمية ،"*رسالة ماجستير*،(فلسطين:جامعة النجاح الوطنية،قسم العلوم السياسية ،2008).

13- العجرمي حسن سلمان،"المساعدات التركية في الأراضي الفلسطينية وأثرها على الانقسام الفلسطيني 2006-2012"،*رسالة ماجستير*،(فلسطين:جامعة الأزهر،قسم العلوم السياسية،2015).

14- القميري رنا عيسى علي،"سياسات حركة حماس اتجاه السلطة الوطنية الفلسطينية 1993،*رسالة ماجستير*،(فلسطين:جامعة الخليل،قسم العلوم السياسية ،2014).

15- الوادية أحمد جواد سالم ،"السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية 2001-2008"،*رسالة ماجستير* ،(فلسطين:جامعة الأزهر ،قسم العلوم السياسية ،2009).

16- جبر حربي أبو صبحة شادي،"معالجة الصحافة الفلسطينية للخطاب السياسي القطري تجاه الانقسام الفلسطيني " ،*رسالة ماجستير* ،(فلسطين:جامعة الأزهر ،قسم العلوم السياسية).

17- حسن حامد قصي أحمد،"دور الولايات المتحدة الأمريكية في إحداث تحول ديمقراطي في فلسطين (ولاية جورج بوش الابن 2001 -2006)"،*رسالة ماجستير*،(فلسطين:جامعة النجاح الوطنية،قسم العلوم السياسية،2008).

18- دار سلامة علي حسن لبنى،"الموقف الإسرائيلي من التحول الثوري في جمهورية مصر العربية"،*رسالة ماجستير*،(فلسطين،جامعة النجاح الوطنية،قسم العلوم السياسية،2010).

19- زملط مصطفى عبد السلام عبد الجليل ،"مواقف دول الطوق العربية من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي "،*رسالة ماجستير*،(فلسطين:جامعة القدس،قسم العلوم السياسية،2009).

20- سلمان بشير عمر يوسف،"تأثير التغيرات العربية والإقليمية على السياسة الداخلية الفلسطينية 2000-2011"،*رسالة ماجستير* ،(فلسطين:جامعة الأزهر،قسم العلوم السياسية ،2013).

21- سليمان درويش عبد السلام محمد رشدي،"أثر الاختلال في شروط التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي على إيجاد حل للقضية الفلسطينية" ،*رسالة ماجستير*،(فلسطين:جامعة النجاح الوطنية،قسم العلوم السياسية،2013).

22- صافي محمد خالد ،"التجربة السياسية لحركة حماس في حكم قطاع غزة"،*رسالة ماجستير*،(فلسطين:جامعة الأزهر،قسم العلوم السياسية ،2013).

23- صالح إبراهيم بلال محمد "الاستيطان في الضفة الغربية وأثره على التنمية السياسية"،*رسالة ماجستير*،(فلسطين:جامعة النجاح الوطنية،قسم التاريخ والعلوم السياسية،2010).

24- عثمان عثمان،"مستقبل القضية الفلسطينية بين المفاوضات السياسية والمقاومة المسلحة "،*رسالة ماجستير*،(فلسطين:جامعة النجاح الوطنية،قسم العلوم السياسية،2007).

25- عطوه زعرب جازم محمد،" مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الاوسط وأبعاده الإقليمية والدولية"،*رسالة ماجستير*،(فلسطين:جامعة الأزهر،قسم العلوم السياسية،2011).

26- عرب خليل محمد محمود ،"أثر الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية على التحول الديمقراطي الفلسطيني "،(*رسالة ماجستير*،(فلسطين:جامعة النجاح الوطنية ،قسم العلوم السياسية،2008).

27- فائق محمد عزام تيسير ،" التجربة السياسية لحركة المقاومة الإسلامية (حماس)وأثرها على الخيار الديمقراطي في الضفة الغربية وقطاع غزة للفترة 1993- 2007"،*رسالة ماجستير*،(فلسطين:جامعة النجاح الوطنية ،قسم العلوم السياسية،2007).

28- فيصل نعمان عبد الهادي،"الانقسام الفلسطيني في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية (دراسة مقارنة)"،*رسالة ماجستير*،(فلسطين:جامعة الأزهر قسم العلوم السياسية ،2012).

29- كربوش أحمد،"مكانة سياسية المصالحة الوطنية في حل الأزمة في الجزائر"،*رسالة ماجستير*،(الجزائر:جامعة الجزائر-3-،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2012).

30- محمود أحمد حسام ،"أثر اتفاق أوسلو على الدبلوماسية الفلسطينية 1993-2014"،*رسالة ماجستير*(فلسطين:جامعة الأقصى قسم العلوم السياسية، 2016.

31- محمود حبيب إبراهيم، "مستقبل اتفاق المصالحة الفلسطينية القاهرة –رؤية تحليلية "، *رسالة ماجستير*، (فلسطين:جامع غزة قسم العلوم السياسية، 2012).

32- محمود عرب خليل محمد،"أثر الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية على التحول الديمقراطي "،*رسالة ماجستير*،(فلسطين:جامعة النجاح الوطنية،قسم العلوم السياسية،2008).

33- محمد عثمان سمر محمود،"الدور التنموي التركي في الأراضي الفلسطينية المحتلة في حكومة حزب العدالة التنموية2002"،*رسالة ماجستير*،(فلسطين:جامعة النجاح الوطنية،قسم العلوم السياسية ،2012).

34- محمد نصار رامي منسي،"الانقسام السياسي الفلسطيني والدور الرقابي للمجلس التشريعي "،*رسالة ماجستير*،(فلسطين:جامعة الأزهر،قسم العلوم السياسية،2016).

35- مخيمر عماد مصباح محمد،"ممارسة السلطة والفعل الثوري دراسة مقارنة (حركة فتح وحركة حماس)"،*رسالة ماجستير*،(فلسطين:جامعة الأزهر،قسم العلوم السياسية،2013).

36- مرزوق علاء محمد،"الانقسام الفلسطيني وأثره على البنية الاجتماعية والسياسية في محافظات غزة دراسة ميدانية تحليلية 2007-2012"،*رسالة ماجستير*،(فلسطين:جامعة الأزهر ،قسم العلوم السياسية،2015).

37- مفلح زيد معتصم محمد،"مفهوم المصلحة الوطنية وتأثيره على الوحدة الوطنية الفلسطينية منذ اتفاق أوسلو"،*رسالة ماجستير*،(فلسطين:جامعة نابلس،قسم العلوم السياسية ،2015).

38- هنادي هاني محمد إسماعيل،"الدولة الفلسطينية نموذج بناء المؤسسات في قيام الدولة" *رسالة ماجستير*،(فلسطين :جامعة النجاح الوطنية،قسم العلوم السياسية،2012).

39- وهيب علي أبو رمح حازم محمد ،"الصراع بين حركتي فتح وحماس وأثره على التسوية السلمية من وجهة نظر طلبة أقسام العلوم السياسية في جامعات الضفة الغربية وقطاع غزة "،*رسالة ماجستير*،(فلسطين:جامعة الشرق الأوسط،قسم العلوم السياسية،2011).

المجلات:

1- ممدوح نوفل ،عملية السلام بعد قمة كامب ديفيد الثانية ،مجلة الدراسات الفلسطينية،(عدد 43،صيف 2000).

الندوات والمؤتمرات:

1- أبو سعدة محمد ،"المصالحة الفلسطينية التطورات والتداعيات"،ورقة مقدمة إلى المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، (تركيا:4-نوفمبر- 2018).

2- أبو سعدة محمد،"صفقة القرن في الأبعاد والمسارات"،ورقة مقدمة إلى المعهد المصري للدراسات ،(تركيا:2- مارس2018).

3- خالد محمد صافي،"المصالحة الفلسطينية تحديات الواقع وآفاق المستقبل"،ورقة مقدمة إلى ندوة رؤى دعم المصالحة الفلسطينية والحكومة المؤقتة وانتخابات فلسطين،(فلسطين:22-10- 2011).

4- الصفاري مطهر،"فلسطين صفقة القرن التحديات والفرص"،ورقة مقدمة إلى مركز الفكر الإستراتيجي للدراسات ،(تركيا12-6 -2015).

5- موقف،"غزة في حسابات الأطراف الفلسطينية والإقليمية "،ورقة مقدمة إلى مركز الجزيرة للدراسات،(26 -9-2017).

المواقع الإلكترونية:

1- العبد الله علي،"الانتفاضة الفلسطينية الثانية "،تم زيارة الرابط الآتي:

بتاريخ (19-2-2018)،على الساعة (11:00). org.wikipidia.m.http//ar

2- عبد الرحمان أسعد،"أوسلو والاتفاقيات الفلسطينية الإسرائيلية"،تم زيارة الرابط الآتي:

بتاريخ (28-4-2018) على الساعة(18:22).net.//wwwpalestinapedia:http

3- عقل صلاح،"حركة فتح بين الخلافات الداخلية والضغوط الخارجية"،تم زيارة الرابط الآتي:

بتاريخ(2-4-2018) على الساعة(22:14).nablusé.Salah

4- لحلوح علاء،"موقف حركة فتح من عملية السلام"،تم زيارة الرابط الآتي:

بتاريخ(18-2-2018) على الساعة(13:00).ors.rcpsr.//www:http

5- ولد أحمد سالم سيد احمد،"الاتفاقيات الفلسطينية الإسرائيلية منذ أوسلو 1993"،تم زيارة الرابط الآتي:

بتاريخ(26-3-2018) على الساعة(18:15).aljazeera/neus/net.//www:http

المقدمة

الفصل الأول

الفصل الثاني

الفصل الثالث

قائمة

المراجع

الخاتمة

قائمة

المحتويات